مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

فشل الدولة في الصومال والدور الإثيوبي في تفككها "دراسة في الجغرافيا السياسية"

د/ شيماء أحمد عبدالله رضوان
مدرس بقسم الجغرافيا
كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي
shaimaaradwan97@gmail.com

10.21608/jfpsu.2025.389969.1443

تاريخ الإرسال : ٢٠٢٥/٥/٢٨م تاريخ القبول : ٢٠٢٥/٦/١٨م
تاريخ النشر : ٢٠٢٥/٦/٢٢م

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فشل الدولة في الصومال والدور الإثيوبي في تفككها "دراسة في الجغرافيا السياسية"

مستخلص

كان الصومال التاريخي مسرحًا للتنافس الاستعماري خلال القرن الـ ١٩ الميلادي ، وقد تعرض لأسوأ عملية تقسيم جائر مزقت أراضيه على خمسة أقسام، وبعد الاستقلال توحد الصومال الشمالي و الجنوبي في دولة الصومال الموحدة ، وذلك في عام ١٩٦٠م ، ولكن هذا الاتحاد لم يدم طويلًا لأسباب متعددة ، تمثلت في: نمط الإدارة الاستعمارية ، و فشل النظام السياسي للصومال الموحد في إدارته ، وفي ترتيب تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب ؛ خاصة مع وجود انقسامات عشائرية ، واختلافات بين قبائل الشمال والجنوب في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، إلى جانب دور إثيوبيا في تمزيق الصومال ، وذلك من خلال مشاركتها للدول الاستعمارية في عمليات التقسيم ؛ فقد أعطت بريطانيا لها منطقة أوجادين بمقتضى معاهدة ١٨٩٧م ، وفي الوقت الحالي تتبنى إثيوبيا استراتيجية خاصة تجاه الصومال ، تقوم على عدة أهداف منها: القضاء على فكرة الصومال الكبير ، وإضعاف منافسة الصومال لها إقليميًا ، ومنع قيام حكم إسلامي في الصومال ، والوصول للبحر عن طريق سواحل الصومال لحل معضلتها الجغرافية كونها دولة حبيسة ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت إثيوبيا بالتدخل سياسيًا وعسكريًا في الصومال .

الكلمات المفتاحية: الصومال الكبير؛ القرن الأفريقي؛ المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ مشكلات الحدود؛ الأقاليم الانفصالية؛ أرض الصومال.

State Failure in Somalia and the Ethiopian Role in Its Disintegration
"A Study in Political Geography"

Abstract

Historical Somalia was an arena for colonial competition during the 19th century AD It was subjected to the worst unjust division process, tearing its lands into five parts. After independence, northern Somalia and southern Somalia united into the unified state of Somalia in 1960. However, this union did not last long for several reasons, represented by the colonial administration style, the failure of the political system of the unified Somalia in its administration, and in arranging the sharing of power between the north and the south, especially with the presence of clan divisions and differences between the tribes of the north and the south in the social, political and economic systems, in addition to the Ethiopian role in tearing Somalia apart, through its participation with the colonial countries in the division operations: Britain gave it the Ojanin region under the 1897 treaty. At the present time, Ethiopia is adopting a special strategy towards Somalia based on several goals, including: eliminating the idea of Greater Somalia, weakening Somalia's regional competition, preventing the establishment of Islamic rule in Somalia, and access to the sea through the Somali coast to solve its geographical dilemma as a landlocked country. In order to achieve these goals, Ethiopia intervened politically and militarily in Somalia.

***Keywords*:** Greater Somalia, the Horn of Africa, the southern entrance to the Red Sea; border problems, secessionist regions; Somaliland.

مقدمة

إن الانتشار الجغرافي لشعب الصومال لا يقتصر على حدود الصومال الحالية بل يشمل مساحات واسعة من منطقة القرن الأفريقي بأكملها ، وقد شكلت القبلية عنصرًا مهمًا في تشكيل هوية شعب الصومال ، الذي تمسك بفكرة الصومال الكبير على خلفية ما تعرض له من تمزيق لوطنه على يد كلًا من الاستعمار الأوروبي وإثيوبيا دولة جوارهم ، وقد شكل الصومال الكبير فكرة قومية صومالية حجبت خلفها كل الانشقاقات والاختلافات السياسية والاجتماعية والتاريخية بين شمال وجنوب الصومال ، لذلك عقب الاستقلال مباشرة اتحد كلًا من الصومال الشمالي والصومال الجنوبي وشكلا دولة الصومال الموحدة ، وكان كل ما يجمعهما هو القومية الصومالية والماضي الاستعماري المشترك ، والهدف المشترك بالسعي نحو ضم باقي أقاليم الصومال ، لكن الإدارة الفعلية للإقليمين تحت الاتحاد أظهرت الخلافات الجوهرية التي سبق وحجبتها أفكار التوحد وإقامة الوطن الصومالي الكبير ، وكان ذلك نتيجة العديد من العوامل والأسباب المتعلقة بالإرث الاستعماري ، وعدم ملائمة الإدارة السياسية لطبيعة الاتحاد ، إلى جانب سيطرة القبلية على المجتمع الصومالي بما جعل الانتماء للقبيلة يتجاوز الانتماء للدولة ، بالإضافة إلى العامل الخارجي والذي تمثل في الدور الإثيوبي واستراتيجيته تجاه الصومال .

☐ **مشكلة الدراسة:** تدور الدراسة حول مشكلة أساسية، وهي توضيح الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل و انهيار دولة الصومال الموحدة، وانفصال إقليم أرض الصومال من جانب واحد ، بما يشمله ذلك من عناصر داخلية و خارجية تمثلت بشكل أساسي في الدور الإثيوبي .

☐ **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

- المقصود بمفهوم الصومال الكبير ومدلوله الجغرافي والسياسي.
- التنافس الاستعماري ودوره في تقسيم أرض الصومال التاريخية.
- الدور الإثيوبي في تمزيق الصومال والسيطرة على أراضيه التاريخية.
- أسباب انهيار الدولة في الصومال.

- العوامل التي أدت لإعلان أرض الصومال انفصالها من جانب واحد.
- الأهداف الاستراتيجية لإثيوبيا في الصومال.
- طبيعة العلاقات بين إثيوبيا وأرض الصومال.

☐ تساؤلات الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات:

- ما الأسباب التي أدت إلى فشل الدولة في الصومال؟
- ما أسباب الانفصال أحادي الجانب لإقليم أرض الصومال؟
- هل يمكن أن تحصل أرض الصومال على الاعتراف الدولي؟
- هل يمكن أن تعترف إثيوبيا بأرض الصومال "كدولة"؟
- ما طبيعة العلاقات بين إثيوبيا والصومال؟
- ما الطرق التي استخدمتها إثيوبيا لتحقيق أهدافها في الصومال؟
- ما أهمية إقليم أرض الصومال بالنسبة لإثيوبيا؟
- هل يمكن أن يقبل الصومال انفصال إقليم أرض الصومال؟
- ما تأثير مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال على الصومال؟
- ما تأثير الطموح الإثيوبي للوصول إلى البحر على إقليم القرن الأفريقي؟
- ما التداعيات الإقليمية المحتملة لتوقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع أرض الصومال؟

☐ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على الموضوعات الآتية:

- دور الاستعمار الأوروبي في تقسيم الصومال.
- أسباب فشل الدولة في الصومال.
- العوامل التي ساهمت في إعلان أرض الصومال انفصالها.
- الدور التاريخي لإثيوبيا في تمزيق الصومال.
- أهداف السياسة الإثيوبية تجاه الصومال.
- الطرق التي وظفتها إثيوبيا لتحقيق أهدافها في الصومال.
- أهمية إقليم أرض الصومال بالنسبة لإثيوبيا.

- العلاقات بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال.

☐ الدراسات السابقة:

- صوار، أحمد (١٩٥٩) بعنوان "الصومال الكبير"وضحت الدراسة تاريخ دخول الاستعمار لأرض الصومال، والأطماع الاستعمارية في الصومال، إلى جانب إلقاء الضوء على الوضع الجغرافي والسياسي لبلاد الصومال، وخصائص المجتمع الصومالي الدينية واللغوية، وأهم قبائله، وطبيعة الحياة الاقتصادية في الصومال.
- حمدان، جمال (١٩٩٦)بعنوان "أفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافيا السياسية" ركز الكتاب في جزء منه على دراسة الصومال، من حيث المكونات الجغرافية للوطن الصومالي التاريخي وما تعرض له من تكالب استعماري، وتقاسم الدول الاستعمارية إلى جانب إثيوبيا الصومال التاريخي.
- يحي، جلال و مهنا، محمد نصر (١٩٨١) بعنوان "مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال" تناولت الدراسة العلاقات التاريخية بين مصر والصومال، والتنافس الاستعماري البريطاني والفرنسي والإيطالي في الصومال، والمراكز الاستعمارية في الصومال، والتوسع الحبشي شرقًا في بلاد الصومال، وقدمت الدراسة وصفًا لأوضاع بلاد الصومال بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء الوصاية البريطانية وحتى الاستقلال في عام ١٩٦٠م، وتناولت الدراسة أيضًا مشكلات القرن الأفريقي مع التركيز على مشكلة الحدود الصومالية الإثيوبية.
- حافظ، صلاح الدين (١٩٨٢) بعنوان " صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي" تناولت الدراسة في الفصل الثاني منها محاور الصراع الاستراتيجي في منطقتي البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والمزايا الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر ومدخليه الشمالي قناة السويس والجنوبي مضيق باب المندب، ودور القوى العظمى في صراعات القرن الأفريقي والتي منها المواجهات المسلحة بين إثيوبيا والصومال.

- يونس، محمد عبد المنعم (١٩٩٨) بعنوان "الصومال وطنًا وشعبًا" تناولت الدراسة العديد من الموضوعات المهمة،والتي منها الأهمية الاستراتيجية والخصائص الطبيعية للصومال، والصراع الدولي في شرق أفريقيا،ومشكلات الحدود الصومالية الإثيوبية، وخصائص شعب الصومال اللغوية والدينية والاجتماعية والأحوال الاقتصادية والسياسية، كما تناولت الدراسة أيضًا قيام جمهورية الصومال، ومفهوم الصومال الكبير.
- الشمري، ثناء إبراهيم فاضل (٢٠٢١) بعنوان "الأهمية الجغرافية لإقليم أرض الصومال" تناولت الدراسة الجذور التاريخية لإقليم أرض الصومال، والمقومات الجغرافية الطبيعية للإقليم بما تشمله من موقع ومساحة وشكل وتضاريس ومناخ، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وكثافتهم والتركيب العرقي واللغوي والديني.
- حسين، محمود عبد الرازق (٢٠٢٢) بعنوان "معضلة بناء الدولة في الصومال العراقيل والفجوات البنيوية" تناولت الدراسة نشأة الدولة وانهيارها في الصومال من خلال السياق التاريخي الذي يشمل مرحلة ما قبل الاستعمار – مرحلة ما بعد الاستعمار – مرحلة سقوط الدولة وبداية الحرب الأهلية، وتناولت الدراسة الفجوات البنيوية في بناء دولة الصومال وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- محمود، صهيب (٢٠٢٢) بعنوان "فهم انفصال صوماليلاند: تاريخ تشكل الدولة الصومالية وإخفاقها (١٩٦٠-١٩٩١)" تناولت الدراسة الخلفية السياسية والتاريخية للصومال خلال الفترة (١٨٨٤-١٩٦٠)، وركزت الدراسة على تشكل الدولة الحديثة وانهيارها في الصومال خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٦٩)، والتحديات المختلفة التي واجهتها القانونية والدستورية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب إلقاء الضوء على انفصال أرض الصومال من حيث السياق التاريخي للانفصال، ومبررات الانفصال وعوائقه.
- Kenning, David (2011) بعنوان "Somalia and Somaliland : The two edged sword of international intervention" الصومال وأرض

الصومال سيف ذو حدين للتدخل الدولي : قارنت الدراسة بين أرض الصومال وجنوب الصومال من حيث الاستقرار النسبي ، ووضحت الدراسة أسباب تحقق السلام والاستقرار النسبي في أرض الصومال ، وألقت الدراسة الضوء كذلك على الموقف الدولي من الاعتراف بأرض الصومال ، والخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي في معالجة موضوع أرض الصومال والتي تتراوح بين آليات تقرير المصير أو الفيدرالية أو الوحدة المركزية للصومال.

- Forti, Daniel. R (2011) بعنوان "A pocket of Stability: understanding Somaliland"جيب من الاستقرار: فهم أرض الصومال: تناولت الدراسة الإرث الاستعماري في الصومال ، والخصائص الاجتماعية لشعب الصومال ، وأسس بناء الدولة في إقليم أرض الصومال بعد انهيار الحكومة المركزية الصومالية ، والوضع الحالي للإقليم والاعتراف الدولي به.
- Bereketeab, Redie (2012) بعنوان "Self Determination and Secessionism in Somaliland and South Sudan Challenges to Postcolonial State –Building" تقرير المصير والانفصال في أرض الصومال وجنوب السودان: قدمت الدراسة خلفية تاريخية عن إقليم أرض الصومال وانفصاله ، إلى جانب مقارنة بين حالة أرض الصومال وحالة جنوب السودان من حيث الاعتراف الدولي ، ووضحت الدراسة التحديات التي تواجه أرض الصومال في الحصول على الاعتراف الدولي.
- A.JAMA Mohamud (2017) بعنوان "Somalia and Somaliland: Ruminations on an interim settlement process" الصومال وأرض الصومال: تأملات حول عملية تسوية مؤقتة: تناولت الدراسة التجربة الصومالية في بناء الدولة ، وانهيار الاتحاد بين الصومال وأرض الصومال ، وردود الأفعال الدولية على انهيار الحكومة المركزية في الصومال ، كما وضحت الدراسة دور العشائر في العملية السياسية والمؤسسية في أرض الصومال.
- Hersi, Mohamed Farah (2018) بعنوان "State Fragility in Somaliland and Somalia: A contrast in peace and state

"building هشاشة الدولة في أرض الصومال والصومال: تباين في السلام وبناء الدولة: تناولت الدراسة صعود وسقوط الوحدة الصومالية ، وأسباب انهيار الدولة في الصومال ، كما ناقشت الدراسة نظم الحكم التي اتبعها الاستعمار الأوروبي في الصومال ، إلى جانب توضيح التحديات الأمنية في كلًا من الصومال وأرض الصومال.

- Holland, Louisa Brooke (2023) بعنوان Political Developments in Somaliland التطورات السياسية في أرض الصومال: وضحت الدراسة التطورات السياسية منذ توحيد الصومال عام ١٩٦٠م ، وحتى انفصال أرض الصومال في عام ١٩٩١م ، كما قدمت الدراسة تحليلًا للمواقف الدولية تجاه الاعتراف بأرض الصومال كدولة ، مع التركيز على موقف الاتحاد الأفريقي.

☐ مداخل ومناهج وأساليب الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من المداخل والمناهج والأساليب، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **مدخل تحليل القوة** : يركز هذا المدخل على قيمة العامل الجغرافي وأهميته في تكوين الدولة ، وتشمل العناصر الجغرافية البيئة الطبيعية (الموقع – مظاهر السطح – التربة – المناخ – المسطحات المائية) ، والخصائص البشرية المتعلقة بالسكان من حيث (الحجم – التوزيع الجغرافي – الخصائص) وتم الاعتماد على هذا المدخل في دراسة أهمية موقع دولة الصومال وخصائصها الطبيعية إلى جانب التعقيدات المجتمعية المتعلقة بالانقسامات القبلية والعشائرية واختلافات نظم القبائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إلى جانب دراسة المقومات التي استند عليها إقليم أرض الصومال في انفصاله عن الصومال ، وكذلك المطالب الإثيوبية في البحر الأحمر التي تمتلك مقومات التفوق الإقليمي إلا أنها تعاني من معضلة جغرافية تتمثل في كونها دولة حبيسة.
- **المدخل التاريخي:** يعتمد المدخل التاريخي على الزمن كبعد أساسي في دراسة الدولة، عن طريق دراسة تاريخها لمحاولة تحليل وفهم مشكلاتها، وقد اعتمدت

الدراسة على هذا المدخل من خلال استعراض تاريخ التنافس الاستعماري في القرن الأفريقي وتمزيقه للرقعة الجغرافية لبلاد الصومال، إلى جانب توضيح وضع الصومال خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩١) والتي شهدت قيام دولة الصومال الموحد وانهيارها.

- **المدخل المورفولوجي أو البنيوي :** يعتمد هذا المدخل على الوصف التحليلي لبنية المنطقة السياسية للدولة من الداخل والخارج ، وتتمثل الخصائص المورفولوجية الخارجية في المساحة والشكل والموقع والحدود ، أما الخصائص المورفولوجية الداخلية فتتمثل في منطقة النواة للدولة ، ومناطق الثقل الاقتصادي والسكاني والأقسام الإدارية ، وقد تم الاعتماد على هذا المدخل في الدراسة من خلال عناصر الموقع والمساحة والتقسيم الإداري ، والحدود الصومالية التي لا يزال جزء كبير منها ممثلًا في الحدود مع إثيوبيا غير محدد ومحل صراع ، وذلك لعدم اعتراف الصومال باتفاقيات ترسيم الحدودالتي عقدت بين الدول الاستعمارية وإثيوبيا .
- **المدخل المكاني – السلوكي:** تعنى الجغرافيا السياسية بدراسة المجالات التي يظهر من خلالها المكان كمتغير مستقل وعامل مؤثر في السلوك السياسي كمتغير تابع ، فالمدخل السلوكي يعتمد على الفعل ورد الفعل ، مع التركيز على المساحة الجغرافية كعامل مؤثر يدفع الإنسان إلى اتخاذ سلوك معين ، وعلى ذلك يمكن القول أن المدخل السلوكي في الجغرافيا السياسية يعتمد على دراسة البيئة الجغرافية والحضارية كعامل مؤثر في السلوك السياسي للأفراد ، ويتضح هذا المدخل من خلال الدراسة في توضيح العوامل التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية الصومالية في أرض الصومال ، والدعم الشعبي الذي حصلت عليه نتيجة الهجمات العقابية العنيفة التي شنتها الحكومة المركزية تجاه إقليم أرض الصومال ، ونتائج الحرب الأهلية التي عززت حالة انعدام الثقة بين سكان الشمال والجنوب ، الأمر الذي انتهي بتبني غالبية سكان إقليم أرض الصومال لقرار الانفصال عن الصومال .

- **المدخل الوظيفي** : يعنى المدخل الوظيفي بالوظائف الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المنوط بالدولة القيام بها ، ويتضح هذا الجانب من المدخل الوظيفي في الدراسة من خلال فشل الدولة في الصومال في أداء وظائفها ؛ حيث أن النظام الإداري الذي اتبع في الصومال بعد الاتحاد لم يحقق التجانس بين السكان بقدر ما رسخ للتنافر والتباعد بينهم ، نتيجة تركز السلطة وسوء الإدارة الاقتصادية للموارد ، إلى جانب عوامل الضعف المتمثلة في الانقسامات القبائلية والعشائرية ،وحتى بعد انتهاء الحرب الأهلية لم يكن خيار الفيدرالية ملائمًا للصومال وطبيعته القبلية ، وفي الآونة الأخيرة يظهر عامل ضعف يتمثل في الارتباط الوثيق بين إقليم أرض الصومال وإثيوبيا ؛ فبالتالي الارتباط الخارجي للإقليم أصبح أقوى من ارتباطه بدولته الأم ، ويعني المدخل الوظيفي أيضًا بتحليل العلاقات الخارجية التي تربط الدولة بغيرها وتؤثر على أدائها لوظائفها ، ومنها ما يرتبط بالحدود ، فمازالت الصومال لا تعترف بالحدود بينها وبين إثيوبيا لأنها ناتجة عن اتفاقيات استعمارية ودون الرجوع لشعب الصومال ، وبالتالي ما من شكك أن وجود الصراعات الحدودية يعطل الإداء الاقتصادي للدولة ويستنزف طاقتها في مناوشات سياسية أحيانًا ومواجهات مسلحة في أحيان أخرى .
- وبالنسبة للمنهج فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تناول موضوع الدراسة من خلال تحليل وتفسير أسباب انهيار الاتحاد بين شمال وجنوب الصومال،والعوامل التي ساهمت في الانفصال أحادي الجانب لإقليم أرض الصومال،وفي إطار ذلك تم استخدام البيانات الإحصائية والأسلوب الكارتوجرافي من خلال الأشكال والرسومات التوضيحية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية GIS لربط البيانات المكانية والوصفية مما يسهل الفهم والتحليل لموضوع الدراسة.

أولًا: دولة الصومال الفيدرالية

الصومال هي الدولة الواقعة في أقصى شرق أفريقيا ، وتعتبر منطقة القرن الأفريقي موطن للصوماليين منذ العصور القديمة ، وقد أطلق المصريون القدماء على

أراضيهم "أرض بونت" ، وأشار إليها الجغرافيون اليونانيون باسم "أرض السود" ، بينما أطلق التجار العرب على الصوماليين اسم البربر ، وهو مصطلح يشير إلى مدينة بربرة الساحلية في شمال الصومال ، والصومال عبارة عن مجتمع بدوي رعوي ؛ حيث أنه ما بين ٦٠-٧٠٪ من سكانه ، يعملون في رعي الماشية والأبل والماعز ، في حين أن بقية السكان الذين يعيشون على طول المناطق النهرية في نهري جوبا وشبيلي والساحل يمارسون زراعة المحاصيل وصيد الأسماك على التوالي (Roble ,2016 ,p.3-4)

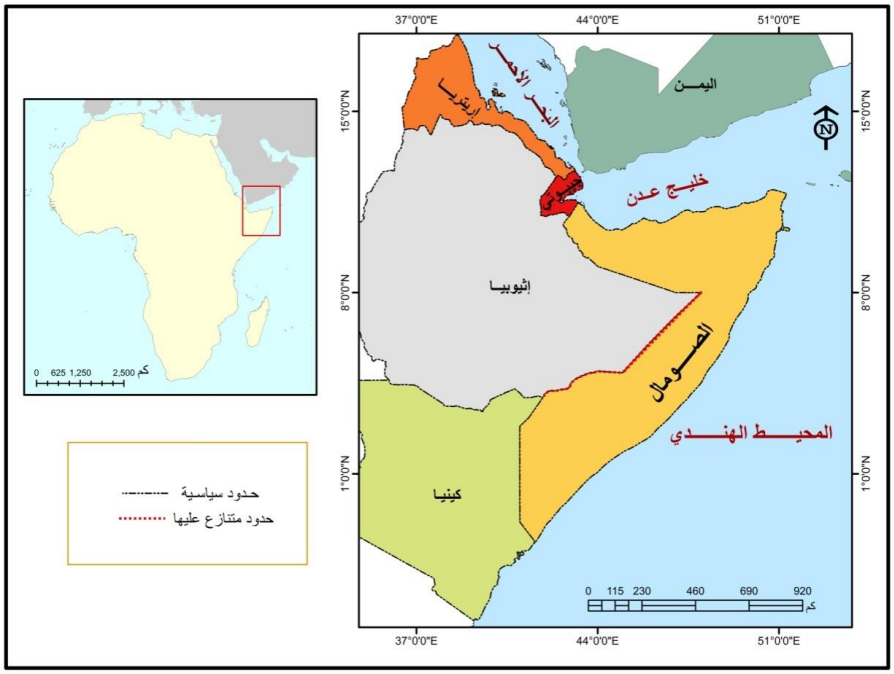

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://simplemaps.com) - (https://data.apps.fao.org) – (https://data.humdata.org)

خريطة (١) موقع وحدود الصومال

يحد دولة الصومال من الجنوبكينيا ، و من الغرب إثيوبيا ، و من الشمال الغربي جيبوتي ، و من الشمال خليج عدن ، و من الشرق المحيط الهندي ، وتبلغ مساحة أراضيها (٦٣٧,٥٤٠) كم٢ ، ويبلغ طول ساحلها (٣٣٠٠) كم ، وهو الأطول بين دول أفريقيا {منها (١٣٠٠) كم على خليج عدن ، و(٢٠٠٠) كم أخرى على المحيط الهندي} ،

وتمتد البلاد لمسافة(١٥٥٠) كم تقريبًا من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض ١٢°شمالًا و١°٣٧جنوبًا ، وبين خطي طول ٤١° شرقًا و ٥١°٢١ شرقًا (UNEP 2005, p.8) ويغلب على سطح الصومال التشكيل الهضبي المرتفع الذي يبلغ أقصى ارتفاع له على إطلالة خليج عدن ، وتمتد الهضبة داخل الأراضي الصومالية مقطعة بعدة أودية مكونة حافات قائمة يصل ارتفاعها إلى (٢٣٩٧) م ، ويصل ذروة ارتفاعها في الغرب إلى (٣٢٠٠) م ويستمر الارتفاع حتى تدخل الأراضي الإثيوبية ، وتترك الهضبة سهلًا ساحليًا يضيق في بعض المناطق ليصل إلى (١) كم ويتسع ليصل إلى (١٠٠) كم ، ويتميز بالتربة الرملية ؛ حيث تنتشر فيه زراعة الصمغ العربي ، وتتدرج الهضبة في الانحدار نحو الجنوب ، وتتكون من صخور رسوبية ورملية مرتكزة على الصخور الأركية القديمة ، ونتيجة توفر الأمطار في قسمها الشمالي فإنه تقوم هناك زراعة الذرة الرفيعة (المحيشي وأخرون ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠٥)

تعرض الصومال إبان الهجمة الاستعمارية الأوروبية على أفريقيا في القرن ١٩ الميلادي لأسوأ تقسيم جائر؛حيث قسم الشعب الصومالي بمنطقة القرن الافريقي الى خمسة أجزاء بمشاركة كل من: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة،وبعد صراع مرير مع الاستعمار نال الصومال استقلاله عام ١٩٦٠م، وتشكلت دولة الصومال ، وذلك عن طريق الوحدة التي تمت بين الإقليمين الشمالي (الذي كان تحت الاستعمار البريطاني) والجنوبي (الذي كان تحت الاستعمار الإيطالي).

و لقد مثلت الحالة القبلية في الصومال عنصرًا مهمًا لتشكيل الهوية الصومالية وترسيخ مجموعه من القيم الإيجابية، لكنها في ذات الوقت كانت عاملًا مضادًا بشكل كبير لاستقرار الصومال ، وذلك لأن أغلب الصراعات التي تفجرت خلال الثلاثين عامًا الأخيرة اندلعت بالأساس على أرضيةالقبائلية ومن خلالها ؛ فالملاحظ أن طغيان حاله الانتماء للقبيلة والعشيرة يتجاوز الانتماء للدولة، وذلك منذ نيل الصومال استقلاله ، وحتى انهيار الدولة في بداية التسعينيات ، وقد تجلى هذا الأمر بوضوح من الناحية السياسية والعسكرية في الصومال بسبب ما تعرضت له البلاد خلال حكم سياد بري من احتقان وصراع عام ،أدى الى ظهور حركات عشائرية مسلحة، وحتى بعد سقوط نظام سياد بري

بدأت تدخل العشائر في صراع على السلطة (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،٢٠١٩،ص٧)

فبعد سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١م دخل الصومال فترة حرب أهلية استمرت لمدة (١٠) سنوات ، وذلك بعد فشل الفصائل المسلحة التي اطاحت بالحكومة في الاتفاق على بناء نظام سياسي بديل بسبب توازناتها القبلية والولاءات الخارجية لدول الجوار خاصة إثيوبيا ، بعدها دخل الصومال لمرحله الحكومات الانتقالية(جيدي ،٢٠٢٠ ،ص٦)ولكن بعد عشر سنوات من الأنظمة الانتقالية الهشة للغاية وجهود المصالحة العديدة حصلت البلاد على أول حكومة دائمة معترف بها دوليًا في عام ٢٠١٢م باسم الحكومة الفيدرالية الصومالية (Roble ,2016 ,p.4)، وقد عقد في قرية "عرتا" في جيبوتي مؤتمرًا للمصالحة الصومالية عام ٢٠٠٠م ، ونتج عن هذا المؤتمر حكومة انتقالية مؤقتة ، وتم انتخاب رئيس وبرلمان للصومال ، وقامت الحكومة الصومالية على نظام المحاصصة القبلية (٤,٥) ؛ أي أربعة قبائل كبيرة وقبائل صغيرة أخذت نصف حصة قبيلة كبيرة ، وقد اعتمد ميثاق عرتا في جيبوتي التقسيم الإداري للصومال المكون من ١٨ محافظة إدارية ولم يتضمن نظام فيدرالي ، ولكن بعد المعارضات التي واجهتها الحكومة تم الدعوة لمؤتمر جديد في قرية اميجاتي في كينيا عام ٢٠٠١م ، وصادق المؤتمر على الصيغة الفيدرالية والولايات التي تكونها (المرجع السابق ، ص ٩)

جدول (١) الولايات التي تشكل الفيدرالية الصومالية

الولاية	الموقع الجغرافي
بونت لاند	شمال شرق الصومال
جلمدغ	وسط الصومال
هير شبيلي	وسط الصومال وجزء من جنوبها
جنوب غرب	جنوب غرب الصومال
جوبالاند	أقصى جنوب وجنوب غرب الصومال

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع (جيدي،٢٠٢٠، ص ٩)

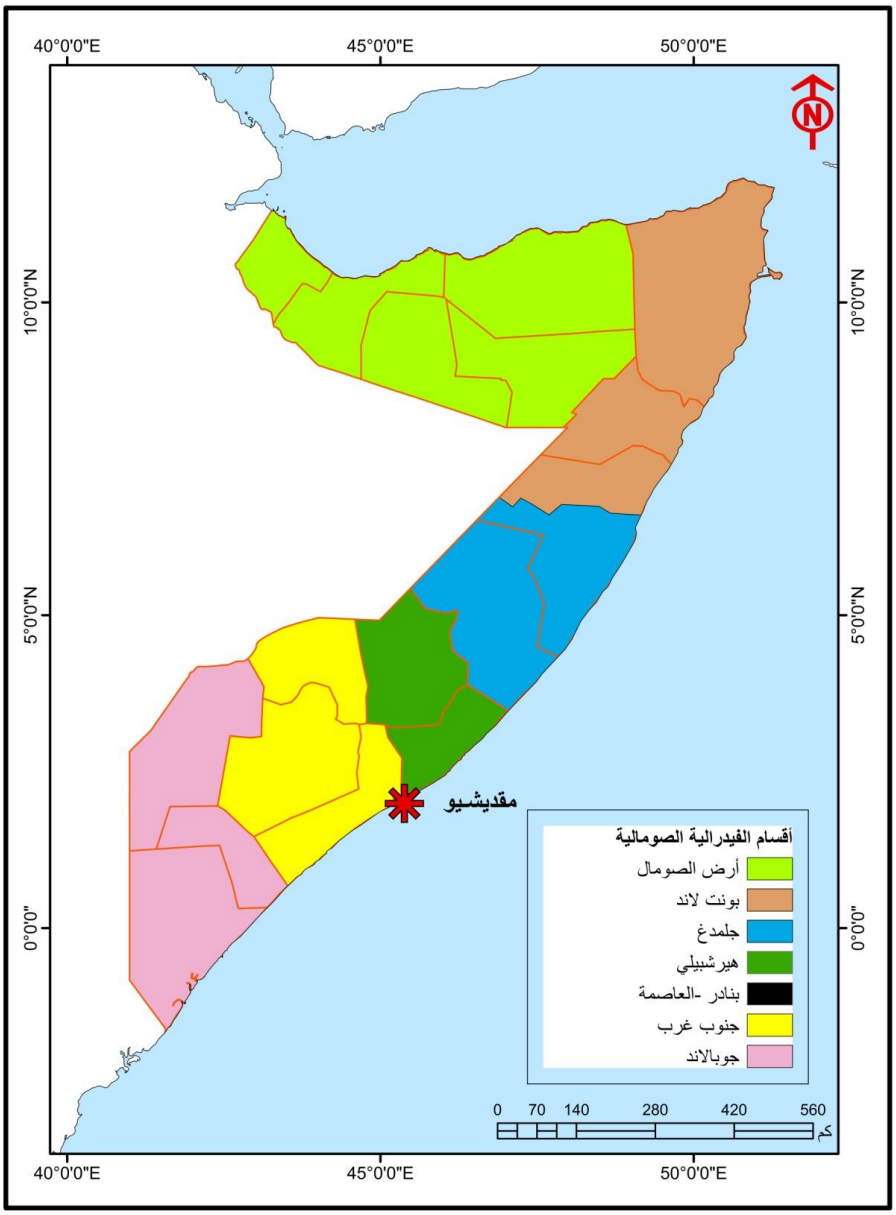

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمصدر: Federal Republic of Somalia (October 2023)

خريطة (٢) أقسام الفيدرالية الصومالية إلى جانب إقليم أرض الصومال

ويعتبر الصومال دولة فيدرالية في الوقت الحالي تتكون من خمس ولايات إضافة إلى إقليم أرض الصومال ، وقد أدت نتائج الحرب الأهلية في الصومال إلى تشكل مجموعة من الولايات التي تتعامل فيما بينها على أساس أنها دول متجاورة ، وبعد اعتماد النظام الفيدرالي في البلاد صبغ ذلك هذه الانقسامات بصبغة رسمية ، ولم يكن خيار الفيدرالية ملائمًا للمجتمع الصومالي لعدم انسجام البنية الاجتماعية للمجتمع مع خيار الفيدرالية ؛ لكون المجتمع قائمًا على العشائرية والقبلية ، وهو الأمر الذي لا يمكن التعامل معه من منطلق الاختلافات الاثنية والقومية كما هو الحال في العديد من دول العالم ، كما أن هذه القبائل والعشائر لا تنتشر في رقعة جغرافية محددة يمكن من خلالها تحديد مساحة معينة لكل قبيلة ، وقد مثل تطبيق الفيدرالية في الصومال تحديًا لتشكيل هوية صومالية جامعة لأفراد المجتمع الصومالي كما شكل تحديًا أمنيًا للبلاد على المستوى القومي ، بسبب التدخلات الخارجية من خلال العلاقات والاتفاقيات مع حكومات الولايات الفيدرالية ، كما أن الفيدرالية لم تكن خيار المجتمع الصومالي بل كان خيار مدعومًا من دول الجوار (حسين ، ٢٠٢٢ ، صص١٦-١٧) وهو الأمر الذي أضعف الصومال كدولة ؛ حيث كان له بالغ الأثر على تراجع الاستقرار السياسي والأمني في الصومال ، وعرقل مسار النمو الاقتصادي والترابط المجتمعي به .

ثانيًا: إقليم أرض الصومال

يقع إقليم أرض الصومال في القرن الأفريقي في شمال غرب دولة الصومال،ويطل على خليج عدن من الشمال، ويشترك في حدوده مع إثيوبيا في الجنوب والجنوب الغربي، ومع إقليم بونتلاند من دولة الصومال الفيدرالية في الشرق، و تمتد أرض الصومال فلكيًا على ثلاث دوائر عرض وربع الدائرة،فيما بين دائرتي عرض ٨° و٢٧´ ١١°شمالًا،وبين خطي طول ٤٢´ ٣٥° و٤٩°شرقًا (الشمري،٢٠٢١، ص٢١٢)

جدول (٢) مقارنة المساحة وطول الساحل بين دولة الصومال وإقليم أرض الصومال

	دولة الصومال	إقليم أرض الصومال
المساحة (كم٢)	٦٣٧,٥٤٠	١٧٦,١١٩
طول الساحل (كم)	٣٣٠٠	٨٥٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على (UNEP ,2005 ,p.8) - (الشمري ،٢٠٢١، صص٢١٢-٢١٣).

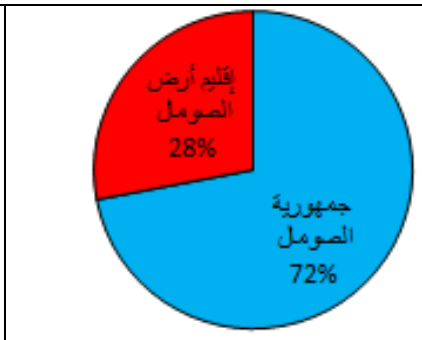

شكل (١) نسبة مساحة إقليم أرض الصومال من دولة الصومال

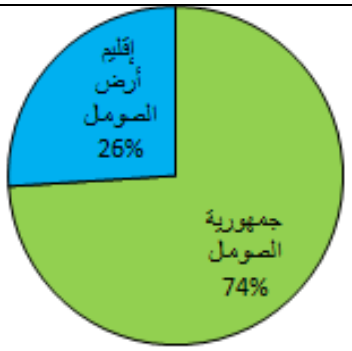

شكل (٢) نسبة سواحل أرض الصومال من سواحل الصومال

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (٢).

يلاحظ من الجدول أن مساحة إقليم أرض الصومال تزيد قليلًا عن(١٧٦)ألف كم٢ ، وهي بذلك تمثل نسبة (٢٨)% تقريبًا من مساحة جمهورية الصومال والتي تبلغ تقريبًا(٦٣٨)ألف كم٢ ، كما أنه يبلغ طول ساحل إقليم أرض الصومال (٨٥٠) كم ، وهو ما يشكل نسبة(٢٦)% تقريبًا من إجمالي سواحل دولة الصومال البالغة (٣٣٠٠) كم .

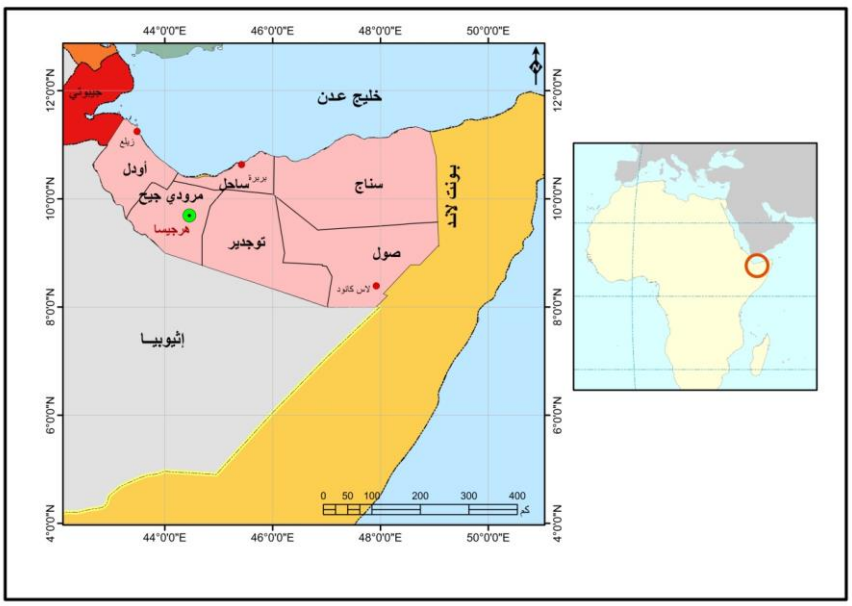

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمصدر: Federal Republic of Somalia (October 2023)

خريطة (٣) إقليم أرض الصومال

ويقع ساحل أرض الصومال شمال خط الاستواء بين دائرتي عرض ١١°-١٠° شمالًا وبين خطي طول ١٥ ' ٤٣° شرقًا و ٤٩°شرقًا، و تم تحديد حدود أرض الصومال من خلال البروتكول البريطاني الإيطالي لعام ١٨٩٤م، والمعاهدة البريطانية الإثيوبية لعام ١٩٨٧م ، وقد تم تحديد الحدود بين جيبوتي وأرض الصومال بموجب الاتفاقية البريطانية الفرنسية المبرمة في الفترة ٢-٩ فبراير من عام ١٨٨٨م (Somaliland country profile 2021 ,p.7)

ويتكون إقليم أرض الصومال من سهل ساحلي ضيق يبلغ اتساعه نحو (١٢)ميل،ويقع خلفه حافة أخدوديه مرتفعة يتراوح ارتفاعها بين (٤٠٠٠- ٧٠٠٠) قدم وتنحدر تدريجيًا نحو الجنوب إلى هضبة الصومال، ويمتاز الإقليم بالجفاف (يونس،١٩٩٨، ص١٩٣)، وتضاريسيًا تتكون أرض الصومال من ثلاث مناطق طبوغرافية:

- **السهل الساحلي (جوبان)**
- **السلسلة الجبلية (أوغو)**
- **الهضبة (هود)**

يقع السهل الساحلي (جوبان) بين البحر والسلسلة الجبلية المعروفة باسم "جوليس"،وهو شريط ضيق وجاف من الأرض على الساحل وحار جدًا، ومن هنا جاء اسم "جوبان" والذي يعني "المحترق" باللغة الصومالية، وتضيق منطقة جوبان باتجاه الشرق وتتسع باتجاه الغرب، وتمثل سلسلة جبال جوليس "أوغو" المنحدر الواقع جنوب منطقة جوبان، ويمتد على طول الخطوط الساحلية في شمال البلاد؛ حيث ترتفع أعلى قمة والمعروفة باسم "سوراد" إلى ارتفاع ٢٦٣٣متر (٧٠٠٠ قدم) فوق مستوى سطح البحر (Somaliland country profile 2021 ,p.7)

و تنقسم أرض الصومال إل (٦) أقاليم وهي : الشمال الغربي(مرودي جيح)- أودل - ساحل - توجدير - سناج - سول ، وتنقسم هذه الأقاليم بدورها إلى (٣٠) مقاطعة ، وأكبر مدن أرض الصومال هي العاصمة هرجيسا التي نقلت إليها بريطانيا إدارتها الاستعمارية في عام ١٩٤١م في حين أن بوروما وبربرة وبوارو وإيريجافو ولاس كانود هي المدن الرئيسية في أرض الصومال ، والميناء الرئيسي لأرض الصومال هو

ميناء بربرة الاستراتيجي ، وهناك ثلاث عائلات عشائرية رئيسية وهي : إسحاق ودارود / هارتي (بما في ذلك ورسنجلي ودولبهانت) ودير (بما في ذلك ليز وغادابورسي) وتمثل (٦٦٪) و(١٩٪) و (١٥٪) على التوالي من إجمالي السكان ، وتتواجد هذه العشائر بشكل رئيسي في الجزء الأوسط من أرض الصومال في حين أن الأجزاء الشرقية يسكنها بشكل رئيسي عشيرتي ورسنجلي ودولبهانت (Mesfin ,2009 ,p.1)

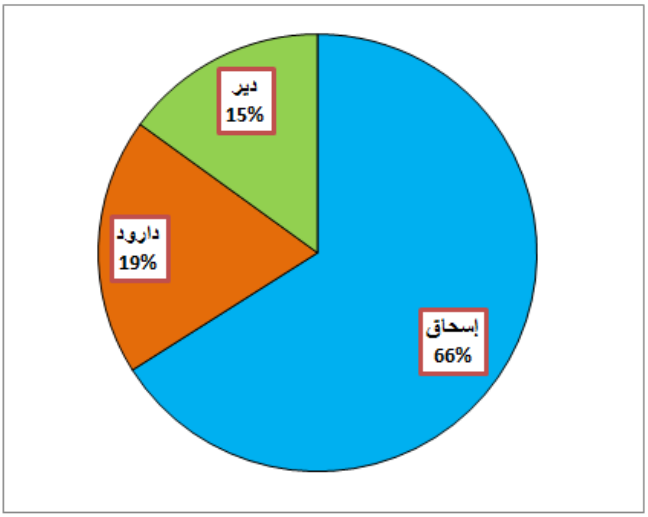

شكل (٣) نسب العشائر الرئيسة من سكان أرض الصومال

ثالثًا:القرن الأفريقي ومفهوم الصومال الكبير Greater Somalia

يعتبر القرن الأفريقي هو ذلك الجزء الذي يبرز من قارة أفريقيا ، ويتقدم في الماء ويفصل المحيط الهندي عن خليج عدن ، وبذلك تقع منطقة القرن الأفريقي في الشمال الشرقي للقاره الأفريقية وتمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية؛ فمن الناحية الجغرافية يمكن تعريف المنطقة بانها ذلك البروز المثلث الشكل الواقع بين الشرق الأفريقي الذي يشرف على المحيط الهندي وخليج عدن ، ويمتد شمالًا على ساحل البحر الأحمر لمسافه ٦٠٠ ميل ، ويمتد الى داخل القاره الأفريقية؛ لذا فان منطقه القرن الافريقي تشمل دول (اثيوبيا والصومال وجيبوتي واريتريا)، وهناك من يرى ان منطقه القرن الافريقي هي تلك الاراضي التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال و اثيوبيا و كينيا و جيبوتي(محمد ،٢٠٢١،ص١٥٣)

وبذلك فإن القرن الأفريقي يوصف لدى البعض بأنه بلاد الصومال ، ولهذه المنطقة اهمية استراتيجية كبيرة نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يجعلها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث حين حاول البرتغاليون اقتحام هذا البحر من الجنوب لتوجيه ضربة شديدة إن لم تكن قاضية لسلطنة المماليك ، والتي كانت تسيطر آنذاك على منطقة الشرق الأدنى كلها بما يشمل مصر – الشام – الحجاز– اليمن ، ولذلك فإن الصراع كان قويًا في ذلك العصر ، وكانت لبلاد الصومال أهمية خاصة فيه ، كما وضحت هذه الأهمية أيضًا عند وصول بريطانيا إلى عدن في عام ١٨٣٩م ، وزادت وضوحًا مع حفر قناة السويس ، والتي أصبحت الشريان الحيوي الذي يربط الشرق بالغرب (يحيي ومهنا ، ١٩٨١ ، ص٨)وقد اتاح موقع منطقه القرن الافريقي لها الاتصال بجهات العالم الحيوية كونها تتحكم بطرق الملاحة الدولية شمالًا وجنوبًا وشرقًا ، وتتداخل منطقة القرن الأفريقي أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا مع مناطق أخرى غير منطقه البحر الاحمر .

وقد اتضح ذلك التداخل بعد افتتاح قناه السويس في عام ١٨٦٩م واكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي ، وتتمتع منطقه القرن الافريقي بمقومات استراتيجيه إضافية غير تلك المرتبطة بالبحر الاحمر والمحيط الهندي ،ويتمثل أهمها في مياه النيل ؛ فالمنطقة تمثل الخزان الرئيسي الذي يزود دول مصر والسودان بالمياه العذبة، ونظرًا لأهمية هذا المورد المائي فان الاهتمام يزداد على كافه الجهات المحلية والإقليمية والدولية بهذه المنطقة، إذ يشكل الماء محورًا مهمًا في التفاعلات الدولية التي يمكن ان تؤدي الى زعزعه الأمن والاستقرار في منطقه القرن الأفريقي(جياد وعباس،٢٠٢٠،ص٢٣٢) وذلك بسبب التركيبة التعددية لبلدانها عرقيًا ولغويًا ودينيًا وثقافيًا ، إلى جانب كونها دولًا هشة بطبيعتها مما يسهل اختراقها والتأثير فيها.

إن الخريطة السياسية للقرن الأفريقي هي خريطة بالغة التعقيد بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية والحضارية المختلفة ، وبسبب تصارع الإرادات السياسية حول الحدود ، وبسبب تعرض هذه الحدود للعديد من التعديلات والتغيرات ، ويمكن القول أن خريطة القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية تضم مساحات الأرض الهائلة التي تمتد عبر

النتوء الشرقي للساحل الشمالي لأفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال ، أما تقسيم الخريطة من الناحية السياسية فهو يضم ببساطة أربعة قوى سياسية حالية هي: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا (حافظ ، ١٩٨٢ ، ص١١٦)

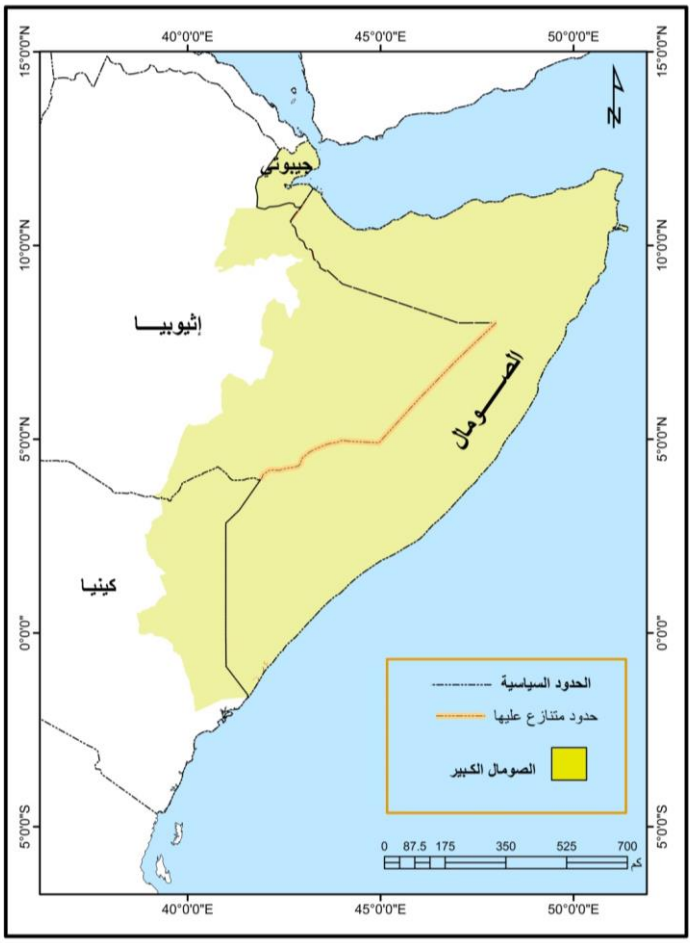

الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمرجع: (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص٣٧٥)

خريطة (٤) الامتداد الجغرافي للصومال الكبير

و يتألف الصومال التاريخي من شبه جزيرة الصومال المثلثة التي تمتد من خليج تاجورة في الشمال إلى قرب مصب نهر تانا في الجنوب ، والتي يرسم ضلعها الغربي

قوسًا محدبًا لا يخلو من التعرجات ، ولكنه يتفق بشكل عام مع الحافة الشرقية للأخدود الأفريقي العظيم شاملًا في الجنوب أغلب الحوض الطبيعي لنظام "شبلي – وابي وجوبا" ومن هذا الإطار المرتفع في الغرب والشمال ينحدر السطح تدريجيًا إلى السهل الساحلي ؛ بحيث تسيطر عليه الضفة الهضبية ممثلة في هضبة الصومال ، ومعنى هذا كله أن الصومال وطن متسع وفسيح – نحو ٣٧٠ ألف ميل – له حدود طبيعية واضحة بما فيه الكفاية وتسوده وحدة فيزوغرافية معقولة (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص٣٧٤) ، وقد فرض الاستعمار التقسيم السياسي للصومال رغم إرادة أهل الصومال .

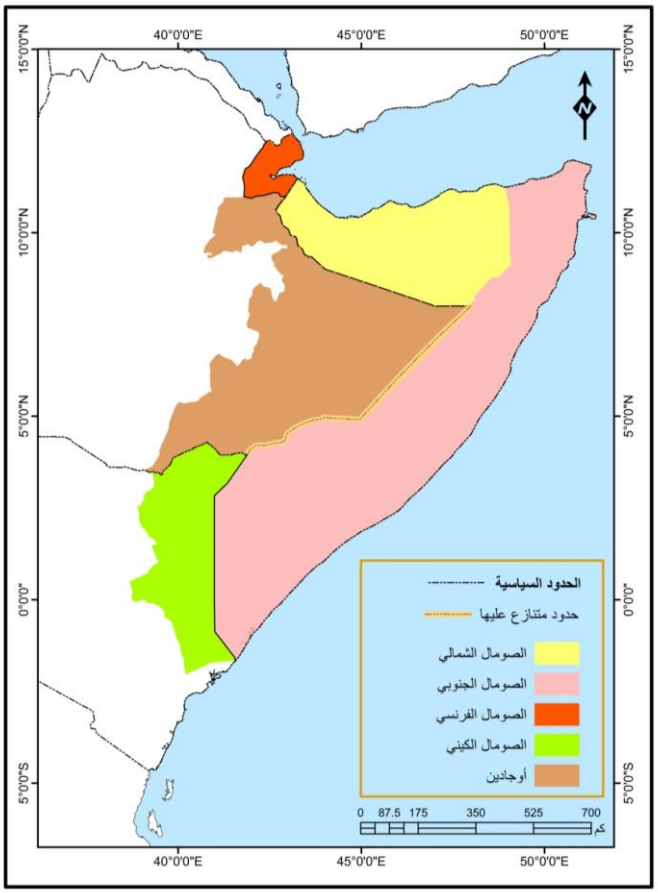

الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)

خريطة (٥) أقسام الصومال الكبير

فقد أَعطت بريطانيا لإثيوبيا الصومال الحبشي (أوجادين) ، و فرنسا ما سمي بالصومال الفرنسي "جيبوتي" ، وإيطاليا "الصومال الإيطالي" ، واحتفظت هي "بالصومال البريطاني" ، واعطت لكينيا جزءً من أرض الصومال الإيطالي بعد اتفاقها مع الحكومة الإيطالية عام ١٩٢٤م ،وبعد انتهاء الاستعمار لازال الصومال يعاني من تبعاته والمحصلة النهائية كانت أن الشعب الصومالي لازال مقسمًا بين أربع وحدات سياسية ، وأن الدولة النواة لا تضم إلا نحو ثلثي مساحة بلاد الصومال ؛فالحقيقة يمكن القول في حالة الصومال أنه انتهى الاستعمار لكن نتائجه مازالت حاضرة بل وطاغية على المشهد الصومالي ، فبعض أجزاء من الصومال تتبع إثيوبيا والبعض الآخر كينيا، فالتقسيم السياسي الحالي للصومال لا يشمل بلاد الصومال كاملة ، وهو ما دفع الصوماليون للمطالبة بتجميع شتاتهم وتوحيد أراضيهم.

جدول (٣) الاستعمار الأوروبي لبلاد الصومال

بلاد الصومال	المساحة (ميل٢)	العاصمة
الصومال الفرنسي	٨,١٠٨	**جيبوتي**
الصومال البريطاني	٧٦,٩٩٧	**هرجيسا**
الصومال الإيطالي	١٧٨,٢٠١	**مقديشو**

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع (صوار،١٩٥٩ ، ص٧)

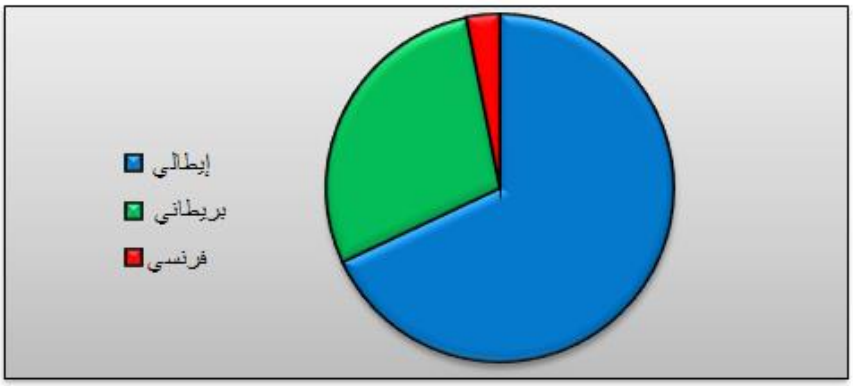

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

شكل (٤) الاستعمار الاوروبي للصومال بحسب المساحة

إن سرد أهم المراحل التاريخية للصومال الحديث يستوجب استحضار مصطلح الصومال الكبير ، لأن انتشار الشعب الصومالي لا يقتصر على حدود جمهوريه الصومال

الحالية بل يشمل أجزاء من القرن الافريقي بأكمله ؛ فيما يمتد من منتصف جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا جنوبًا ، ويمتد أيضًا داخل إثيوبيا ، وقد ظل الصومال الكبير في التاريخ الحديث طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر مسرحًا للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وقد شهدت المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٨٨٠م و ١٩٠٠م نشاطًا هائلًا للاستعمار الأوروبي والاثيوبي في إقليم الصومال الكبير ، وذلك نتيجة لسببين: تمثل الاول منهما في اشتعال النزاعات التوسعية من جانب عدد من الدول الاستعمارية خاصة بلجيكا والبرتغال وفرنسا ، والثاني تمثل في مقررات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) التي أرست قواعد احتلال الاراضي الأفريقية، وبعد مؤتمر برلين كانت منطقه شرق أفريقيا من نصيب البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين ، وبالنظر الى هذا التاريخ الاستعماري للمنطقة في القرن التاسع عشر نجد ان ما يعرف بالصومال الكبير (كل الاراضي المتصلة التي يسكنها صوماليون) وقع ضحيه هذا التقسيم وجزء الى خمسه مناطق (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠١٩ ،ص٥)

وفكرة الصومال الكبير فكرة قديمة ؛ فقد استخدم مصطلح الصومال الكبير في ثلاثينات القرن العشرين من قبل المسئولين الاستعماريين الإيطاليين لوصف حلمهم بأن تصبح مستعمرة الصومال الإيطالية أكثر اتساعًا لتشمل جزءً من إثيوبيا ، وبعد عقد ونصف من الزمن أشار وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن Ernest Bevin أيضًا إلى الصومال الكبير في اقتراحه المسمى "خطة بيفن" ، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حدد خطة تدعو إلى فرض وصاية بريطانية على المناطق التي يسكنها الصوماليون في أرض الصومال البريطانية والإيطالية – التي كانت آنذاك تحت الإدارة العسكرية البريطانية وفي أوجادين أيضًا، وقد قدم بيفن اقتراحه في عام ١٩٤٦م إلى مجلس وزراء خارجية القوى المتحالفة أثناء المداولات بشأن التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة ، (Kendie , 2007, p.6)إذ تشكلت لجنة رباعية من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتصفية أملاك إيطاليا ومن بينها الصومال ، وحينئذ عرضت على اللجنة فكرة اتحاد أجزاء الصومال المقطعة ، لكنها رفضت وحصرت بحثها في مستقبل الصومال (يونس ، ١٩٩٨ ،ص١٩٠) .

وبذلك تعتبر فكرة الصومال الكبير سياسة رعتها بريطانيا ؛ فقد جاء في اقترح وزير الخارجية البريطاني في يونيو ١٩٤٦م أن "أفضل طريقة لبقاء الرعاة الرحل في شبه جزيرة الصومال هي السماح لهم بقيام دولة موحدة تحت الإدارة البريطانية" ، وقد رفضت القوى الكبرى متمثلة في فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الخطة البريطانية ؛ حيث اعتبروا أن هذه الخطة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض مصالحهم في منطقة القرن الأفريقي ، كما اعترض على الخطة البريطانية الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي HaileSelassie، وفي المقابل تمسك الصوماليون بفكرة الصومال الكبير بسبب شعورهم بالظلم الذي تعرضوا له نتيجة التفتيت الاستعماري لأراضيهم التاريخية (محمود ،٢٠٢٢، ص٤٧) و خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية لمنطقة القرن الأفريقي التي امتدت من ١٩٤١م وحتى ١٩٥٠م أرادت الإدارة العسكرية البريطانية أن تجمع كل الصوماليين في دولة واحدة ، ومن ثما تدخل في إطار الكومنولث البريطاني ، ولذلك فقد شكلت إعادة السيطرة الإثيوبية على تلك المناطق صدمة غير متوقعة للصوماليين (سعد الدين وأخرون ، ٢٠٢٢ ، ص١٢١) لكن مع حلول عقد الخمسينيات أصبحت المناداة بدولة موحدة للصوماليين خطابًا سائدًا لدى الشعب الصومالي ، ويمكن الإشارة إلى ثلاث أسباب ساهمت في تعزيز هذه الفكرة لدى الصوماليين :

١- قيام حزب الرابطة الوطنية الصومالية في أرض الصومال وحزب عصبة الشباب الصومالية في الصومال الإيطالي بحملات مكثفة تدعو إلى وحدة الصومال.

٢- اقتراح وزير الخارجية البريطاني بيفين Bevin وضع جميع الصوماليون تحت وصاية بريطانية في مقابل منحهم الاستقلال دفعة واحدة.

٣- ضم أراضي منطقة هاود الواقعة في حدود محمية أرض الصومال البريطانية إلى إثيوبيا في عام ١٩٤٢، وكذلك تنازل بريطانيا عن إقليم الصومال الغربي في عام ١٩٤٨م لمصلحة إثيوبيا؛ حيث مثل كل ذلك تهديد بأن تقوم إثيوبيا بضم أراضي الصومال كل على حدا إذا لم تتوحد في دولة واحدة (محمود ،٢٠٢٢، ص٤٧)

وبعد توضيح مفهوم الصومال الكبير ودلالته المكانية بالنسبة للشعب الصومالي فإنه يمكن تصور حجم التأثير الكبير للاستعمار الأوروبي في تمزيق المنطقة ؛ فالتاريخ الحديث لم يشهد منطقة عبث بها الاستعمار ومزقها مثلما فعل في منطقة القرن الأفريقي ، ففي أواخر القرن الرابع عشر الميلادي كان البحر الأحمر الطريق الرئيسي للتجارة الدولية حيث تفرغ السفن القادمة من الشرق حمولتها على الشواطئ المصرية على البحر الأحمر ثم تنتقل إلى مينائي الإسكندرية ودمياط ثم إلى أوروبا ، وفي القرن السادس عشر وصلت طلائع الغزو الأوروبي للمنطقة من خلال وصول الأساطيل البرتغالية والإسبانية إلى الشواطئ العربية في منطقة القرن الأفريقي ، وأصبح هدف البرتغاليين المسيطرين في المحيط الهندي هو احتكار التجارة الشرقية وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ومن أجل تحقيق هدفها كان عليها إغلاق الطرق المنافسة المتمثلة في طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربي ، لكن الدولة العثمانية آنذاك نجحت في إحكام السيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وإن كانت لم تستطع القضاء على الغزو البرتغالي لكنها أوقفت نفوذه في هذه المنطقة (موسى ، ٢٠٠٩ ،ص٦٠)

جدول (٤) أنواع الاستعمار الأوروبي في أفريقيا

النوع	الوصف
الاستعمار الاستراتيجي	مرتبط أساسًا بالمواقع الاستراتيجية ولكن مصيره مرتبط أيضًا إلى حد بعيد بالتطورات الاستراتيجية العالمية، ويمكن تصنيف الاستعمار البريطاني في مصر والصومال على أنه كان أساسًا استراتيجيا؛ حيث كانتا تسيطران على مدخل البحر الأحمر وطريق الهند.
الاستعمار الاستغلالي	يظهر في المناطق التي يمكن أن تكون غنية إنتاجيًا، ولكنها لا تصلح للاستقرار الأبيض،ويكون هذا عادة بسبب المناخ المداري غير المعدل في المناطق السهلية قليلة الارتفاع مثل غرب أفريقيا،وهنا لا تظهر مستعمرات بل جاليات بيضاء أساسها التجارة ووحدتها الفرد أكثر منه الأسرة.
الاستعمار السكني	قاصر على حيث يمكن الإقامة والتوطن الدائم للأوربيين ووفرة الموارد الإنتاجية، ولذلك فهو جغرافيًا أقل رقعة وانتشارًا من الاستغلالي، ويرتبط بالمناخ كما هو في شمال أفريقيا أو في جنوبها المرتفع، ولما كان المثلث الجنوبي هو أفريقيا العليا تقريبًا فإنه هو المسرح الحقيقي للاستعمار السكني،وبالتحديد نصفه الشرقي الأكثر ارتفاعًا.

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع(حمدان،١٩٩٦، ص٥٠-٥٤)

يتضح من خلال الجدول أن القارة الأفريقية بوجه عام عانت من دروبًا مختلفة من الاستعمار الأوروبي بما يتماشى مع طبيعتها، وما يتوفر لديها من موارد وإمكانيات، وعلى ذلك يمكن توصيف الاستعمار الذي قصد منطقة الصومال الكبير بأنه من النوع الاستراتيجي وذلك لارتباطه بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر المتحكم في حركة النقل والتجارة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وقد تشكلت منطقة القرن الأفريقي ككيان سياسي في الربع الأول من القرن التاسع عشر عندما طالبت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإثيوبيا بأجزاء من شبه جزيرة الصومال خلال مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م وسارعت الامبراطوريات الأوروبية الثلاث إلى اضفاء الشرعية على مستعمراتها ، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع العديد من العشائر الصومالية بينما توسعت إثيوبيا شرقًا إلى الاراضي الصومالية ، وقد كانت لكل قوة استعمارية دوافعها الخاصة فقد سعت بريطانيا وفرنسا إلى تأمين قناة السويس من خلال السيطرة على طرق الامداد في منطقة القرن الأفريقي ،في حين أردت إيطاليا إنشاء مستعمرة على غرار كينيا البريطانية حتى تتمكن من الانضمام لنادي المستعمرين .

جدول (٥) تقسيم الصومال التاريخي في خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين

أجزاء الصومال التاريخي	الاستعمار الأوروبي	تاريخ الاستقلال	الوضع الحالي
الصومال الجنوبي	إيطاليا	١٩٦٠	جزء من جمهورية الصومال الفيدرالية.
الصومال الشمالي	بريطانيا	١٩٦٠	اتحد مع الجزء الجنوبي في عام ١٩٦١ وأعلن الانفصال من جانب واحد عام ١٩٩١ ويعرف باسم "أرض الصومال" ولم يحصل على الاعتراف الدولي.
جيبوتي	فرنسا	١٩٧٧	دولة قائمة بذاتها منذ الاستقلال .
الصومال الغربي "إقليم أوجادين"	بريطانيا	ضم إلى إثيوبيا	تنازلت عنه بريطانيا لإثيوبيا مقابل دعمها في مواجهة الثورة المهدية في السودان في القرن التاسع عشر ومواجهة إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية "حاليًا هو جزء من إثيوبيا".
منطقة الحدود الصومالية الكينية (شمال شرق كينيا)	بريطانيا	ضم إلى كينيا	ضمها الاستعمار البريطاني لمستعمرته في كينيا قبل الاستقلال ويشكل هذا الإقليم حاليًا نحو ٢٠٪ من مساحة كينيا.

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجعين (نشرة مآلات دولية،٢٠٢٤، ص٣) - (حافظ ، ١٩٨٢ ، ص١٢٠)

شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الأفريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية وكان الصومال من الدول الإفريقية التي تعرضت للتمزيق وتقطيع أوصاله في عملية اشتركت فيها بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الاستعمارية الثلاث بل دخلت إثيوبيا "الدولة الإفريقية" هي الأخرى في عملية تقسيم الصومال.

واستكملت حلقات عمليه تقسيم اراضي الصومال (الصومال الكبير) رسميًا عام ١٨٩٧م عندما جرى توزيعها بين الدول الأربعة(بريطانيا – فرنسا – ايطاليا–إثيوبيا) وتجسدت هذه الاوضاع الاستعمارية من خلال سلسله من الاتفاقيات ؛ فقد تم توقيع المعاهدة البريطانية الإثيوبية في ١٨٩٧م لرسم حدود الجانبين ،واقتصر بموجبها النفوذ البريطاني على ما كان يعرف بالصومال البريطاني ، ثم وقعت عام ١٩٠٨ المعاهدة الإيطالية الإثيوبية التي رسمت خط الحدود بين الصومال الإيطالي والأوجادين ، أما الصومال الكيني فقد استقطع هذا الجزء من الصومال الكبير في اطار مقايضة بين بريطانيا وإيطاليا سنه١٩٢٥م(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،٢٠١٩ ،ص٥).

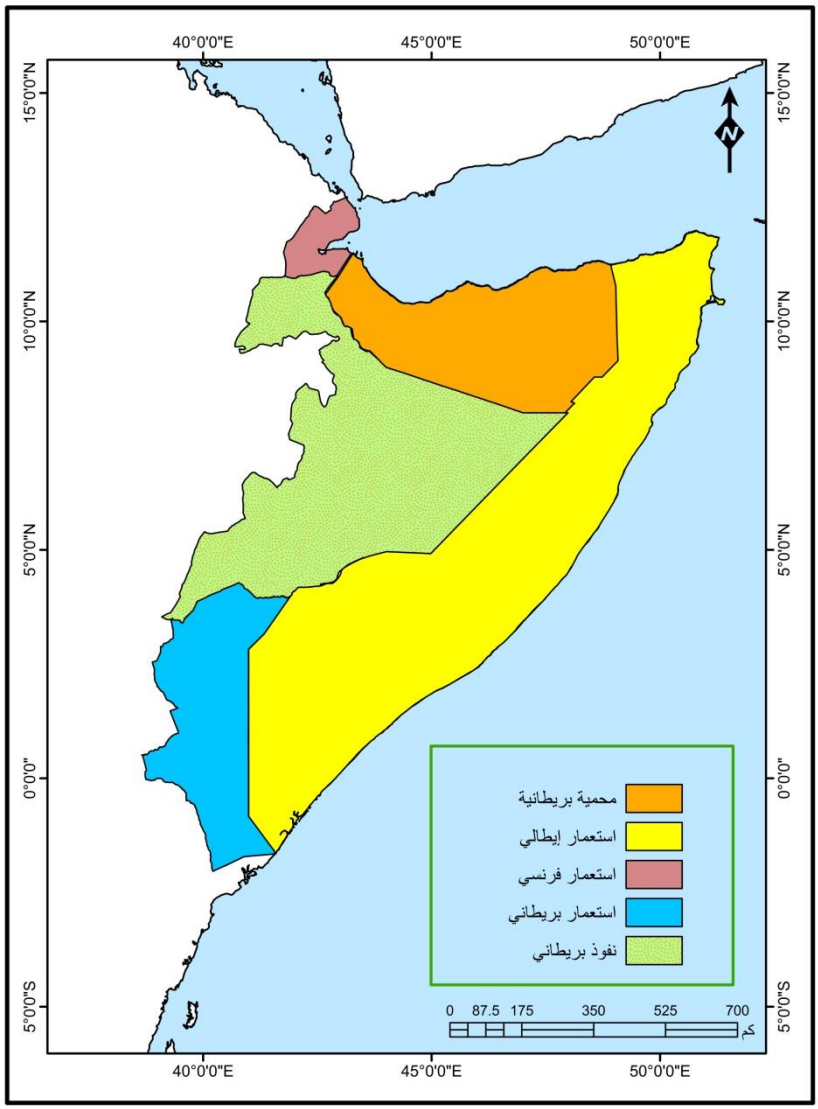

الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)

خريطة (٦) التقسيم الاستعماري للصومال الكبير

١- **الصومال الشمالي (الصومال البريطاني) "أرض الصومال** " :كانت أرض الصومال بسبب موقعها الاستراتيجي بالقرب من باب المندب عند مدخل خليج عدن والبحر الأحمر محل اهتمام دائم لأسباب استراتيجية وتجارية ، ففي

منتصف القرن السادس عشر ضمت الامبراطورية العثمانية ميناء زيلع ، ووفرت الحماية له مقابل تكلفة تم تحصيلها من رسوم التجارة في المنطقة المحيطة والداخل الحبشي ، وفي عام ١٨٧٠م حصلت مصر (كانت آنذاك جزء من الامبراطورية العثمانية) على حقوق السلطان العثماني في زيتا مقابل دفع رسم سنوي قدره ١٨ ألف جنيه استرليني ، وقد فرض الخديوي إسماعيل سيطرته على الساحل في المنطقة بين بلهار وبربرة دون الرجوع للسلطان العثماني ، وفي عام ١٨٧٧م وقعت بريطانيا على اتفاقية بموجبها ضم الخديوي إسماعيل كل ساحل شرق أفريقيا شمال رأس هافون (الرأس البحري الذي يمتد إلى المحيط الهندي جنوب رأس غاردافوي) وبعد أن افتتحت مصر قناة السويس عام ١٨٦٩م تحول الاهتمام المصري إلى الساحل أكثر من الداخل ، وفي عام ١٨٨٤م واجهت مصر الثورة المهدية في السودان ولأسباب مادية قلصت مشاريعها على طول ساحل أرض الصومال ، وبموجب اتفاق مع بريطانيا انسحبت من أرض الصومال وحل بعد ذلك البريطانيون (Somaliland country profile 2021 p.22,) ، وبدأ التدخل البريطاني في أرض الصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت أهمية أرض الصومال بالنسبة لبريطانيا تنبع من مصلحة جيوسياسية بحته ؛ حيث لم تكن الحكومة البريطانية مهتمة إلا بإمدادات أرض الصومال من اللحوم باعتبارها ملحقًا ضروريًا لتأمين عدن (الميناء اليمني الواقع على الجانب الآخر من البحر الأحمر) ؛ حيث كانت بريطانيا عازمة على الحفاظ على ميناء عدن ؛ فقد تم إنشاء محطة للفحم ، وحامية لحماية الطرق البحرية لإمبراطوريتها التجارية الشرقية "الهند" ، وبناءً على ذلك أبرم البريطانيون سلسلة من الاتفاقيات مع زعماء العشائر لتحقيق هذا الهدف في الفترة (١٨٨٥-١٩٠٠) (Mesfin ,2009 ,p.3)

٢- **الصومال الجنوبي "الصومال الإيطالي"** : سعت إيطاليا إلى السيطرة على جنوب الصومال من خلال إبرام اتفاقيات مع السلطنات الجنوبية وزعماء القبائل من خلال شركات تجارية ، وقد تم توقيع أولى هذه الاتفاقيات في بنادر عام

١٨٨٨م تحت السيادة الاسمية لسلطان زنجبار برغش بن سعيد ثم تلتها سلطنة هوبيو بقيادة يوسف علي قنديد ، وتم إبرام اتفاق مماثل مع السلطان عثمان محمود في سلطنة ماجرتين عام ١٨٨٩م – والجدير بالذكر أن إيطاليا حلت اتفاقيات الوصاية هذه من جانب واحد في عام ١٩٢٥م – حيث سبق ذلك في الخامس من أبريل لعام ١٩٠٨م أن أقر البرلمان الإيطالي تشريعًا لتوحيد جنوب الصومال بالكامل تحت مسمى "الصومال الإيطالي" الذي حوله الحاكم ماريا دي فيكي Maria De Vecchi إلى مستعمرة إيطالية كاملة عام ١٩٢٧م ، وقد نجحت إيطاليا في إنشاء مستعمرة للمستعمرين الإيطاليين ، وعملت على إدخال أساليب زراعية حديثة لرفع الانتاجية ، وكذلك تقديم الخدمات للمستوطنين والتي لم توفرها للصوماليين (Mahmoud ,2023 , p.10)

٣- **جوبالاند "الصومال الكيني"** : في عام ١٩٢٥ وفي مقايضة إقليمية استعمارية تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن إقليم جوبالاند الذي يمثل شريطًا مساحته ٣٣ ألف ميل٢ إلى الغرب من نهر جوبا ، وقد طالب الصوماليون بالانفصال قبل استقلال كينيا ، لكن بريطانيا أعلنت عدم البت في الأمر إلا بعد استقلال كينيا ، وبهذا ومرة أخرى سلمت أرض صومالية لغير الصوماليين ، أما كينيا المستقلة فقد اختزلت مساحة الإقليم إلى اقسامه الشرقية وعدلت اسمه إلى "الإقليم الشمالي الشرقي" واعتبرت الصوماليين مجرد أقلية كبقية الأقليات العديدة التي تتكون منها (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص٣٨٣) وبعد فترة وجيزة من استقلال كينيا في عام ١٩٦٣م بدأ الصوماليون في منطقة الحدود الشمالية بكينيا "المقاطعة الشمالية الشرقية " في خوض معركة انفصالية ضد الحكومة المركزية فيما أصبح يعرف باسم "حرب شيفتا" ، وقد دعم الصومال في البداية الانفصاليين ، ولكن بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة الكينية عام ١٩٦٧م سحبت الصومال دعمها وانتهت الحرب تاركة في النهاية منطقة الحدود الشمالية وسكانها الصوماليين جزء من كينيا (Hersi , 2018, p.7) ورغم الحدود الاستعمارية فقد ادى ضغط الصوماليين المتواصل على قبائل الجالا في شمال شرق كينيا الى

زحزحتهم إلى الغرب من النهر ؛حيث انخفض عدد الصوماليين في كينيا في عام ١٩٢١م نتيجة تنازل بريطانيا عن الاقليم الواقع بين جوبا وحدود الصومال الايطالي كمكافأة لإيطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى ، وقد اتفق على خط حدود يبعد ٦٠ ميل شرقي نهر تانا يعرف بخط الصومال Somali line، ومنعت هجره الصوماليين الى الغرب من هذا الخط ، وذلك لحمايه قبائل الجالا ، ولكن هذا الاجراء بدوره لم يصادف نجاحًا يذكر لأن الجماعات الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى عشره أميال من الضفة الشرقية للنهر (سعودي ،٢٠١٠،ص١٩٤).

٤- **جيبوتي "الصومال الفرنسي"**: سيطرت فرنسا على ما يعرف الآن بجيبوتي من خلال توقيع معاهدات مع سلاطين عيسى وعفر (القبيلتين الرئيسيتين في جيبوتي) ، وأعلنتها مستعمرة فرنسية تحت حكم ليونس لاجارد Leons Lagarde الذي لعب دورًا بارزًا في توسيع منطقة النفوذ الفرنسي في القرن الأفريقي ، وكانت هذه المستعمرة تعرف باسم أرض الصومال الفرنسية منذ عام ١٨٩٦حتى ٣يوليو ١٩٦٧م عندما أعادت الإدارة الفرنسية تسميتها بأرض عفار وعيسي الفرنسية ، وذلك قبل أن تحصل البلاد في النهاية على استقلالها تحت اسم جيبوتي في عام ١٩٧٧م، والجدير ذكره أن الاستعمار الفرنسي كان هدفه بناء منشآت الفحم للسفن الفرنسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي (Mahmoud ,2023 , p.10) وقد كانت أرض الصومال الفرنسي "جيبوتي " أقل حماسة للإنضمام إلى مشروع انفصال الصومال ، ففي استفتاء أجري عام ١٩٦٧م اختارت أرض الصومال الفرنسي الحفاظ على ارتباطها بفرنسا ، وفي عام ١٩٧٧م أصبحت دولة مستقلة "جيبوتي" بدلًا من الانضمام إلى الاتحاد الصومالي (Hersi , 2017, p.7)

٥- **الصومال الغربي "أوجادين"**: يطلق على إقليم أوجادين اسم الصومال الغربي يحده من الشمال جيبوتي والبحر الأحمر ومن الغرب إثيوبيا، وتبلغ مساحته (٦٥٠) ألف كم٢ ، ويتكون الإقليم من مقاطعات عديدة أهمها : هرر – سيدامو

– بالة ، وأوجادين إقليم شبه صحراوي وسكانه صوماليون لديهم نفس اللغة والعادات والتقاليد الموجودة لدى سكان الصومال (عبدالله ، ٢٠١٥ ، ص ٩٩) وتعتبر أغنى بلاد الصومال من ناحية الثروة الزراعية والغابية والمعدنية ، وقد دلت الأبحاث الجيولوجية على غنى هذه المنطقة بالبترول (صوار ، ١٩٥٩ ، ص٧).

رابعًا: أسباب فشل الاتحاد بين الصومال الشمالي والجنوبي وانفصال أرض الصومال

ظهرت القومية الصومالية في خمسينيات القرن العشرين ،ونتيجة لذلك فإن مفهوم "الصومال الكبير" قد حجب الخلافات التاريخية والسياسية والاقتصادية الكامنة بين المنطقتين كما غذى هذا التصور للاتحاد ماضي استعماري مشترك وثقافه صومالية مشتركه الى حد ما ، و في النهاية قررت المنطقة أن الاتحاد يتيح لها فرصه للتغلب على الهيمنة والاستغلال الاستعماريين (Lalos, 2011,p.793) وقد عقد المجلس التشريعي في هرجيسا (عاصمة أرض الصومال) في ٦ أبريل عام ١٩٦٠م اجتماعًا برئاسة السير دوغلاس هول Douglas Hall"الحاكم البريطاني" لمناقشة موضوعين هما : استقلال أرض الصومال و اتحادها مع الصومال الإيطالي ، وقد أيدت غالبية أعضاء المجلس الانضمام إلى الصومال الإيطالي الذي كان تحت وصاية الأمم المتحدة ، وقد حصلت أرض الصومال على استقلالها في ٢٦ يونيو ١٩٦٠م ، أما الصومال الإيطالي فقد نال استقلاله بعد ذلك بأربعة أيام في الأول من يوليو ١٩٦٠م ، وهكذا ظهرت دولة الصومال المكونة من إقليمين، وقد سعت إلى ضم باقي الأقاليم كما يشير إلى ذلك النجمة الخماسية التي تتوسط علم الصومال في إشارة إلى أقاليم الصومال الخمسة (محمود ،٢٠٢٢، ص٤٨) لكن هذا الاتحاد لم يدم طويلًا لأسباب عديدة منها ما يتعلق بتاريخ المنطقة الاستعماري ، ومنها ما يضرب بجذوره في أعماق المجتمع الصومالي وطبيعة تركيبه القبلي ، ومنها ما يعكس نمط الصراع والتنافس الصومالي الإثيوبي .

١– نمط الإدارة الاستعمارية في بلاد الصومال

أسس البريطانيون محميتهم في الشمال تحت اسم "أرض الصومال البريطانية" في عام ١٨٨٧م وسعوا إلى إدارة قائمة على الحكم غير المباشر من خلال توقيع

معاهدات مع العشائر ، وتم ابرام أول اتفاقية مع سلطنة وارسنجالي التي حكمها محمد علي شيري في عام ١٨٨٨م ، وتولت مستعمرة الهند البريطانية الحكم في المحمية مؤقتا حتى عام ١٨٩٨م ، وبعد ذلك تولت وزارة الخارجية الحكم ، وفي النهاية خلفها مكتب المستعمرات في عام ١٩٠٥م ، وبعد سنوات من إنشاء المحمية تنازلت بريطانيا عن معظم الأرضي وخاصة منطقة الحوض للإمبراطورية الإثيوبية في محاولة لكسب ود الامبراطور منليك الثاني (١٨٤٤-١٩١٣) الذي كان في ذروة قوته السياسية والعسكرية بعد انتصاره في معركة عدوة ١٨٩٦م ، واحتفظت بريطانيا فقط بالساحل ونحو مائة كيلومتر بالداخل اعتبرتها كافية من أجل حماية إمدادات اللحوم إلى عدن وباستثناء مدينة بربرة الساحلية تركت معظم المحمية دون إدارة استعمارية ، لذلك يمكن القول أن بريطانيا لم تحكم فعليًا معظم أرض الصومال باستثناء المدن الساحلية (Mahmoud,2023 ,p.9-10)

فالبريطانيون لجاءوا إلى تعزيز سلطة زعماء العشائر لإدارة المجتمع من خلالهم ، ولم تبني الإدارة الاستعمارية مقومات الحكم المركزي مثل البنية التحتية ، وغيرها لتوفير الخدمات العامة ، ولم تقم بإنشاء سلطة سياسية حديثة إلا بحلول أربعينيات القرن العشرين ؛ حيث أخذ الاستعمار البريطاني في تغيير حكمه غير المباشر بواسطة العشائر من خلال مؤسسات حديثة تقوم على المؤسسات التقليدية ، وذلك من خلال إعادة إنتاج العشائرية في المؤسسات الحديثة نفسها بحجة ضمان التمثل المتوازن للعشائر في المؤسسات ، وقد كان لذلك دور كبير في تشكل الصومال ما بعد الاستعمار ؛ حيث أصبحت العشائرية السياسية هي المحدد السياسي الأبرز للعملية السياسية في الصومال ، وأصبحت الأحزاب السياسية تتنافس على أساس الخلفيات العشائرية من أجل الوصول للسلطة والموارد المرتبطة بالدولة (محمود ،٢٠٢٢، ص٤٦) وقد كان لهذا النهج الاستعماري تأثير على بناء أسس الدولة ؛ حيث عزز البريطانيون سلطة زعماء العشائر الذين من خلالهم تمكنوا من إدارة المجتمع ، ورفضوا بناء عناصر الحكومة المركزية .

وقد أثر ذلك على تشكيل الدولة الصومالية ما بعد الاستعمار ؛ حيث أصبحت العلاقات العشائرية العامل الأكثر بروزًا في تحديد العملية السياسية في دولة ما بعد الاستقلال ،

وبدأت الأحزاب تتنافس على أساس هذه العلاقات للوصول إلى السلطة وموارد الدولة ، وبدأت الخطة الاستعمارية لبناء الدولة تحديدًا في أرض الصومال في عام ١٩٤٦م بتأسيس مجلس استشاري مكون من كبار التجار والموظفين الحكوميين من جهة ومن كبار العشائر من جهة أخرى ، وعلى السطح بدا أن هذه المجالس تمثل كلًا من العناصر التقليدية (العشائر) والحديثة (التجار) في المجتمع ، وكانت هذه المجالس تستند إلى الروابط العشائرية وقد نجحت في أداء دورها في المدن (بربرة – هرجيسا – برعو – إرجابو – بورما – لاس كانود) ولكنها فشلت في المناطق الريفية بسبب رفض توسيع دور شيوخ العشائر في الحكومات الاستعمارية (Mahmoud , 2023 ,p.10)

٢- فشل ترتيبات تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب في دولة الصومال الموحدة ١٩٦٠م

على الرغم من اتحاد الصومال الإيطالي والبريطاني رسميًا في دوله واحدة، إلا انهما كانا من وجهه نظر مؤسسيه دولتين منفصلتين تركتهما إيطاليا وبريطانيا بأنظمة إدارية وقانونيه وتعليميه منفصلة؛ حيث استخدمت اجراءات مختلفة ولغات مختلفة، وكان الاتصال الاقتصادي بين المنطقتين شبه معدوم ، وكانت النخب السياسية والإدارية والتجارية الشمالية مترددة في قبول فكرة أنه يتعين عليها توجيه نفسها نحو مقديشو ، ومن المثير للاهتمام ملاحظه انه في عام ١٩٦٠م بدا أن الامم المتحدة قد توقعت شيئًا كهذا ؛ فعينت لجنة استشارية للتكامل ، وهي عباره عن مجلس دولي يهدف الى توجيه عمليه دمج قوانين ومؤسسات البلد الجديد الى جانب العمل على تسويه الاختلافات(Philipp, 2005,p521).

وقد صاغ الشمال بعد الاتحاد قانون الاتحاد وارسله الى العاصمة مقديشو ولم تصدق الجمعية التشريعية في الجنوب على الوثيقة وبدلًا من ذلك أقر الجنوب قانون الاتحاد الذي اختلف اختلافًا كبيرًا عن قانون الاتحاد الخاص بالشمال ، وبعد اقراره اصبح الشمال غير راض بشكل متزايد عن تقدم الاتحاد بحجه أن القانون لم يكن له أي قوه في الشمال لأنه لم تتم الموافقة عليه من قبل الهيئة التشريعية في أرض الصومال ، وقد أكد الشمال هذا الاستياء بمقاطعه الاستفتاء الدستوري في ١٥ اكتوبر ١٩٦٩م، وبذلك انتهت

التجربة البرلمانية الصومالية (Lalos, 2011,p793)، وقد اصيب سكان أرض الصومال بخيبة أمل إزاء الطريقة التي كان الاتحاد يمضي بها قدمًا ، فقد أصبحت مقديشو قاعدة للبرلمان الصومالي الذي تم انشاؤه حديثًا كما شغل الصوماليون الجنوبيون جميع المناصب الرئيسية في الحكومة الجديدة وأغلبية مقاعد البرلمان ، وعلى الرغم من السخط المتزايد تبنى المسئولون الجنوبيون تدابير تهدف إلى فرض التكامل السريع الأمر الذي أدى إلى زيادة عزلة نظرائهم الشماليون (Ahmed &Green ,1999, p.118)وتم دمج برلمان أرض الصومال المكون من (٣٣) عضو في برلمان جنوب الصومال الأكبر حجما والمكون من (٩٠) عضوا ، وقد عكست التعينات في المناصب الوزارية الرئيسية ومناصب الادارة العليا في الخدمة المدنية الحصص الخاصة بكل من الإقليمين في البرلمان وظلت اللغة الإدارية هي اللغة الايطالية ، ما أعاق المرشحين من أرض الصومال البريطانية السابقة في التوظيف في القطاع العام ، واصبحت مقديشو والتي تقع على بعد حوالي ٢٠٠٠ ميل إلى الجنوب من أرض الصومال العاصمة الوطنية ، ما أدى إلى تركز الحكومة والمؤسسات المالية إلى جانب فرص العمل ، والحصول على المنح الدراسية في العاصمة (Jama ,2017 ,p.75) فقد كان على سكان أرض الشمال أن يذهبوا إلى مقديشو للحصول على العديد من الخدمات الأساسية مثل: تراخيص التجارة وإصدار جوازات السفر والتعليم العالي، ما تسبب في نوع من الاحساس لدى سكان أرض الصومال بالعزلة السياسية والاقتصادية ؛ حيث كان يتم منح المناصب السياسية والعسكرية بشكل غير عادل لصالح الصوماليين الجنوبيين .

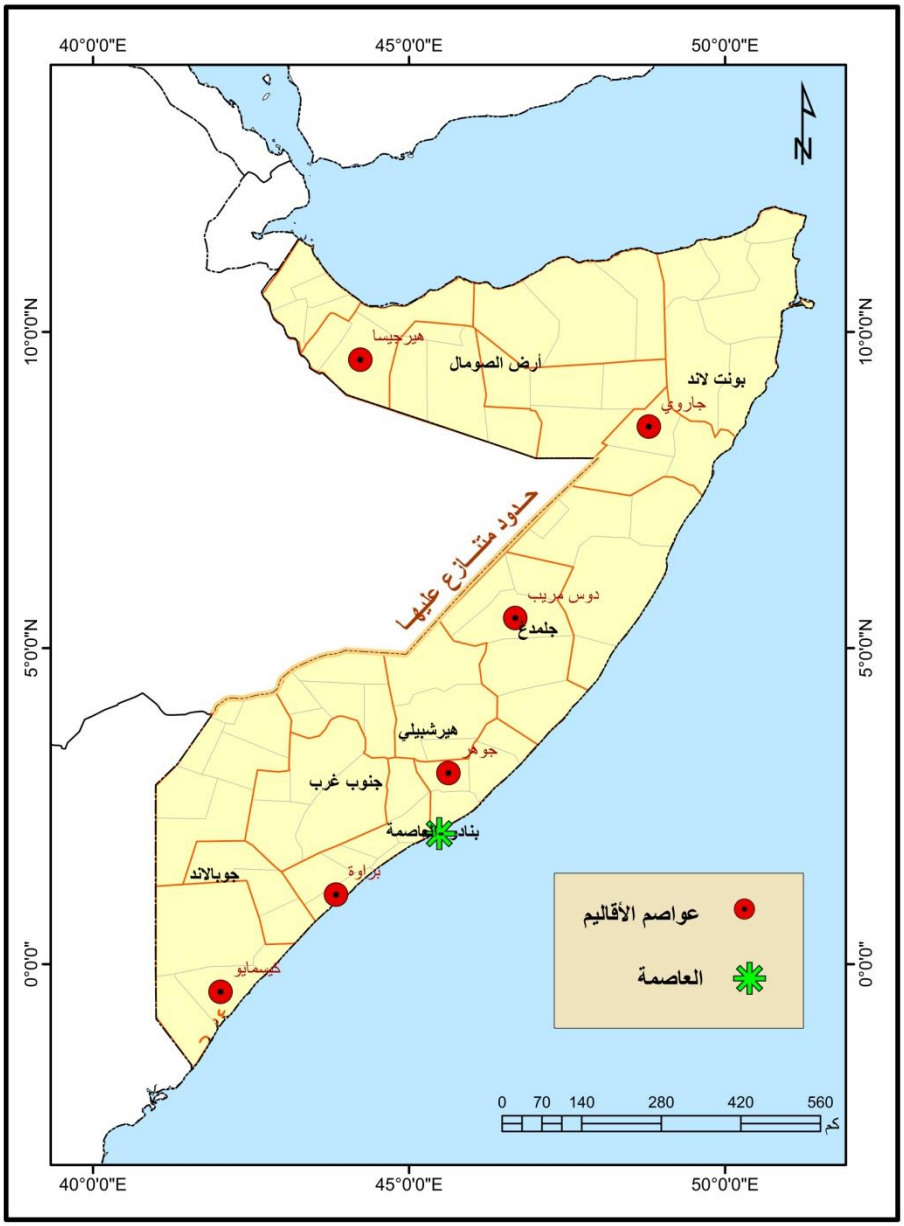

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمصدر: Federal Republic of Somalia (October 2023)

خريطة (٧) عواصم أقاليم الصومال

جدول (٦) عوامل اختيار موقع العاصمة

العامل	بيئة تحققه
العامل التاريخي	قد يكون اختيار العاصمة في منطقه النواه.
سهوله المواصلات	موقعها مناسب لسهوله المواصلات بين اجزاء الدولة.
الحماية والدفاع	تكون بعيده عن الحدود ومحصنه.
المركز التجاري	موقعها في منطقه صناعيه أو سهليه خصبه أو تجاريه أو تتوفر في المناطق المحيطة بها المنتجات من خضر وفاكهه ومنتجات ألبان لاستهلاك سكانها.
الموقع المتوسط	يساعد على إدارة أمور الدولة وحمايتها والتوازن بين مصالح اجزائها.
السيادة القومية	عندما تتعدد القوميات وتكون إحداها قوية فإنها تحرص على أن تكون العاصمة في منطقتها.

المصدر:(عبد السلام ،٢٠٢١،ص١٧٧-١٨٠)

من خلال الجدول السابق يمكن تحديد العامل الذي تم الاعتماد عليه في تحديد موقع العاصمة الصومالية "مقديشيو" بعد اتحاد الشمال والجنوب عام ١٩٦٠م، وهو يتمثل في السيادة القومية التي ارتبطت بسيطرة الصومال الجنوبي وقبائله على الاتحاد في بداية تكوينه، ولذلك ثبتوا عاصمة الجنوب "مقديشيو" كعاصمة للاتحاد.

وموقع العاصمة ذو مغزى كبير ؛ حيث أن الموقع المثالي هو الموقع المركزي بينما يؤدي تطرف موقع العاصم' الى صعوبة الضبط السياسي من ناحيه ، وإضعاف قبضة هذه العاصمةعلى الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحيه أخرى ، فضلًا عن حفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة لا سيما في الوحدات الكبيرة مساحيًا ، خاصه وإذا كان النقل متخلفًا كما في حالة الصومال، كما ينبغي لموقع العاصمة حديثة العهد أن يكتسب طابعًا مركزيًا متوسطًا(سعودي ،٢٠١٠،ص٣٥) فيراعى في موقع العاصمة المركز المناسب لسهولة المواصلات بين أجزاء الدولة المختلفة، فإما أن يكون متوسطًا في قلب الدولة، أو أن يكون على نهر من الأنهار الملاحية، أو أن تكون العاصمة على أحد البحار النشطة تجاريًا (بندقجي،١٩٨١،ص٢٣) وذلك لأن الموقع المتطرف غالبًا ما

يجعل العاصمة يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية فقط ، وهذا يجعل العاصمة في موضع جدل ومناقشه ، وهو ما تحقق في حالة عاصمة الصومال بعد الاتحاد ؛حيث اختيار موقع العاصمة لم يكن موفقًا على الاطلاق، لأنه جعلها تبدو أنها خاصة بجزء من السكان دون غيرهم ، وهو الأمر الذي غذى مشاعر العداء والتنافر بين السكان في بدايات الاتحاد.

وفي عام ١٩٦٩م توترت العلاقات بشكل كبير بين الحكومة الصومالية المركزية وبين سكان أرض الشمال؛ حيث بلغت مشاعر التهميش والتمييز ذروتها في أعقاب حرب أوجادين (١٩٧٧-١٩٧٨) وذلك بسبب انتقاد زعماء عشائر الشمال لهذه الحرب ، وعدم رضاهم عن التدفق الكبير للاجئين إلى الشمال ، ومن هذا السخط نشأت الحركة الوطنية الصومالية عام ١٩٨١م ، وكان يغلب على تكوينها قبيلة إسحاق (اتحاد العشائر المهيمنة في أرض الصومال) ونتيجة للهجمات العقابية العنيفة التي شنتها الحكومة الصومالية على الشمال ، فإن ذلك سمح للحركة الوطنية الصومالية بتأمين الدعم الشعبي في أرض الصومال لرؤيتها الانفصالية (Allison , 2015 , p.3) وقد فسر البعض حرب أوجادين على أنها نقطة التحول الأكثر أهمية بالنسبة لنظام سياد بري ؛ ففي البداية تسبب الصراع في تدفق اللاجئين الصوماليين بشكل كبير ، وبحلول عام ١٩٧٩م كان هناك رسميًا (١,٣) مليون لاجئ في البلاد واستقر أكثر من نصفهم في الشمال ؛حيث كان واحد من كل أربعة من السكان لاجئين ، وقد أدى وصول اللاجئين إلى الشمال إلى تكثيف الضغوط على الموارد المالية والخدمات المحدودة أصلًا ، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين السكان المحليين واللاجئين وأشتد الاستياء بين أفراد قبيلة اسحاق (Ahmed &Green ,1999, p.118)

يشير ما سبق إلى فشل النظام السياسي والعملية السياسية في إدارة الاتحاد الصومالي، والنظام السياسي هو عبارة عن آلية لصنع القرار، أما العملية السياسية فهي عملية تحويل المطالب والتهديدات والضغوط (المدخلات) إلى قرارات وسياسات وتشريعات (مخرجات)، ومتابعة ردود الفعل المترتبة على تنفيذها في إطار ما يعرف بالتغذية العكسية

أو الاسترجاعية ، والتي تربط المدخلات بالمخرجات بصفة مستمرة لتحقيق التوازن بينهما كمطلب لبقاء النظام واستقراره .

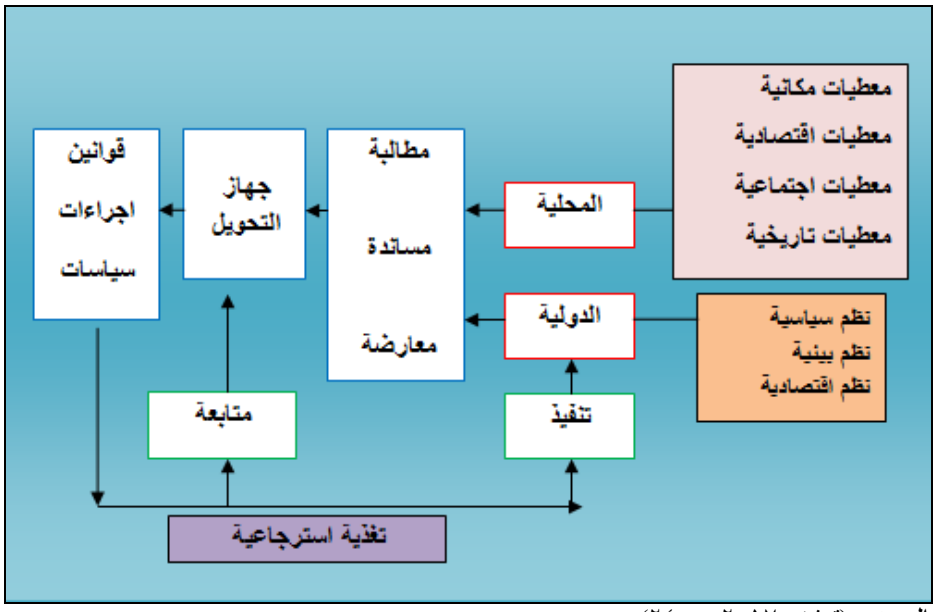

المصدر: (توفيق، ٢٠١٧، ص٢٤)

شكل (٥) نموذج المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية

فالتغذية الإيجابية تحمل معلومات إلى النظام تفيد بتحقيق توازن بين المطالب والسياسات، مما يؤدي إلى استقرار النظام السياسي، أما الثانية فهي تفيد باختلال التوازن نتيجة لعدم الوفاء بالمطالب، وهو ما أدى في حالة الصومال لعدم استقرار النظام وانهياره، فإن توزيع السلع العامة (التعليم – الصحة – النقل – الاسكان – ....) على مستوى المجتمع، واتخاذ القرارات السلطوية التي تمنح هذه السلع النادرة أو تمنعها يمثل جوهر العملية السياسية والوظيفة الأساسية للنظام السياسي (توفيق،٢٠١٧، ص٢٣-٢٤)

ونظرًا لانعدام الثقة بين الصومال وأرض الصومال فإنه أصبحت البيئة السياسية معادية بشكل متزايد ، وتم تأسيس الحركة الوطنية الصومالية للإطاحة بنظام سياد بري واستعادة سيادة أرض الصومال ، كما تم تأسيس حركات عشائرية أخرى معارضة لبري بما في ذلك الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال في بونت لاند ، والمؤتمر الصومالي الموحد في أرض الصومال ، وقد تلا ذلك حربًا أهلية استمرت لعقد من الزمن شنت خلالها

القوات الحكومية الصومالية حملة عنيفة ضد أرض الصومال ؛ حيث دمر القصف الممنهج مدينة "هرجيسا" العاصمة في عام ١٩٨٨م ، وقتل عدد يقدر بنحو ٦٠ألف شخص ، بينما فر الألاف من السكان إلى البلدان المجاورة ولا سيما إثيوبيا وجيبوتي واليمن ، وقد عززت وحشية الحرب الأهلية عداء أرض الصومال تجاه مقديشو وأدت إلى انفصال أرض الصومال من الاتحاد (Hersi ,2018,p.7)وقد استمر التوتر حتى سقوط نظام الحكم القائم آنذاك في عام ١٩٩١م والذي أدى إلى انهيار الحكومة المركزية بالصومال وهيكلها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وذلك بعد حرب أهلية دمرت الدولة بكاملها ، وكان من تبعات هذا الانهيار أن أعلنت أرض الصومال استقلالها ، وتم اتخاذ القرار من قبل مجلس شيوخ أرض الصومال في بلدة بوروا (الشمري ، ٢٠٢١، ص٢١٠) وبذلك فإنه منذ عام ١٩٩١م فإنه تباعدت مسارات السياسة والاقتصاد في الصومال وأرض الصومال بشكل كبير ؛ حيث تم اتباع نهج مختلف في كل منهما.

٣- الخصائص الحضارية للمجتمع الصومالي

دخل الدين الإسلامي إلى بلاد الصومال منذ القرن الأول للإسلام على عهد عبدالملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ) وقد دخل أهل البلاد في الدين الإسلامي طواعية ، وكانت القبائل العربية التي هاجرت إلى الصومال بعد الفتح الإسلامي معها دينها ولغتها العربية ، وكانوا يختلطون بالسكان وينقلون إلى اللغة الصومالية الكثير من كلماتهم خصوصًا ما كان متعلقًا منها بأمور الدين ، ويدين الصوماليون بالدين الإسلامي ويعتنقون المذهب الشافعي ، وتنتشر الطرق الصوفية في الصومال انتشارًا كبيرًا ، كما تجد هذه الطرق اعتقادًا راسخًا في نفوس الصوماليين، وأهمها الطريقة الجيلانية والصالحية والرفاعية ، والصوماليون متعصبون لدينهم الإسلامي تعصبًا شديدًا (صوار ، ١٩٥٩ ، ص٢٢) ويتكون المجتمع الصومالي من مجموعة من القبائل الرئيسية التي تتفرع إلى مجموعة من البطون والعشائر ، وعلى الأقل منذ العصور الوسطى وصل الشعب الصومالي إلى درجة الشعور بالذات والوعي بنفسه كأمة ، وقد شكلت القبائل قبل وصول الاستعمار ممالك ودول في بعض المناطق من الأراضي الصومالية إضافة إلى تجمعات أشبه ما تكون بالدول .

وقد ساهم الاستعمار في إثارة الصراعات بين القبائل عن طريق زرع الفتن بين القبائل،ومن خلال دعم التكتلات والأحزاب السياسية القائمة على أسس قبلية ، وقد اتضح ذلك في تكوين كل عشيرة لحزب سياسي خاص بها وهو ما أدى لوصول الأحزاب السياسية في البلاد إلى ٦٢حزبًا (حسين ، ٢٠٢٢ ، ص١٢) وقد كان لذلك تأثير كبير على الترابط الاجتماعي للصوماليين ووحدة شعورهم القومي حيث أصبح التنافس القبلي مرادفًا للتنافس السياسي في الصومال .

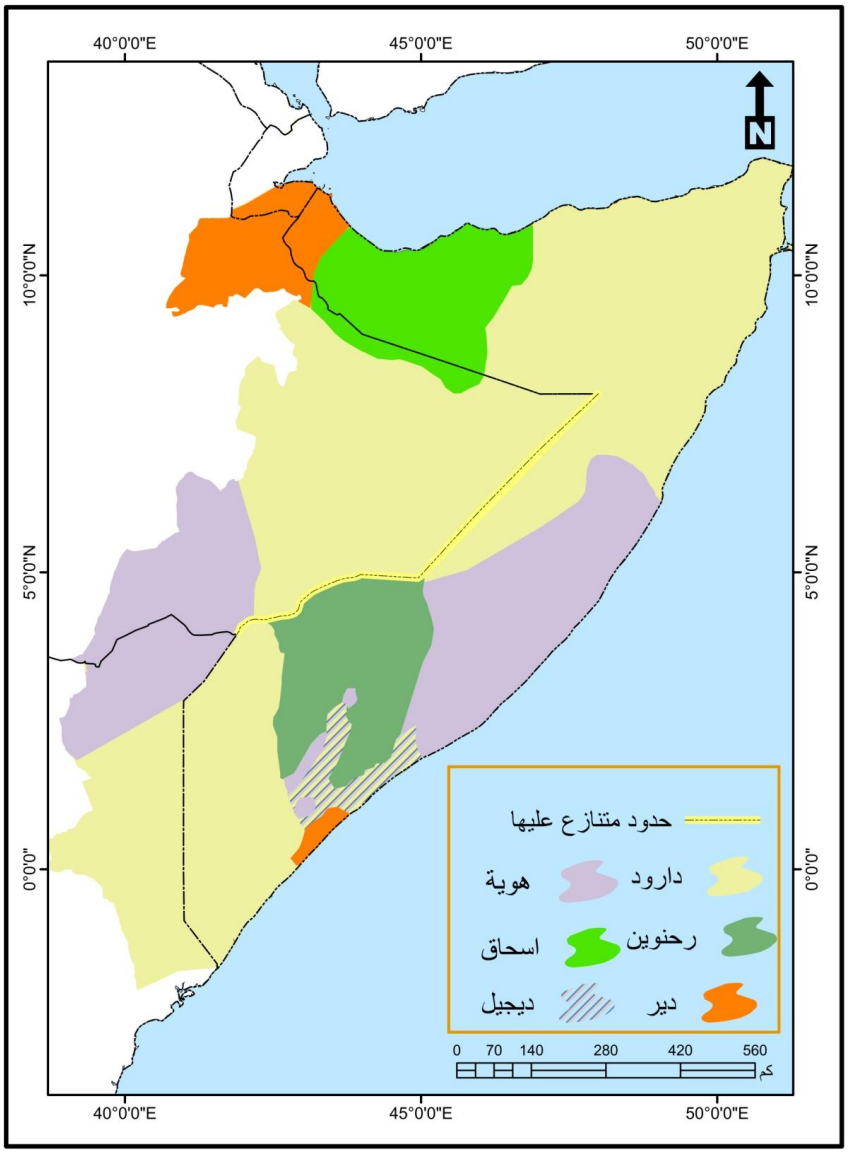

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع:
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمصدرين:CIA (2002) Ethnic Group from Somalia summary map
UNICEF (October2020): Somali regional report.

خريطة (٨) التوزيع الجغرافي للمجموعات القبلية الرئيسية في الصومال

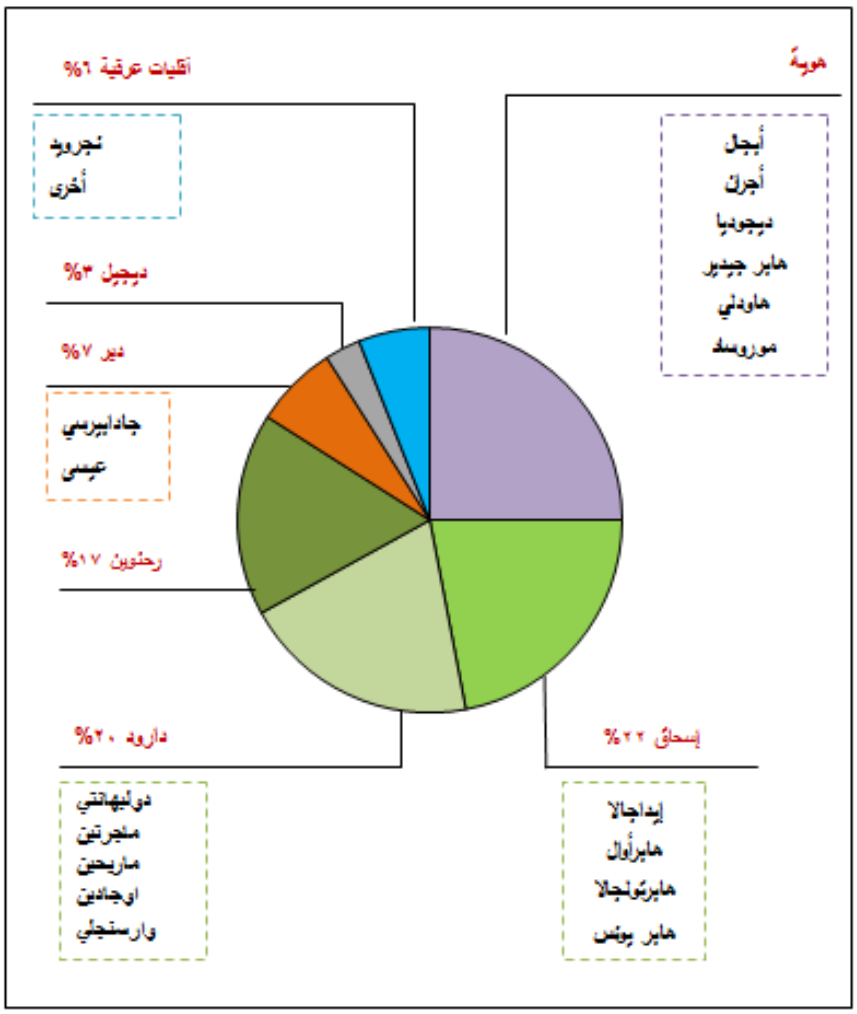

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على:

CIA(2002)Ethnic Group from Somalia summary map

شكل (٦) العائلات العشائرية الصومالية والعشائر الفرعية الرئيسية

وشعب الصومال هو أمة بالمعنى القومي، ولكنه لايزال أمة ممزقة ربما كما لم تعرف أمة في أفريقيا ، والواقع أنه بينما نرى في حالة كاتحاد جنوب أفريقيا خمس قوميات متناثرة في دولة واحدة كنا نجد حتى استقلال الصومال قومية واحدة مشتتة في خمس دول هي الصومال الفرنسي والإنجليزي والإيطالي والكيني والحبشي ، ويرجع ذلك إلى عملية

"التكالب الثاني " – كما تسمى – التي حدثت في القرن الأفريقي في العقد الأخير من القرن الماضي والتي شاركت فيها القوى الأوروبية الثلاث (بريطانيا – فرنسا – إيطاليا) بالإضافة إلى إثيوبيا ؛ فقد تقاسمت هذه القوى الوطن الصومالي فيما بينها كل حسب قوته ؛ فلذلك كانت الحدود فيما بينها تتذبذب باستمرار في شد وجذب وفي تأويل وتعديل إلى درجة أن النمط الحالي يتألف جميعًا من حدود غير محددة ، ولا متفق عليها ، بل لقد ورثت جمهورية الصومال عشية استقلالها ٥٠٠ ميل من الحدود مع إثيوبيا رغم عدم اعتراف الصومال بها أصلًا (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص٣٧٧) ويتصف شعب الصومال بتجانسه في اللغة والعادات المشتركة والورع الإسلامي ، واللغة الصومالية التي ظلت حتى عهد قريب غير مكتوبة وهي لغة كوشية ، وقد أوجد حكام الصومال كتابة حديثة للغتهم بالحروف اللاتينية (حميدة ، ١٩٩٧ ، ص٢٣٣).

تعتبر الصومال من أكثر البلدان تجانسًا عرقيًا في العالم، وتقع الانقسامات الداخلية في المجتمع الصومالي على أسس عشائرية فرعية، وليس على أسس عرقية، وتاريخيًا لم يكن للتنظيم الاجتماعي السياسي للشعب الصومالي سلطة مركزية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المجتمع الرعوي البدوي التقليدي للصوماليين ، وفي غياب الحكومة المركزية كان السلوك الاجتماعي يحكمه السياسات العشائرية ، وهي سمة لا تزال موجودة في المجتمع الصومالي حتى اليوم .

ولكن النشوة التي أعقبت توحيد الصومال وأرض الصومال لم تدم طويلًا ذلك أن مشروع التوحيد لم يكن يسير على ما يرام منذ بداية جمهورية الصومال تقريبًا ، وكان الاختلاف بينهما في المساحة يعني أنهما لم يكونا شريكين متساويين في الاتحاد ، وباعتبار أرض الصومال الأصغر مساحة فإنه تم تهميشها وحولت عاصمتها "هرجيسا" إلى مقر إقليمي في حين أصبحت "مقديشو" عاصمة لاتحاد الصومال ، وذهبت معظم المناصب الحكومية الرفيعة إلى العشائر المهمة في الصومال ، ولا سيما قبيلتي دارود وهوية ؛ حيث لم تشغل أرض الصومال سوى أربعة من أصل خمسة عشر منصبًا إداريًا في حكومة الوحدة الأولى ، وبعد عام من الوحدة عقد استفتاء في يوليو ١٩٦١م للتصويت على دستور البلاد الجديد ، وقد صوت الصومال بأغلبية لصالح الدستور الجديد ، لكن

أرض الصومال عارضته ، وهو ما اعتبر بمثابة بيانًا عامًا يعبر عن استياء أرض الصومال (Hersi ,2018 , p.6)

إن أغلب الدراسات الحديثة التي تناولت الأزمات السياسية في الصومال تستند على مغالطات وتعميمات وتفسيرات بسيطة حول التفرد المفترض للشعب الصومالي ، وذلك باعتباره كيانًا متجانسًا ثقافيًا ، فكثيرًا ما تميل مثل هذه الدراسات إلى الوقوع في فخ اختزال الواقع ؛ فتتجاهل تعقيدات الواقع السياسي الصومالي في حين تنخرط في استكشاف أحادي البعد للصراع القائم على العشائرية ، ولعل الحجة الكلاسيكية في ذلك هي أن كل شعب الصومال ينتمي إلى مجموعة عرقية واحدة ، ويتحدث نفس اللغة ، ويتبع نفس الدين ، ويتقاسم نفس الثقافة والعادات والتقاليد ، لكن الفحص الدقيق لهذا الادعاء يظهر منه أنه مضلل ؛ فلقد كان المجتمع الصومالي منقسمًا دومًا إلى رعاة رحل في الشمال ورعاة زراعيين في الجنوب ، وهما من الفئتين اللتين تختلفان في هياكلهما اللغوية والثقافية والاجتماعية ، فتختلف أهمية الثروة الحيوانية والزراعة من منطقة إلى أخرى ؛ حيث تعتمد الأسرة الريفية في الجنوب على الزراعة بينما يعتمد الشماليون بشكل أكبر على التحويلات المالية والثروة الحيوانية ، كما أن الناس الذين يسكنون المناطق الواقعة بين الأنهار يتحدثون لغة مختلفة تعرف باسم "ماي ماي" وهي مزيج من اللهجات المحلية العامية والسواحلية والصومالية ، وخلال الفترة الاستعمارية نشأت أيضًا تقاليد إقليمية ولغوية وإدارية متميزة في الأراضي الأصلية ، وكانت اللغات الرسمية في تلك المناطق هي : الفرنسية في جيبوتي ، والأمهرية في إثيوبيا ، والإنجليزية في أرض الصومال ، والإيطالية في الصومال ، والسواحلية والإنجليزية في منطقة الحدود الصومالية الكينية ، وعلاوة على ذلك كانت بعض الحدود الإقليمية تتوافق تقريبًا مع حدود العشائر (Ahmed &Green ,.1999, p.115)

ولقد برزت مسألة التوافق بين بنية المجتمع المدني الصومالي والدولة المركزية في مرحلة ما بعد الاستعمار في العديد من الدراسات التي تناولت موضوع انهيار الدولة الصومالية ؛ حيث يرى البعض أن الهياكل المؤسسية التي استوعبت مفاهيم غريبة تمامًا عن المؤسسات الصومالية القائمة كانت مفروضة من خلال الاستعمار الأوروبي ، ونتيجة

لهذا فقد نشأ تناقض بين الهياكل الرعوية شديدة اللامركزية والطبيعة المركزية للدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار ، وليس من قبيل المصادفة أن تأتي أقوى المعارضة للدولة المركزية من الشمال ؛ حيث لا يزال نمط الإنتاج الرعوي مهيمنًا ، وكان التناقض بسبب انتقال السلطة والنفوذ من الجماعات الرعوية إلى الهياكل السياسية المركزية القائمة على المدن ، والتي نظرت إلى الرعي باعتباره موردًا اقتصاديًا ينبغي استغلاله ، وليس باعتباره اسلوبًا حياتيًا مميزًا ، والجدير بالذكر أنه هناك أخرون يختلفون مع هذا التحليل ؛ حيث يصفونه بأنه تاريخي ولا علاقة له بالمشاكل الحالية ، لأنه يفترض أن البنية الاجتماعية للمجتمع الصومالي ظلت على حالها ويرون بأن التسويق التجاري المعاصر لحرفة الرعي أدي إلى حدوث تحولات مجتمعية منذ عشرينيات القرن العشرين (Ahmed &Green 1999, p.116), وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية والتي من خلالها ستتم مناقشة طبيعة الاقتصاد والادارة الاقتصادية في الصومال ما بعد الاتحاد .

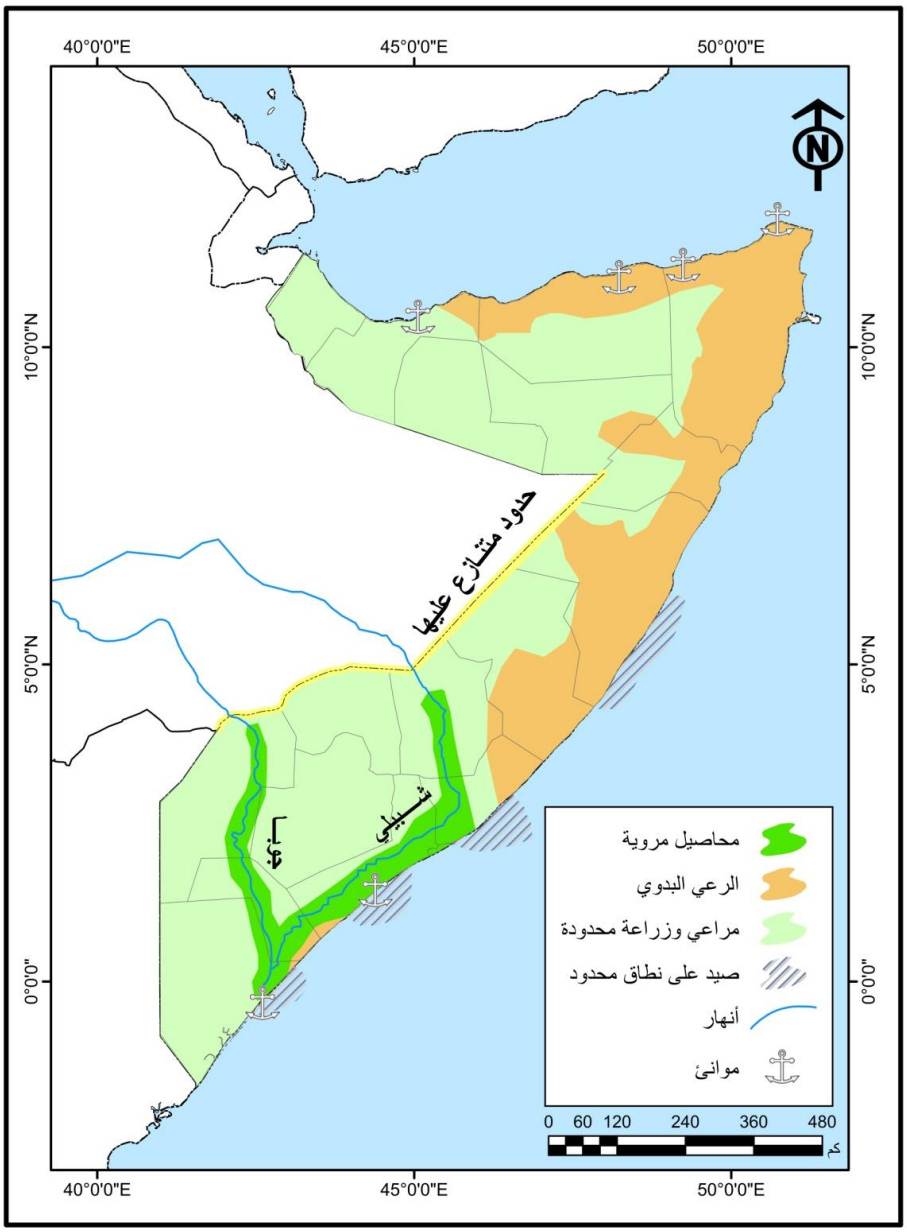

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع:
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)
والمصدر: CIA (2002) Agriculture and Natural Resources from Somalia summary map

خريطة (٩) النشاط الاقتصادي في الصومال

٤- سوء الإدارة الاقتصادية

يعتمد الصوماليون اقتصاديًا على الرعي بالدرجة الأولى ، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للرعي في حدود ٥٠٪ من المساحة الكلية ، ومهنة الرعي أوسع انتشارًا في الصومال ، وتربى قطعان الإبل والأغنام والماعز ، كما تربى الأبقار في مناطق الزراعة المستقرة ، ونتيجة للرعي الجائر هناك انخفاض في كمية النباتات ، كما أنه أثر على التربة ؛ حيث هيئتها للانجراف ، وبالرغم من كثرة أعداد الماشية في الصومال إلا أنها من الأنواع غير الجيدة نسبيًا(المحيشي وأخرون ، ٢٠٠٠ ، ص٢١٠) ويقوم فصلا الأمطار بتحريك قطعان الماشية مرتين في خلال اثنى عشر شهرًا بين الآبار الدائمة ؛ حيث تكون الإقامة في الفصل الجاف ، والتنقل بين مراعي فصل الأمطار ، وفي منطقة الحوض أدى إغلاق الحدود الصومالية مع الحبشة إلى عرقلة البدو الصوماليين ، والذين كانوا يتأرجحون في تنقلاتهم بين هذه الهضبة التي يتراوح ارتفاعها بين (٦٠٠-١٠٠٠)م وذات المراعي الصيفية خلال الفصل المطير ، ولكن دون موارد ماء في الفصل الجاف ، وبين الآبار الدائمة في هرجيسا وعدونية وبوراء وعينابو ولاس كانود ، غير أن الحوض يقع في إثيوبيا والآبار في الصومال (حميدة ، ١٩٩٧، ص٢٣١-٢٣٢)

كما تنتشر ذبابة تسي تسي في المناطق الغربية المجاورة للأنهار، إلى جانب أن كمية الأمطار متذبذبة من سنة لأخرى، وأحيانًا تكون منعدمة في بعض الأعوام؛ حيث يسود الجفاف، وبالتالي هلاك أعداد كبيرة من الماشية والأغنام، وتأتي الزراعة في الترتيب الثاني بعد الرعي، وهي محدودة الانتشار لكن ازدادت أهميتها بعد دخول المزارع التقليدية (مزارع الموز) ولذلك يوجد نوعين من الزراعة في الصومال :

- **الزراعة التقليدية:** وهي زراعة معيشية تهدف لسد حاجات السكان، وتعتمد على الظروف الطبيعية، وتتوزع على امتداد الكثبان الرملية مع الساحل الصومالي كما تنتشر بين نهري جوبا وشبيلي.
- **الزراعة التجارية:**أدخلها الإيطاليون، وتتوزع بين حوضي جوبا وشبيلي، ويعتبر إنتاجها ذو أهمية كبيرة، وتمثل ثلثي صادرات الصومال.

وإلى جانب الرعي والزراعة فإنه يمارس قسم من السكان صيد الأسماك وخاصة سكان المناطق الساحلية وصيد اللؤلؤ وجمع الإسفنج ، ويستغل الفوسفات والفحم في أقصى الشمال قرب بربرة على نطاق تجاري ، كما توجد خامات اليورانيوم في غرب مقديشو (المحيشي وأخرون ، ٢٠٠٠ ، ص٢١١) ولقد لعب سوء الإدارة الاقتصادية دورًا رئيسيًا أيضًا ، وكان أحد الأسباب الرئيسية لانهيار الدولة الصومالية ؛ فمنذ التخلي عن التجربة الاشتراكية في عام ١٩٨٠م افتقرت الحكومة الصومالية إلى استراتيجية تنمية متماسكة ، وقد وصفت سياستها الاقتصادية الكلية بأنها غير منتظمة وغير متسقة ، وكثيرًا ما تنتقل من مجموعة من الأهداف إلى أخرى ، وبالتالي فإنها لا تحقق أهدافها المرجوة .

وفي عام ١٩٩٠م بلغ الدين الخارجي (١,٩) مليار دولار أمريكي ، وهو ما يعادل ٣٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء "الديون المجمدة" لبعض بلدان أوروبا الشرقية ، كما نجح النظام بشكل كبير في الحصول على الدعم العسكري ، وكانت الصومال من أكثر الدول تسليحًا في أفريقيا ، وواحدة من أكبر الدول المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية والسوفيتية أثناء الحرب الباردة ، فضلًا عن ذلك تم تحويل أكثر من ٨٠٪ من مساعدات اللاجئين، والتي بلغت في عام ١٩٨٦م إلى جانب مساعدات غير عسكرية أخرى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى الجيش (Ahmed &Green ,.1999, p.116)

ووفقًا لتقرير صادر عام ٢٠١٢م عن رئيس وحدة إدارة المالية العامة السابق في الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية ؛ فإن الحكومة الصومالية اعتمدت على المجتمع الدولي لتمويل نحو ٧٠٪ من ميزانيتها السنوية ، أما بالنسبة لأرض الصومال فقد كانت هناك عوامل بنيوية طارئة تميزها عن بقية الصومال وكانت هذه العوامل قائمة حتى قبل إعلان استقلالها ؛ فقد كان الوصول إلى المساعدات الخارجية بالنسبة لها محدودًا للغاية طيلة فترة الصراع بين الحركة الوطنية الصومالية في أرض الصومال ونظام سياد بري بين عامي (١٩٨٢-١٩٩١) ويبدو أن هذا عزز من روح الاعتماد على الذات اقتصاديًا وسياسيًا (Phillips , 2016 , p.633-634) ويشكل الرعاة حوالي ٥٥٪ من سكان أرض الصومال ، ومن الناحية الاقتصادية فإن سكان أرض الصومال يتبعون نظامًا

تقليديًا لسبل العيش يقوم على الرعي المتنقل ، ويشكل إنتاج الثروة الحيوانية العمود الفقري لاقتصاد أرض الصومال ، إلى جانب الاعتماد بشكل كبير على التحويلات المالية من المغتربين ، وتشير التقديرات إلى ان التحويلات المالية تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنويًا ، وتشكل المصدر الوحيد الأكبر للعملة الصعبة التي تدخل أرض الصومال ، والواقع أن التحويلات المالية تجلب إلى أرض الصومال قدرًا من العملة الصعبة يفوق ما تجلبه صادرات الثروة الحيوانية والمساعدات الدولية مجتمعة (Mesfin ,2009 ,p.1) وقد كان الاقتصاد الرعوي السائد في شمال الصومال أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الجفاف مقارنة بالجنوب .

ونتيجة لهذا لم يكن الإقليم متلقيًا للمساعدات الغذائية الدولية أثناء المجاعة التي اجتاحت جنوب الصومال في أواخر ثمانينيات القرن العشرين ، والجدير ذكره أن المنظمات الاغاثية الاجنبية في أرض الشمال كانت قد أجليت من الشمال الغربي في مايو ١٩٨٨م عندما بلغت الحملة العنيفة التي شنهانظام سياد بري ضد الحركة الوطنية الصومالية وقبيلة اسحاق (القبيلة المسيطرة في أرض الصومال) ذروتها ، وهذا يعني أنه لم تكن هناك أي مصادر للمساعدات الخارجية إلى جانب أنه في أرض الصومال يتم الاحتفاظ بالثروة في الماشية وليس في الأرض ، وبالتالي فهي متحركة نسبيًا ويصعب نهبها بشكل منهجي ، كما اعتمدت الحركة الوطنية في أرض الصومال على عشيرة اسحاق في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحويلات الأموال من صومالي أرض الصومال المتواجدين في الخليج أو أوروبا أو شرق أفريقيا (Phillips , 2016 , p.633-634)

خامسًا:الصراع الإثيوبي الصومالي ودوره في انهيار الدولة في الصومال

١- مشاركة إثيوبيا في تمزيق أرض الصومال التاريخي

تعرض الصومال لزحف الإثيوبيين عليه في العصور الوسطى ولكن هذا التوسع كان رقعيًا متقطعًا وقصير الأمد ، ومنذ أكثر من خمسة قرون على الأقل نفض الصوماليون عنهم أي سيطرة حبشية ، وفي المقابل يسجل التاريخ مراحل سيطر فيها الصوماليون – مع الجالا- على أجزاء كثيرة من قلب القلعة الحبشية نفسها ، وقد كان

الوجود الإثيوبي في الصومال يقوم على أساس الغزو الحربي والفتح العسكري فقط وليس على أساس التعمير والتوطن ، ولهذا فحين تردد إثيوبيا ادعاءات ومطامع في الصومال كما كررت كثيرًا في الماضي ؛ فالأساس التاريخي لذلك لا يزيد في الواقع عما لو طالبت مصر مثلًا بالصومال على أساس فترة وجودها فيه ، بل أيضًا على سبيل المثال كما لو طالبت فرنسا بأجزاء من بريطانيا أو العكس على أساس فترات الغزو ؛ وبمعنى آخر فإن أي مطالب لإثيوبيا في الصومال ليس لها أساسًا قوميًا ؛ حيث يختلف الصوماليون عن الاثيوبيين اختلافًا كاملًا يجعل كل منهما قومية مستقلة (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص٣٧٦)

كان الشاطئ الجنوبي لخليج عدن تحت الحكم المصري خلال حكم إسماعيل وتوفيق ، حتى إذا قامت الثورة المهدية ، والتي على آثرها قامت مصر بإخلاء المنطقة ، وتبع ذلك أن قامت بريطانيا باحتلال ثغري زيلع وبربرة ، لتحقيق أساس مستعمرة بريطانية تشغل كل الساحل الجنوبي لهذا الخليج حتى المحيط الهندي وسمي بـ " الصومال البريطاني" ، واتخذت بريطانيا هذين الثغرين لمراقبة السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر (رياض ، ١٩٦٥ ، ص٢١٦) و أنشأ البريطانيون حكمهم في الشمال تحت اسم "محمية أرض الصومال البريطانية " Somaliland British Protectorate في عام ١٨٨٧م وقد اتبعوا في إدارة هذه المحمية نهجًا غير مباشر ، وذلك من خلال قيامهم بتوقيع عدد من المعاهدات مع عشائر أرض الصومال ، وبعد أعوام من إنشاء المحمية تنازلت بريطانيا عن معظم أراضي المحمية ولا سيما منطقة هود Haud لإثيوبيا في محاولة للحصول على مكاسب سياسية من الامبراطور منليك الثاني واحتفظت بريطانيا بشريط ساحلي يمتد مسافة (١٠٠) كيلومتر، واعتبرته كافيًا لحماية إمدادات اللحوم إلى عدن ، وعلى ذلك يمكن القول أن البريطانيون لم يحكموا فعليًا معظم أرض الصومال إنما وجودهم اقتصر على المدن الساحلية خاصة ميناء بربرة (محمود ،٢٠٢٢، ص٤٤)

و تعود الجذور التاريخية للصراع بين الصومال وإثيوبيا حول منطقة أوجادين إلى أواخر القرن التاسع عشر تحديدًا مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) والذي تم فيه تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية ، وكانت إثيوبيا أيضًا من بين هذه الدول المشاركة في عملية تقسيم الصومال ، وقد كان إقليم أوجادين تحت السيطرة العثمانية ، ومن ثم أصبح

تحت السيطرة المصرية حتى عام ١٨٨٤م ؛ حيث أنه في هذا العام انسحبت منه مصر بسبب الضغط البريطاني والإفلاس المالي ، ومنذ عام ١٨٨٦م أصبح هذ الإقليم تحت سيطرة بريطانيا والتي تنازلت عنه لإثيوبيا (عبدالفتاح ،٢٠٢٢ ، ص٢٤) وقد اجتاحت جيوش الامبراطور منليك الثاني إمارة هرر في ٢٦ يناير ١٨٨٧ واحتلت مدينة هرر ومنذ ذلك التاريخ بدأت إثيوبيا في إخضاع القبائل الصومالية في هرر وأوجادين ، وفي سنة ١٨٨٩ ضمت إثيوبيا منطقة أوجادين بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية في إخماد الثورة المهدية (يونس ، ١٩٩٨ ، ص٨٧) وذلك بالاتفاق مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبمساعدة بريطانيا بمقتضى معاهدة ١٨٩٧ لتخطيط الحدود بعد ضم إقليم أوجادين إلى إثيوبيا ، وتم تعيين حاكم إثيوبي على هذه المنطقة ، وقد بدأت إثيوبيا من هذه المنطقة التوسع نحو المناطق المجاورة والسيطرة عليها (عبدالفتاح ، ٢٠٢٢، ص٢٤)

٢- مشكلات الحدود الصومالية الإثيوبية

يمتد خط الحدود الصومالية الإثيوبية لمسافة (١٦٠٠)كم، ويتجه شمالًا عند دائرة عرض (٥) شمالًا من التقائه بحدوده في كينيا، ويتجه إلى نهر شبيلي ويعبره متجهًا شرقًا لمسافة (٨١٩)كم كممر دولي سمي "الخط الإداري المؤقت" حتى دائرة عرض (٨) شمالًا ويقطعه عند خط طول (٤٨)شرقًا (عبد الله،٢٠١٥، ص٩٩)

لا شك أن احتلال الحبشة لمدينة هرر في عام ١٨٨٧م وتوقيعها المعاهدة السرية مع بريطانيا بعد عقد من الزمان هما حدثان لهما أهميتهما لتحليل الصراع الصومالي الإثيوبي ؛ حيث يمكن اعتبارهما نقطة البداية لظهور مشكلة الحدود بين البلدين ، فلم يكن احتلال هرر مثلًا سوى انطلاقة جديدة لتوسعات الحبشة ، فلم يكن هدف الحبشة من توقيع معاهدة ١٨٩٧ هو تخطيط الحدود الدولية بينها وبين الصومال إذ أن حدود الحبشة في تصورها تمتد إلى البحر ، وفي الوقت نفسه يمكن القول أن الصوماليين لم يعرفوا حقيقة معاهدة ١٨٩٧م إلا بعد محاولة اللجنة البريطانية الإثيوبية المشتركة إيجاد طريقة لتوقيع الحدود على الأرض بموجب هذه المعاهدة (فارح ، ١٩٩٨ ، ص٤٩)

وترى الصومال أن اتفاقية ١٨٩٧م والاتفاقيات السابقة لها خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ماهي إلا اتفاقيات تجارية أبرمتها الدول الأوروبية المحتلة لأراضي القرن

الأفريقي مع زعماء القبائل الصومالية، وبالتالي فهي لا تعد اتفاقيات أو معاهدات حدودية، كما أن معاهدة ١٨٩٧م بشأن الحدود هي غامضة ومتناقضة، خاصة وأن الحدود الإثيوبية مع مستعمرة الصومال الإيطالية لم يتم تعيينها بشكل رسمي (سعد الدين وأخرون، ٢٠٢٢، ص١٢٠)

يتبين أن إثيوبيا لعبت دورًا رئيسيا في اتفاقيات تقسيم الصومال تحديدًا في عهد الإمبراطور منليك الثاني ، فعن طريق مساهماتها في القضاء على الثورة المهدية واستعادة كامل غرب إثيوبيا منهم ، و انتصاراتها على الإيطاليين في معركة عدوة ، و جهودهم نحو التوسع في المستعمرات الأوروبية في القرن الأفريقي وصولًا إلى أعالي النيل في السودان ، والتي أثمرت عن احتلالهم لإقليم هود من الصومال البريطاني عام ١٨٩٧م وأوجادين من الصومال الإيطالي عام ١٨٩٨م ، ما أثار مخاوف بريطانيا من تجاوزات منليك الثاني الساعية لإحياء إمبراطورية الحبشة القديمة في شرق أفريقيا بكاملها ، لتقوم بريطانيا بعقد حلفًا ثلاثيًا مع إيطاليا وفرنسا وأجبرت إثيوبيا في النهاية على اتفاقيات (١٩٠٢– ١٩٠٨) والتي جردتها من المناطق التي سيطرت عليها باستثناء هود وأوجادين (عنتر ، ٢٠٠٧ ، صص٧–٨) وقد قام نزاع حدودي بين اثيوبيا وإيطاليا عام ١٩٣٥م وفي نفس العام احتلت إيطاليا الحبشة، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في أوجادين والصومال الإيطالي ، غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في العام التالي ، ورغم استقلال الحبشة إلا أن بريطانيا استمرت في إدارة اقليم هود وهذا معناه ان الشعب الصومالي استمر تحت الحكم البريطاني حتى عام ١٩٥٠ (سعودي ،٢٠١٠،ص١٩٥) فبعد قيام الحرب العالمية الثانية تمكنت بريطانيا من الانتصار على الإيطاليين عام ١٩٤١م ، واستولت على جميع الممتلكات الإيطالية في شرق أفريقيا وطاردت إثيوبيا القوات الإيطالية بها .

وقد قامت مفاوضات بين بريطانيا وإثيوبيا نتج عنها عقد اتفاقية ٣١يناير عام ١٩٤٣م تنص على اعتبار منطقة أوجادين جزءً منفصلًا عن إثيوبيا وتتولى القوات البريطانية إدارتها ، وإرضاء لإثيوبيا على حساب الصومال وقعت السلطات البريطانية معها اتفاقية في ٢٩ نوفمبر تعهدت فيها بريطانيا بسحب قواتها من منطقة هود وجزء من

منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الإثيوبية إدارتها اعتبارًا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥م (يونس ، ١٩٩٨ ، ص٩١) وجددت الاتفاقية في عام ١٩٤٤م ، ونصت على أن "يستمر الاحتلال العسكري البريطاني لمنطقة أوجادين لمدة (١٠) سنوات وفي نهايتها تتخلى بريطانيا عنها لإثيوبيا" ، وعلى ما يبدو أن بريطانيا عدت منطقة أوجادين ضمن المناطق الإثيوبية متجاهلة أن هذه المنطقة في الأصل صومالية ، وبعد انتهاء مدة العشر سنوات للاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وإثيوبيا في عام ١٩٤٤ تم تجديدها في عام ١٩٥٤م ، وبموجبها تعهدت بريطانيا بإخلاء منطقة هود وأوجادين وتركهما لإثيوبيا، التي تولت إدارتهما فعليًا اعتبارًا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وأكدت الاتفاقية على حق القبائل الصومالية في الرعي على جانبي الحدود ، كما جعلت مدة الاتفاقية (١٥) عامًا ، ولكن هذه الاتفاقية لم تستمر طويلًا ، فبعد خمسة أعوام فقط تم إعلان استقلال الصومال البريطاني والإيطالي ، وأعلنت إثيوبيا من جانبها إلغاء اتفاقية ١٩٥٤م وعدت منطقة هود وأوجادين مناطق إثيوبية لا يمكن التنازل عنها (عبدالله ، ٢٠١٥ ، ص١٠٠).

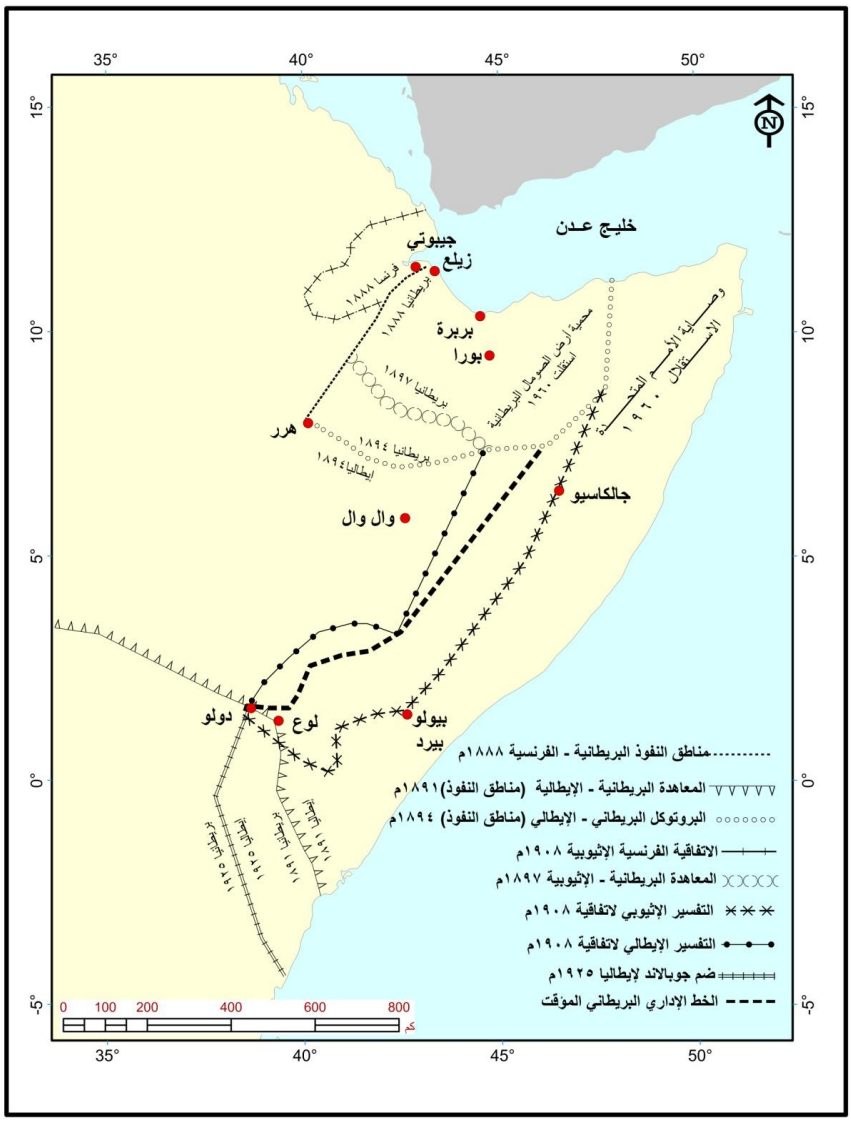

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع:
(https://simplemaps.com) - (https://data.apps.fao.org) – (https://data.humdata.org)
والمرجع: (فارح، ١٩٩٨،ص١٢٠)

خريطة (١٠) تحرك الحدود بين الصومال وجيرانه خلال الفترة (١٨٨٨-١٩٦٠)

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٥٠م تم تفويض محمية الصومال إلى إيطاليا باعتبارها إقليمًا خاضعًا لوصاية الأمم المتحدة ، وعلى هذا النحو وبما أن الحدود الممتدة

لمسافة ٥٠٠ميل من القسم الجنوبي من حدود الصومال مع إثيوبيا لم تكن قد تم ترسيمها على الأرض بعد ، فقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة حكومتي إثيوبيا وإيطاليا بتسريع المفاوضات المباشرة حتى يمكن تسوية مسألة الحدود ، وقد قبل الجانبان مبادئ اتفاق عام ١٩٠٨م ، وبناءً على ذلك بدأت المفاوضات في عام ١٩٥٥م ، وعندما فشلت المفاوضات اقترحت إيطاليا الوساطة بينما فضلت إثيوبيا التحكيم ، وتشكلت محكمة في عام ١٩٥٨م لكن لم يتمكنوا من الاتفاق (Kendie , 2007, p.5) وعلى ذلك فقد نال الصومال استقلاله وورث المشكلة ، وما هو قائم اليوم هو الخط الإداري المؤقت الذي شكله الإثيوبيون والبريطانيون في عام ١٩٥٠م ، وهو يجعل منطقة أوجادين داخل حدود إثيوبيا، وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة أوجادين إلى بلادهم ؛ حيث أن جميع سكان منطقة أوجادين من الصوماليين ، فضلًا عن أنه لا يوجد في هذه المنطقة أقلية إثيوبية، وأنها كانت جزء من بلادهم ، ولم يكن لهم يد في فصلها لأنهم لم يمثلوا في الاتفاقيات التي بموجبها تم سلخ المنطقة من بلادهم ، وذلك في مقابل إثيوبيا التي تمسكت بمنطقة أوجادين بالاستناد لهذه الاتفاقيات (يحيي ومهنا ، ١٩٨١ ، ص٥٨٩)

رفض الصومال الاعتراف بشكل خاص بصحة المعاهدة البريطانية الإثيوبية لعام ١٩٥٤، والتي تعترف بمطالبة إثيوبيا بإقليم أوجادين، أو بشكل عام بأهمية المعاهدات التي تحدد الحدود المشتركة بين البلدين، واستند موقف الصومال في ذلك الى ثلاثة قضايا حاسمة:

- أولًا: أن هذه المعاهدات تجاهلت الاتفاقيات المبرمة مع العشائر التي وضعت نفسها تحت الحمايةالبريطانية.
- ثانيًا: لم يتم استشارة الصوماليين بشأن شروط هذه المعاهدات، ولم يتم إبلاغهم بوجودها.
- ثالثًا: انتهكت هذه المعاهدات مبدأ تقرير المصير للشعب الصومالي لذلك اخذت جمهوريه الصومال الجديدة على عاتقها مهمة استعادة الأراضي المفقودة (Henk & Sserry, 1997,p.9)

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد المراحل التاريخية لمشكلة أوجادين منذ احتلال الحبشة لإمارة هرر عام ١٨٨٧م وحتى عام ١٩٥٥م، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (٧) المراحل التاريخية لمشكلة أوجادين

السنة	الحدث
١٨٨٧	اجتاحت جيوش الامبراطور منليك الثاني في يناير ١٨٨٧م إمارة هرر،ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحبشة تدريجيًا إخضاع الصوماليون في هرر وأوجادين.
١٩٠٨	عقد اتفاق في عام ١٩٠٨ بين إيطاليا والحبشة وكانت الغاية منه تنظيم الحدود بين الممتلكات الإيطالية في الصومال والحبشة واتفق بين الدولتين على أن يكون سير هذا الخط موازيًا لشاطئ المحيط الهندي ويبعد عنه مسافة قدرها ١٨٠ميلًا.
١٩٣٤	اعترفت الحبشة بخط الحدود الذي تم تحديده في مذكرة في ١٥ سبتمبر ١٩٣٤ وجاء فيها أن "حدود الصومال والحبشة عبارة عن خط متعرج يسير موازيًا للمحيط الهندي،ويبعد عنه مسافة ١٨٠ ميل.
١٩٥٠	خلال الحرب العالمية الثانية احتلت القوات البريطانية الصومال الإيطالي وعندما تولت الإدارة الإيطالية الوصية شئون الصومال الإيطالي في أبريل ١٩٥٠فإن منطقة هود والمعترف بتبعيتها للصومال الايطالي لم ترد للإدارة الإيطالية الوصية بل استمرت بريطانيا في إدارتها.
١٩٥٥	تنازلت بريطانيا عن منطقة هود لإثيوبيا في يناير من عام ١٩٥٥،وذلك تنفيذًا للمعاهدة الموقعة بين بريطانيا وإثيوبيا في لندن بتاريخ ٢٩نوفمبر ١٩٥٤ وبذلك خضعت منطقة هود لأول مرة في التاريخ لسيادة الحبشة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع (صوار،١٩٥٩، ص٦٧)

٣- المواجهات العسكرية الإثيوبية الصومالية

تعتبر منطقه أوجادين هي محور الخلاف الرئيسي بين إثيوبيا والصومال على طول الحدود المؤقتة بين البلدين، وكان التوتر مستشريًا في هذه المنطقة خلال الفترة الزمنية التي تلت استقلال الصومال في عام ١٩٦٠م، وعلى الرغم من صومالية الأوجادين إلا أن إثيوبيا تتمسك بها بقوة رغم حقوق ومطالب الصومال فيها، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (٨) محاور أهمية منطقة أوجادين

الأهمية	ما يرتبط بمنطقة أوجادين
الاقتصادية	▪ تمثلت في رغبه إثيوبيا في السيطرة على طرق التجارة؛ حيث كانت مدينه هرر الصومالية مركزًا تجاريًا مهمًا في شرق أفريقيا نظرًا لاعتمادها على عده موانئ هامة(بربره - تاجوره- زيلع) وكانت اثيوبيا تدرك أن السيطرة على تلك الموانئ يعني السيطرة على طرق التجارة مع الساحل. ▪ تشغل منطقة الأوجادين الحوض الأعلى لنهري جوبا وشبيلي، وتعد اثيوبيا ذلك أحد اسلحتها للتأثير على الصومال باستخدام ورقه المياه. ▪ زادت اهميه الإقليم لإثيوبيا بعد اكتشاف أكبر حقول الغاز الطبيعي والبترول في المنطقة بالإضافة لاحتواء الاقليم على أكبر مناجم الذهب في المنطقة إنتاجًا واحتياطيًا.
التاريخية	▪ تقع بها أهم مدن الصومال التاريخية. ▪ أفكار السيادة القديمة الحبشية على هذه الاراضي، بزعم أن الاحباش من الجنس الأقدم صاحب السيادة وأن الصومال جزءً من مملكة الحبشة القديمة.
السياسية	تعتبر الأوجادين أكبر الأجزاء الصومالية المقسمة وتلامس حدود الاقاليم الصومالية الأخرى.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع(عبد الفتاح،٢٠٢٢،ص٣٨-٣٩).

- **المواجهة العسكرية الأولى بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤م:**

حاول الصومال عقب استقلاله في عام ١٩٦٠م تحقيق مشروع الصومال الكبير لكن إثيوبيا عارضت ذلك ، وسادت حالة من التوتر بين الطرفين طيلة الفترة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢م ، وقد حاولت الصومال الحصول على دعم منظمة الوحدة الإفريقية، وقد طرحت مشكلة النزاع الإثيوبي الصومالي في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣م ، ولكن لم

يرجح المؤتمر وجهة نظر الصومال لحل المشكلة ، والتي تمثلت في تطبيق مبدأ تقرير المصير ، وذلك لأنه في ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ تم إقرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والذي نص على "عدم المساس بالحدود القائمة بين الدول الأفريقية "، كما أن إثيوبيا قد حظيت بالدعم في منظمة الوحدة الأفريقية من خلال العديد من الدول خاصة كينيا ، وقد كان نتيجة هذا الفشل في التوصل لاتفاق أن تحولت التوترات البسيطة على الحدود بين البلدين إلى حرب علنية ، وتطورت الأمور حين تقدمت إثيوبيا وكينيا بشكوى مشتركة إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية ضد الصومال في عام ١٩٦٤م (عبدالله ، ٢٠١٥ ، ص١٠١).

اندلعت الحرب بين البلدين عندما هاجمت القوات الإثيوبية نطاق واسع على طول الشريط الحدودي بين البلدين في ٦ فبراير ١٩٦٤م ، ورغم الفرق الكبير بين الجيش الإثيوبي الذي كان يملك ثاني أكبر القوات البرية في أفريقيا وبين الجيش الصومالي الذي لم يكن يتجاوز آنذاك (٦) آلاف جندي ولا يمتلك قوة جوية بالمرة ، إلا أنه ورغم ذلك أظهر كفاءة قتالية عالية المستوى مكنته من النفوذ إلى داخل إثيوبيا (فارح ، ١٩٩٨ ، ص١٦٨) اشتعلت الجبهة الصومالية الإثيوبية بطول ٩٠٠ ميل على الأقل بقتال شامل تدخلت خلاله منظمة الوحدة الأفريقية التي استطاعت إيقاف القتال وسحب قوات الطرفين إلى مسافة ١٥كم على جانبي الحدود ، ولم يحقق أي من الطرفين أهدافه من هذه الحرب(حافظ ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٥) وقدانتهت الأعمال العدائية المفتوحة في أبريل من خلال وساطة السودان التي عملت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى الرغم من انتهاء الاشتباكات العسكرية الكبيرة في ذلك الوقت ، إلا انه ظلت احتماليه نشوب صراع في المستقبل عالية للغاية(Henk & Sserry, 1997,p.10)

وقد اتفق الطرفان في مارس ١٩٦٤م على وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، بحيث يتم سحب قواتهما إلى مسافة تتراوح بين ١٠- ١٥كم من كلا الجانبين من الحدود، واتفقا الطرفان أيضًا على استئناف المفاوضات المباشرة مع اختلاف نقطة البداية في هذه المفاوضات بين الطرفين ؛ فإثيوبيا كانت ترغب في التفاوض على تحديد خط الحدود بناءً على اتفاقيتها عام ١٩٠٨م مع إيطاليا ، في حين رأت الصومال

بأنه لابد أن تبدأ المفاوضات من شرعية المعاهدات الإثيوبية مع القوى الاستعمارية، والتي بموجبها سيطرت على أراضي صومالية ، وتم وضع بنود المفاوضات كموضوع في مجلس الوزراء التمهيدي للقمة الأفريقية في القاهرة في يوليو ١٩٦٤م ، ولكن المؤتمر خرج ببيان عام يؤكد على احترام الحدود الموجودة عند الحصول على الاستقلال ، وفي مارس عام ١٩٦٥م تقدمت الصومال بشكوى لمنظمة الوحدة الأفريقية متهمة إثيوبيا بحشد قواتها على الحدود واتخاذها لإجراءات قمعية ضد الصوماليين في أوجادين وطلب الصومال إرسال لجنة للتحقيق ، ونتيجة لذلك قبلت إثيوبيا التفاوض مرة أخرى في مسألة الحدود في أبريل ١٩٦٥م ، لكن كما سبق لم تحقق المفاوضات نتائج جديدة لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين (فارح ، ١٩٩٨ ، ص١٧٧)

- **المواجهة العسكرية الثانية بين الصومال و إثيوبيا عام ١٩٧٧م:**

قامت شركة أمريكية (أرامكو) في فبراير من عام ١٩٧٢م بأعمال حفر آبار نفطية في منطقة أوجادين من الجانب الإثيوبي في مدينة "تينيكو" والتي تضم كميات كبيرة من النفط ، وتبعد هذه المدينة قرابة ٣٠ ميل عن الحدود الصومالية ، ولذلك قامت إثيوبيا بحشد قواتها قرب الحدود لضمان أمن الشركة ، الأمر الذي دفع بالصومال إلى حشد قوات مماثلة ، لكن هذا التوتر تم إنهائه نتيجة التغيير السياسي الذي حدث في إثيوبيا وتحولها إلى جمهورية اشتراكية ، بالتالي أصبح كلا من إثيوبيا والصومال يحظى بالدعم السوفيتي ، لذلك رجحت الصومال أن الوضع الجديد يمكن أن يؤدي لحل جذري للصراع حول أوجادين ، ولكن تغير الأمر عندما شرعت إثيوبيا في مواجهة الحركات المتمردة في إريتريا وأوجادين ، وفي مايو ١٩٧٧ماتهمت إثيوبيا الصومال بأنه يقدم التدريب والسلاح لهذه الحركات (عبدالله ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٢) فقد أراد نظام سياد بري الذي وصل إلى سدة الحكم في الصومال عام ١٩٦٩م استغلال فرصة الاضطرابات التي كانت في إثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م وضم منطقة أوجادين ، كما أراد ضم بيلي وسيداما ، وأيضًا مدينتي هرر ودير داوا ، ولذلك دعم النظام الصومالي جبهة تحرير الصومال الغربي وجبهة تحرير صومالي أبو في بالي وسيداما التي ضمت أيضًا عناصر من قومية الأورمو (سعد الدين وأخرون ، ٢٠٢٢ ، ص١٢١).

بدأت حرب أوجادين في ١٣ يوليو ١٩٧٧م بعد اسبوعين من قطع الحكومتين العلاقات الدبلوماسية عندما شنت الصومال هجومًا واسع النطاق في جنوب أوجادين ومقاطعه بيل ، وفي الوقت نفسه هاجمت جبهه تحرير غرب الصومال WSLFالمدن الإثيوبية في شمال أوجادين ، وعلى الرغم من التفوق الجوي للجيش الإثيوبي ، إلا أنه هزم بسرعه وسهولة وسقطت لجيجا ، وهي مدينه رئيسيه ومعسكر عسكري اقليمي في أيدي جبهه تحرير غرب والصومال (Henk&Sserry, 1997,p.10) وقد استعاد الصومال غالبية أراضي الإقليم لكنه تدخل كلًا من الاتحاد السوفيتي وكوبا لدعم إثيوبيا ما أدى لنهاية الحرب بهزيمة الصومال.

و كان الاتحاد السوفيتي المورد الأساسي للجيش الصومالي والداعم لنظامه السياسي يعارض غزو الصومال لإثيوبيا ، وقد عرضت كوبا والاتحاد السوفيتي التوسط في التوصل لاتفاق ، ولكن الصومال رفض عروض الوساطة ، وأنهى معاهدة الصداقة التي وقعها مع الإتحاد السوفيتي عام ١٩٧٤م ورد الإتحاد السوفيتي بتنظيم جسر جوي واسع النطاق للأسلحة إلى إثيوبيا وحشد وحدات عسكرية من كوبا لدعم الجيش الاثيوبي واجبار الوحدات العسكرية الصومالية على الانسحاب (Jama ,2017 ,p.77) وقد أدت هذه الهزيمة الساحقة إلى تردي أوضاع الصومال الاقتصادية ، وانتشار التذمر وسط صفوف ضباط الجيش ، وتنامي القبضة الأمنية لنظام سياد بري الذي تفكك وأنهار في عام ١٩٩١م ، ومع هذا التفكك دخلت الصومال إلى نفق الحرب الأهلية ، وفي ذات العام قررت أرض الصومال البالغ عدد سكانها ٣ ملايين نسمة الانفصال والاستقلال من جانب واحد (مآلات دولية ، ٢٠٢٤،ص٣)

٤- الإستراتيجية الإثيوبية تجاه الصومال

أدى صراع النظم السياسية وتعارض المصالح والأهداف الإستراتيجية بين الصومال وإثيوبيا إلى استمرار حالة النزاع والصراع، والذي خرج في بعض الأحيان عن نمط المبارزات السياسية والدبلوماسية إلى المواجهات المسلحة والحروب الدامية والعنيفة، كتلك التي شهدتها المنطقة في عامي ١٩٦٤ و١٩٧٧.

تتمتع إثيوبيا والصومال بشكل ومضمون الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتشكلان القوتين الأساسيتين للصراع في القرن الأفريقي ومحور الصدام القديم والجديد ، وظلت مشكلة الحدود الصومالية الإثيوبية والصراع حولها موجودة ومتجددة من وقت لآخر، بسبب تعقد الأوضاع الجغرافية والسياسية بين البلدين ، وأيضًا بسبب الطموح الإثيوبي في التوسع وبناء دولة لها عمق داخلي ولها ساحل تتصل من خلاله بالعالم الخارجي بعد طول عزلة وانعزال فوق الهضبة الحبشية ، وفي مقابل ذلك يأتي طموح الصومال بإقامة دولة الصومال الكبير ذات الأصل العرقي والثقافي والحضاري والدين الواحد لكي تضم الأجزاء الصومالية الخمسة (حافظ ، ١٩٨٢ ، ص١٢٠)فالعداء التاريخي بين الإثيوبيين والصوماليين يعود إلى قرون عديدة ، وهو نتيجة مباشرة لعوامل متميزة ولكنها مترابطة و تشمل ما يلي :

١- التنافس الديني بين الصوماليون المسلمون والإثيوبيون المسيحيون

٢- المنافسة على الموارد الاقتصادية

٣- المنافسة الثقافية بينهما والاختلافات العرقية

و ما من شك أنه هناك حالة من انعدام الثقة بين الصوماليون والإثيوبيون، وهو أمر يمكن ارجاعه للموروث التاريخي والعوامل الاستراتيجية ؛ فالصوماليون يرون أن إثيوبيا كانت تسعى دائمًا لضم أراضيهم إليها باعتبارها جزء من إمبراطورية الحبشة القديمة ، وذلك فضلًا عن سعيهم الحثيث للاستيلاء على الساحل الصومالي ليكون لهم منفذًا على البحر الأحمر والمحيط الهندي ، أما الإثيوبيون فيرون أن الصوماليون كانوا دائمًا يمثلوا تهديدًا لكيان دولتهم السياسي وطابعها الديني .

ويعتبر الصوماليون بسبب تجانسهم الثقافي من بين المجموعات العرقية القليلة في أفريقيا التي تتمتع بهوية مميزة، ويشترك الصوماليون في عدد من السمات الثقافية التي تشمل لغة مشتركة وحياة اجتماعية منظمة وأصول عربية يعود تاريخها لألاف السنين وارتباطًا قويًا بالإسلام، بينما الإثيوبيون عبارة عن مزيج من مجموعات مختلفة، ولعدة قرون كانت هذه المجموعات منخرطة في صراع دائم مع بعضها البعض.

فلقد أدى التوسع الأمهري إلى ضم العديد من الجماعات المتباينة إلى الإمبراطورية الحبشية ، ولكن في الأغلب تم استبعاد الصوماليين الذين ظلوا أبعد جغرافيًا عن الإثيوبيين مقارنة بالجماعات الأخرى في ذلك الوقت ، لكن هذا لم يدم طويلا فقد تزامن التوسع الأمهري في القرن الخامس عشر مع توسع العرب المسلمين إلى المناطق الساحلية على طول القرن الأفريقي ، ونتيجة لهذا التوسع سرعان ما أصبح الصوماليون والإثيوبيون على اتصال أوثق ؛ فقد تسبب توسع النفوذ العربي الإسلامي في القرن الأفريقي في دفع أعداد كبيرة من الصوماليين الذين اعتنقوا الإسلام إلى التحرك غربًا بعيدًا عن الساحل ، والتوسع في الداخل ما أسفر في النهاية عن إنشاء أمة ثقافية واحدة في منطقة شاسعة ، وقد أدى التقارب الجغرافي بين الإثيوبيين والصوماليين إلى منافسة ثقافية واقتصادية ودينية شديدة (Ogundele ,1987 ,p.15) فقد شكل الصراع حول السيطرة على الموارد الاقتصادية جوهر الصراع في القرن الأفريقي ؛ فقبل أواخر القرن التاسع عشر كانت الأراضي التي يسكنها الصوماليون تمتد من الساحل حتى أطراف المرتفعات الإثيوبية ، وتتألف هذه الأراضي في معظمها من أراضٍ فقيرة باستثناء ثلاث مناطق:

- المنطقة الصغيرة الغنية نسبيًا بالمياه في الشمال والتي تمتد بين هرجيسا ووهران، وهي مدينة إسلامية قديمة ضمها ملك إثيوبيا منليك في عام ١٨٨٧م.
- المساحة الواسعة من الأراضي العشبية الجافة الواقعة جنوب المنطقة المذكورة أعلاه والتي تخضع الآن بالكامل للإدارة الإثيوبية والتي تسمى هود.
- السهل الأكبر في أوجادين والذي يمتد جنوبًا عبر الحدود الكينية ويمتد إلى المرتفعات الإثيوبية في الغرب وإلى المرتفعات الجنوبية في الصومال في الشرق.(Ogundele ,1987, p.18) و بذلك يتضح أن أحد أهم آثار التقسيم الاستعماري للصومال في القرن التاسع عشر هو تعطيل الحياة الاقتصادية للصوماليين من خلال دمج منطقة هود وأوجادين في الأرضي الإثيوبية.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد الخطوط العريضة التي توضح أهمية بلاد الصومال بالنسبة لإثيوبيا، وذلك على النحو التالي:

١- يمتلك الصومال بكافة أقاليمه (البريطاني – الإيطالي – الفرنسي – الكيني – الإثيوبي) أطول ساحل في القرن الأفريقي ويتقاسمه مع إريتريا، وهو أمر مهم بالنسبة لإثيوبيا الدولة الحبيسة.

٢- ثروات الصومال الطبيعية المعدنية والزراعية والحيوانية، كما أن أرض الصومال تعتبر عمقًا استراتيجيًا لإثيوبيا.

٣- تاريخيًا كاد الصوماليون أن يقضوا على الإمبراطورية الحبشية عبر ممالكهم التي أسسوها في زيلع وبربرة ومقديشو في القرن السادس عشر الميلادي، ومثل ذلك تمدد للإسلام في المنطقة على حساب هوية الحبشة المسيحية لولا أن تدخل البرتغاليين آنذاك.

٤- سعى الإثيوبيون للسيطرة على القوميات وأقاليمها التي كانت تشكل جزءً كبيرًا من إمبراطورية الحبشة القديمة لضمان وحدة التراب الإثيوبي، ولا سيما القوميات الحامية الكوشية، ومنهم الصوماليين والذين كانوا وراء سقوط الإمبراطورية الحبشية في عام ٩٧٦م (عنتر، ٢٠٠٧، ص٩)

وقد رفض الصومال بعد الاستقلال الاعتراف بالترسيم البريطاني الاثيوبي الذي حدد حدوده مع إثيوبيا خلال الفترة الاستعمارية وتبنت الجمهورية الجديدة سياسة التحرر الوطني لإنشاء جمهورية الصومال الكبرى، ومن ثما فإن مسألة شرعية الدول المجاورة التي تحتل المناطق الصومالية المأهولة بالسكان أصبحت سياسة وطنية نتجت عن رفض الصومال التوقيع على ميثاق تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م بسبب وجود بند ينص على "أن الدول الأعضاء يجب أن تحترم الحدود الموروثة من القوى الاستعمارية ".

ويمكن تقسيم السياسة الخارجية الاثيوبية تجاه الصومال الحديث إلى ثلاث فترات رئيسية:

- **ما قبل دولة الصومال (الفترة التي سبقت استقلال الصومال في عام ١٩٦٠م).**
- **دولة الصومال (الفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٩١م).**
- **انهيار دولة الصومال من عام ١٩٩١م وحتى الوقت الحالي**

تم التعرض سابقًا بالشرح للفترة الأولى من خلال دراسة الدور الإثيوبي في تمزيق أرض الصومال التاريخية بالتعاون مع الاستعمار الأوروبي ، وكذلك للفترة الثانية

من خلال موضوع النزاع الحدودي حول منطقة أوجادين وما ارتبط بذلك من مواجهات مسلحة ، أما الفترة الثالثة التي بدأت من بعد انهيار دولة الصومال واستمرت لما بعد ذلك ، فإنه يمكن القول أنه يتضح خلال هذه الفترة استمرار رغبة إثيوبيا في صومال منقسم وضعيف لا يستطيع أن يعود مجددًا و يصبح منافسًا على المستوى الإقليمي لإثيوبيا ، وهو الأمر الذي يعنى أن إثيوبيا لن تسمح بدولة صومالية قوية – برغم الخطاب الإثيوبي المعلن – فهي لديها ثقة ضعيفة أنها سوف تستفيد من وجود سلطة صومالية متماسكة وقوية مالم يكن لديها نفوذ قوي على النخبة الحاكمة الصومالية .

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل (٧) أهداف السياسة الإثيوبية تجاه الصومال

ترى إثيوبيا أن ضمان أمنها الداخلي وبقاء سيطرتها على أوجادين يقوم على وجود صومال مجاور ضعيف وهش ومفتت؛ فوحدة أرض الصومال الجنوبي والشمالي ستعيد للحياة مشروع الصومال الكبير والذي يشمل إقليم أوجادين مما سيجدد حال حدوثه شبح الحرب، ويهدد بتجزئة إثيوبيا، خاصة وأنها تعاني في الأساس من حركات تمرد داخلية وصراعات عرقية متعددة خاصة بين التيجراي والأورومو والأمهرة، وعلى هذا الأساس مارست إثيوبيا ضغوطها لاعتماد الفيدرالية كنظام للحكم في الصومال.

فقد قامت إثيوبيا وبالتنسيق مع كينيا برعاية بناء دولة فيدرالية في الصومال مكونة من خمسة أقاليم : جلمدغ– هيران شبيلي – جوبالاند – بونت لاند – جنوب غرب

) فضلًا عن أرض الصومال (مآلات دولية ، ٢٠٢٤،ص٣) كما لعبت دورًا في تشكيل بعض الإدارات الإقليمية والمحلية التي تمتلك فيها نفوذًا بالصومال ، ودعمت كذلك الاجتماعات والاتفاقيات التي أدت إلى تأسيس بعض الولايات الصومالية مثل "جوبالاند" و"بونت لاند" التي تقيم معها إثيوبيا علاقات قوية منذ عام ١٩٨٠م، وافتتحت إثيوبيا قنصليتها فيها في عام ٢٠١٠م ، وتوفر لها الدعم السياسي والعسكري حتى باتت نظرة الصوماليين إلى هذه الولايات خاصة بونت لاند وأرض الصومال على أنهما صناعة إثيوبية (أبو العنين وأخرون ، ٢٠٢٤ ، ص٧٦٠).

ويضمن ضعف الصومال لإثيوبيا عدم عودة مصطلح الصومال الكبير للواجهة مرة أخرى وما يرتبط به من إعادة إحياء المطالبة الصومالية باستعادة إقليم أوجادين من تحت السيطرة الإثيوبية ، لذلك كان الحل بالنسبة لإثيوبيا التأكد من عدم قيام دولة قوية في الصومال واستمرار حالة الانهيار الاقتصادي والاضطراب السياسي والأمني ، وقد تقاطعت وجهة النظر الإثيوبية في ذلك مع دول أخرى في الإقليم خاصة كينيا التي هي أيضًا تسيطر على جزء كبير من أراضي شعب الصومال التاريخية .

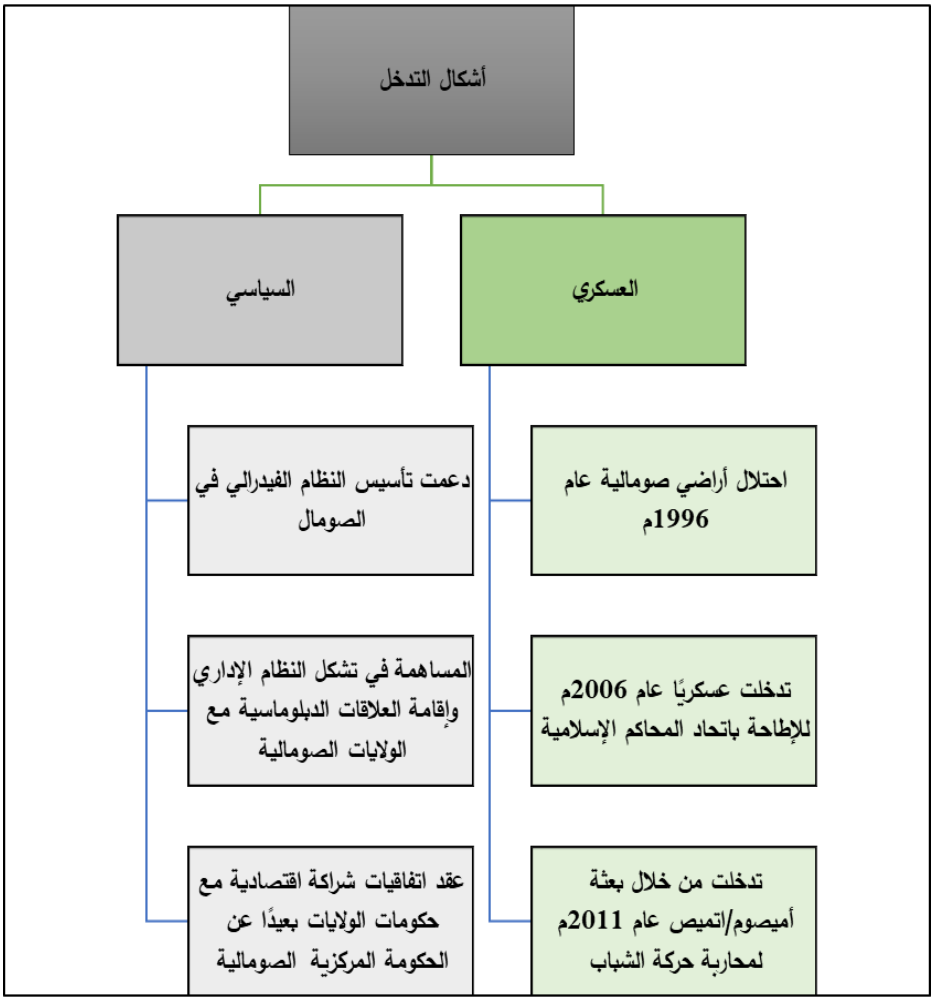

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل (٨) أشكال التدخل الإثيوبي في الصومال في الفترة (١٩٩١- وحتى الآن)

تعتبر إثيوبيا دولة الجوار الجغرافي للصومال الفاعل المهم للغاية في التأثير في مستقبله؛ فقد استفادت إثيوبيا كثيرًا من الوضع المتأزم في الصومال منذ عقود ، كان أول ذلك استغلال تصاعد أعمال الجماعات المسلحة في إثيوبيا للتدخل في الصومال وفرض جزءً من إرادتها هناك ، وثانيهاأنها استغلت التفكك السياسي والاجتماعي في الصومال لترسيخ هيمنتها على إقليم الأوجادين الذي ضمته إليها في منتصف خمسينيات القرن العشرين (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، ٢٠١٩ ،ص١٣)

حاولت إثيوبيا في عام ١٩٩٦م السيطرة على الصومال وذلك عندما احتلت ثلاث مناطق في جنوب الصومال قبل أن تتراجع عسكريًا بفعل الضغط الدولي ، وذلك بعد تقديم الصومال شكوى إلى الأمم المتحدة ، كما فرضت إثيوبيا وصاية أمنية على الصومال ؛ حيث غزته في عام ٢٠٠٦م للقضاء على حكومة اتحاد المحاكم الاسلامية التي سيطرت على مقديشو آنذاك وأوشكت على توحيد أراضي ما عرف تاريخيًا بالصومال الجنوبي (مآلات دولية ، ٢٠٢٤،ص٣)فقد شكلت تهديدًا لإثيوبيا الرافضة لوجود حكم إسلامي في جوارها الجغرافي ، إلى جانب انزعاج إثيوبيا من تحالف اتحاد المحاكم الإسلامية مع جبهة تحرير مورو الإسلامية في إثيوبيا ، وقد انسحبت القوات الإثيوبية عام ٢٠٠٩م .

وتكرر النمط التدخلي العسكري الإثيوبي في الصومال في أواخر عام ٢٠١١ م للعمل مع بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال المعروفة باسم أميصوم – قبل تغيير أسمها إلى بعثة اتميص– حيث لعبت دورًا في طرد حركة الشباب من مناطق جنوب ووسط الصومال ، وقد انضمت إثيوبيا رسميًا لهذه البعثة عام ٢٠١٤ ، وذلك لإضفاء نوع من الشرعية على وجودها في الصومال ، وتعتبر إثيوبيا الدولة السادسة التي تنضم لبعثة اتميص بعدد أكثر من ٤٠٠٠ جندي إلى جانب وجود ٦٠٠٠جندي تقريبًا في الصومال خارج البعثة ، كما وظفت إثيوبيا بعض الولايات الصومالية لتكون بمثابة مناطق عازلة للتهديدات الأمنية التي تشكلها حركة الشباب ، وتدخلت القوات الإثيوبية في عام ٢٠١٦م في ولاية بونت لاند لتدمير قوات حركة الشباب ، ودفعت إثيوبيا كذلك نحو تأكيد حضورها العسكري من خلال تدعيم علاقاتها العسكرية مع الصومال ؛ حيث استضافت إثيوبيا في مارس ٢٠٢٣م أول دفعة من القوات الصومالية لتدريبها بهدف المساهمة في الحرب ضد حركة الشباب ، وذلك في إطار الاتفاق الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا ، وتعتمد إثيوبيا في شرعنه وجودها العسكري في الصومال على تخوف المجتمع الدولي من الفراغ الأمني الذي قد يخلفه الانسحاب الإثيوبي (أبو العنين وأخرون ، ٢٠٢٤ ، ص٧٦٣–٧٦٦)

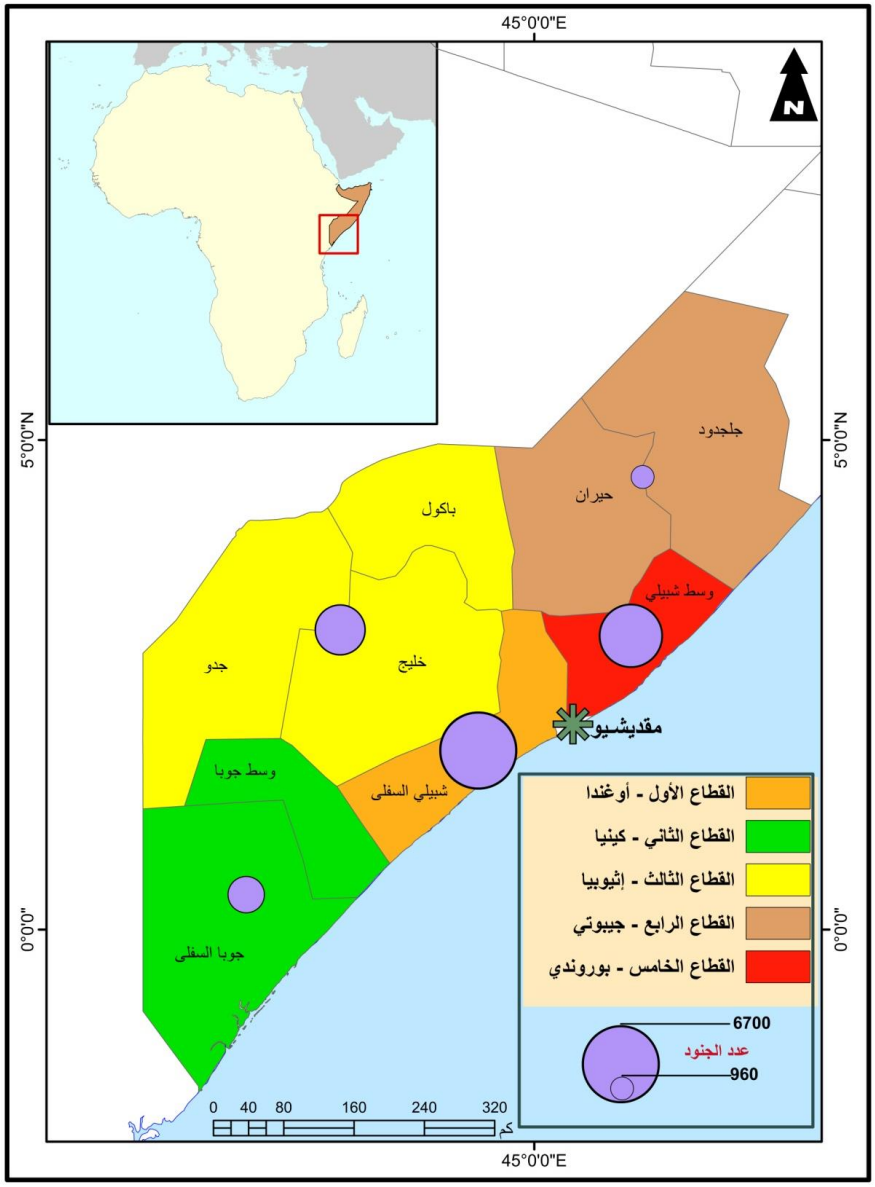

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://simplemaps.com) - (https://data.apps.fao.org) – (https://data.humdata.org)
والموقع :African union mission in Somalia ,January,2015(www.stratfor.com)

خريطة (١١) التوزيع الجغرافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يناير ٢٠١٥م

٥- العلاقات بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي

تحافظ إثيوبيا على علاقه جيده مع أرض الصومال منذ إعلان استقلالها عام ١٩٩١م، وبسبب التنافس بين النظامين الصومالي والإثيوبي في ثمانينات القرن الماضي دعمت إثيوبيا جماعات التمرد الصومالية في شمال الصومال مثل الحركة الوطنية الصومالية ، ووفرت لها ملاذًا آمنًا في بداية الحرب الأهلية الصومالية بين عامي(١٩٨٨ – ١٩٩١) وكانت إثيوبيا أيضًا هدفًا للمهاجرين من شمال الصومال ، ورغم أن إقليم أرض الصومال لم يحظى بعد باعتراف قانوني من أي عضو في المجتمع الدولي ، إلا أنه كانت إثيوبيا أول دوله تنشئ بعثتها الدبلوماسية في هرجيسا(عاصمة أرض الصومال) ؛ حيث أنشئت في البداية كشبه سفارة، ثم رقيت بعد ذلك الى قنصلية عامة عام ٢٠٠٦م ، ولا تقتصر مهامها على الأغراض القنصلية فحسب بل تشمل أيضًا مجالات واسعة من الشئون السياسية و الاقتصادية (Cova, 2016,p.217) وذلك فضلًا عن وجود فروع للبنوك الإثيوبية في أرض الصومال ومشاريع للنقل والمواصلات والطاقة الكهربائية ، وقد كان لميناء بربرة أكبر الأثر في تطور العلاقات بين إثيوبيا وأرض الصومال خاصة بعد توقيع الاتفاقية الثلاثية بين إثيوبيا وأرض الصومال وشركة موانئ دبي العالمية (الشمري ، ٢٠٢١ ، ص٢١٦) وقد بدأت إثيوبيا منذ عام ٢٠٠١ رحلات منتظمة لخطوطها الجوية بين أديس أبابا وهرجيسا (Mesfin ,2009 ,p.9)

تتعاون الحكومة الإثيوبية مع إدارة إقليم أرض الصومال الذي يشترك معها في حدود طويلة نسبيًا ويقع بالقرب من المناطق الإستراتيجية في إثيوبيا مثل جيجيغا عاصمة الإقليم الصومالي في إثيوبيا "أوجادين" في المسائل الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية ، حتى أصبح الاستقرار و السلام النسبي في أرض الصومال يمثل عامل استقرار يصب في مصلحة إثيوبيا (أبو العنين وأخرون ، ٢٠٢٤ ، ص٧٦٥) وقد وقعت إثيوبيا عدة اتفاقيات ثنائيه مع أرض الصومال منها على سبيل المثال استخدام ميناء بربرة على ساحل أرض الصومال عام ٢٠٠٦م، واتفاقيات أخرى تتعلق بتوفير مكاتب جمركية على طول الحدود المشتركة ، ويعد ميناء بربره ثاني أهم مركز تصدير واستيراد لأثيوبيا بعد جيبوتي وقد برزت أهميته إثيوبيا بشكل رئيسي نتيجة الحرب الإثيوبية الإريترية عندما استبعد ميناء

أسمرة الاريتري ، وتنقل الواردات من ميناء بربره عبر ما يسمى ممر بربره الذي يمر عبر توج وجالي ويستمر إلى اثيوبيا، ويعتبر هذا الممر طريقًا رئيسيًا من إثيوبيا غير الساحلية الى ساحل أرض الصومال ، ويعد طريق العبور بين دير داوا الإثيوبية وميناء بربرة في أرض الصومال مصدر دخل مهم لحكومة أرض الصومال ، ولتقليل اعتمادها على ميناء جيبوتي قررت إثيوبيا مؤخرًا تطوير روابط مع ميناء مومباسا في كينيا وبورتسودان وميناء بربرة في أرض الصومال ، وترتبط إثيوبيا بأرض الصومال أيضًا بالطرق الجوية ، ومنذ بداية الألفية الجديدة قدمت الخطوط الجوية الإثيوبية رحلات منتظمة لأرض الصومال، وتتعاون إثيوبيا مع أرض الصومال أيضًا في مجال الأمن العام وأمن الحدود (Cova, 2016,p.219)

٦- مطالب إثيوبيا في البحر الأحمر وارتباطها بأرض الصومال

تسعى إثيوبيا إلى امتلاك منفذ بحري تجاري وعسكري لتعزيز دورها كقوة إقليميه ولاعب مؤثر في الملاحة في مضيق باب المندب الاستراتيجي، ورغم امتلاك إثيوبيا عوامل التفوق الإقليمي إلا أنها عانت من كونها دولة حبيسة بعد انفصال اريتريا.

فبعد ان انفصلت إريتريا عن إثيوبيا تحولت إثيوبيا لدولة حبيسة ، وأصبحت تعتمد في ٩٥٪ من تجارتها (صادرات وواردات) على ميناء جيبوتي ، الذي يعتبر المنفذ الرئيسي لإثيوبيا إذ تمر عن طريقه تجارتها إلى العالم الخارجي لقربه من مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني الموجودة في جنوب إثيوبيا فضلًا عن اتصاله المباشر بأديس أبابا عن طريق الخط الحديدي الوحيد الذي يصلها بالساحل ويبلغ طوله (٤٦٦) ميل (يونس ، ١٩٩٨ ، ص٢٠٨) والذي أنشأته فرنسا في السابق حتى تتمكن من الربط بين مستعمراتها ، ونتيجة هذا الاعتماد الكبير على ميناء جيبوتي فإن إثيوبيا أصبحت متخوفة من التغيرات التي قد تطرأ في المستقبل القريب وتهدد أمنها القومي ، لذلك فهي تبنت استراتيجية حديثة تقوم على أساسين :

- **ايجاد منفذ دائم لها أو على أقل تقدير مستقر على البحر الأحمر**
- **توسيع وتنويع بدائل وصلها للبحر الأحمر**

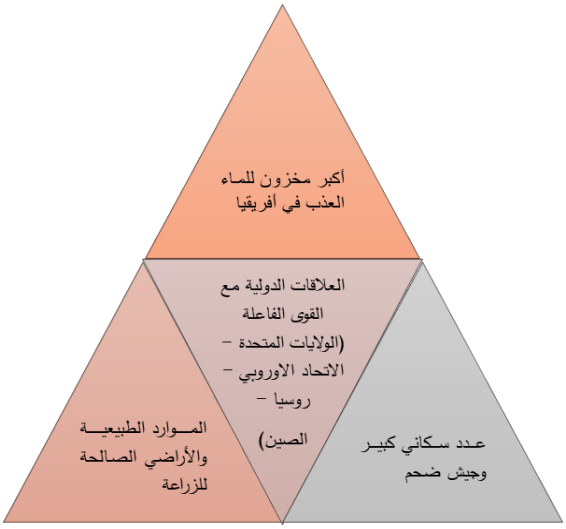

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل (٩) عوامل التفوق الإقليمي الإثيوبي الرئيسية

تتميز منطقه القرن الافريقي بأهمية كبيرة من الناحية الجغرافية والسكانية والاقتصادية ؛حيث تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (٢,٥) مليون كم٢، ويبلغ عدد سكانها حوالي (١٨٤) مليون نسمه، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى (٢٥٠) مليون نسمه بحلول عام ٢٠٣٠، وتعتبر اقتصاديات المنطقة باستثناء الصومال من بين أسرع الاقتصاديات نموًا ليس في أفريقيا وحسب، وإنما في العالم ويعيش حوالي ٧٠٪ من السكان في المناطق الريفية؛ حيث تتفاوت مستويات الفقر(البنك الدولي ،٢٠٢١،ص٤).

جدول (٩) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة القرن الأفريقي

الدولة	النمو السكاني (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالدولار الأمريكي)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) سنويًا	نسبة الفقراء (يعيشون بمعدل ١,٩ دولار في اليوم)
جيبوتي	١,٥	٣,٤١٤,٩	٧,٨	١٧
إريتريا	١,٩	٦٤٢,٥	٨,٧	-
إثيوبيا	٢,٥	٨٥٥,٨	٨,٤	٣٠,٨
كينيا	٢,٥	١,٨١٦,٥	٥,٤	٣٧,١
الصومال	٢,٩	٣٢٠,٠	١,٥-	٨٦,٦

المصدر:(البنك الدولي،٢٠٢١)

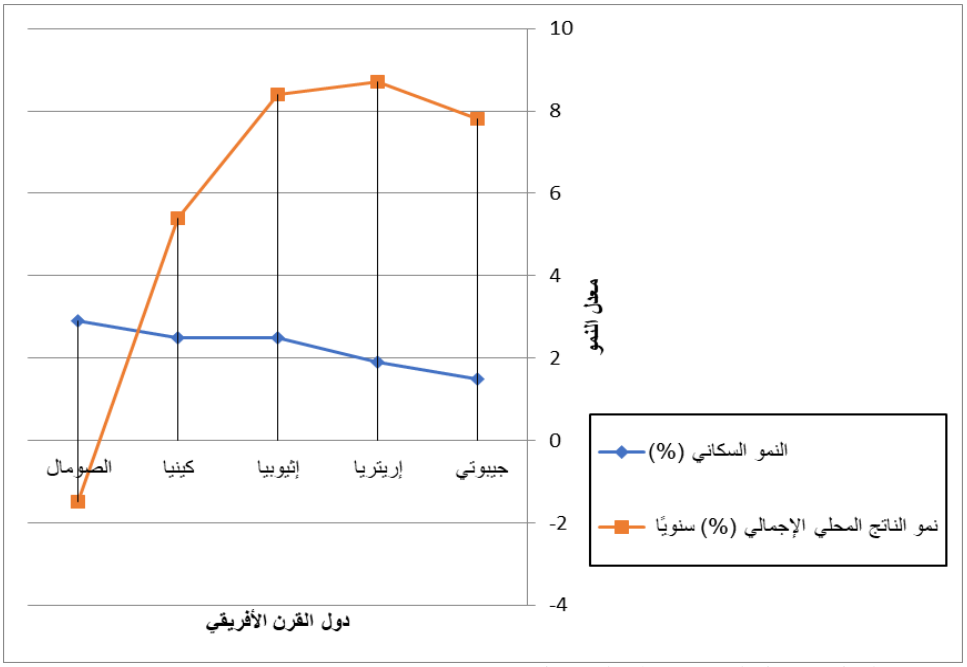

المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (٩).

شكل (١٠) معدل النمو السكاني والاقتصادي لدول منطقة القرن الأفريقي

إثيوبيا ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان ، وهي دوله محورية في منطقه القرن الأفريقي ، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أظهر اقتصاد إثيوبيا وبنيتها التحتية وأسواق منطقه التجارة الحرة للصادرات وشركه طيرانها الوطنية مؤشرات إيجابيه على نمو ناشئ قوي، وسوف يساهم سكان إثيوبيا وأسواقها مستقبلًا في اتفاقيه التجارة الحرة القارية الأفريقيةAFCFTA المنشأة حديثًا ، ومن أهم ما يميز إثيوبيا امتلاكها أكبر احتياطيات من المياه العذبة في أفريقيا، و يتدفق من هضبه اثيوبيا (١٢) نهرًا رئيسيًا مما يمنحها نفوذًا استراتيجيًا على جيرانها من دول الحوض النيل ، وهي عضوًا في منظمه التجارةالعالمية للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" التي تضم (٢١) دولة أفريقية عضوًا فيها ، والهدف من هذه المنظمة هو تعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة والتنمية، وقد طورت الكوميسيا الى جانب مجموعة شرق أفريقيا ومجموعه التنمية لجنوب أفريقيا ترتيبات للتجارة الحرة، وهناك بوادر واعدة لحركه التجارة الحرة للسلع الناشئة(Jhazbhay. 2021,p.24)

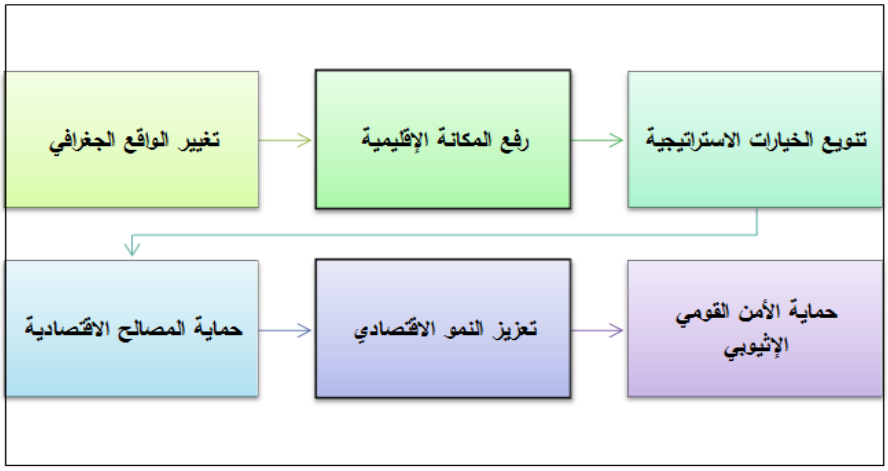

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل (١١) المطالب الإثيوبية في البحر الأحمر

تعد إثيوبيا من الناحية الديموغرافية والاقتصادية اهم دول منطقه القرن الافريقي كما انها جزء مهم جدًا من الديناميكية التي يشهدها هذا الاقليم ، والتي تتمثل بشكل أساسي في التنافس الشديد بين القوى الصاعدة على موانئ البحر الأحمر، وما يرتبط بذلك من قدرة الاقتصاد الإثيوبي على استقطاب الاستثمار الاجنبي في منطقه توتر عسكري ونزاعات إقليمية حاده ، وتمثل اثيوبيا الدولة الكبرى في القرن الافريقي وسوقًا داخلية تقدر بأكثر من (١٢٨) مليون نسمة، واقتصادًا ينمو بنسب عالية تتجاوز ٨٪ لدوله لا تمتلك منافذ بحريه ، وتشقها نزاعات وصراعات سياسيه ذات خلفيات عرقيه ، فقد أثبت الاقتصاد الاثيوبي حيويته ما استدعى التعاون مع الدول التي تنظر إلى المنطقة باعتبارها مناخًا استثماريًا مناسبًا وموفقًا من الناحية الاستراتيجية وبعض من هذه القوى حديث العهد بالوجود في أفريقيا عمومًا ، وفي اقليم القرن الأفريقي على وجه الخصوص (السبيطلي،٢٠١٨،ص٥)

وتعتبر إثيوبيا دوله هضبية غير ساحلية، وذلك منذ استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣م، لذلك تسعى بجد من أجل ايجاد طرق لتامين الوصول المباشر الى البحر الأحمر والطرق البحرية الدولية ، وباعتبار إثيوبيا بلدًا غير ساحلي فإن التكامل الاقليمي والتواصل الدولي يلعب دورًا مهمًا من خلال الممرات الاقتصادية واللوجستية في الحد من

العزلة، ودعم التنوع الاقتصادي ، وزياده فاعلية سلاسل التوريد الإقليمية ، كما أن تزايد أهميه القطاع الصناعي في إثيوبيا غير الساحلية والمكتظة سكانيًا (١٢٨ مليون نسمة) مرهون بفاعلية التواصل بالأسواق الدولية من أجل تسويق منتجاتها ، ولهذه الغاية استثمرت إثيوبيا في المرافق اللوجستية والبنى التحتية للموانئ الجافه على طول الممر مع جيبوتي ، ويؤمن ميناء جيبوتي حاليًا ٩٥٪ من الواردات والصادرات الإثيوبية في حين أن نسبه تتراوح بين ٣٪و٢٪ من الواردات والصادرات الإثيوبية تكون عبر ميناء بربره وميناء بورتسودان على التوالي ، ومن المتوقع أن يواجه ميناء جيبوتي وقطاعه اللوجستي منافسه متزايدة من البلدان المجاورة؛ حيث تعمل إثيوبيا على تنويع شركائها وممرات وطرقات الوصول للبحر ؛ فلقد باتت حاجه جيبوتي أساسيه لتدعيم ميزتها التنافسية والمحافظة عليها من خلال رفع جودة الخدمات التي يمكن أن تقدمها للتجارة الإثيوبية (البنك الدولي ،٢٠٢١،ص١٥)

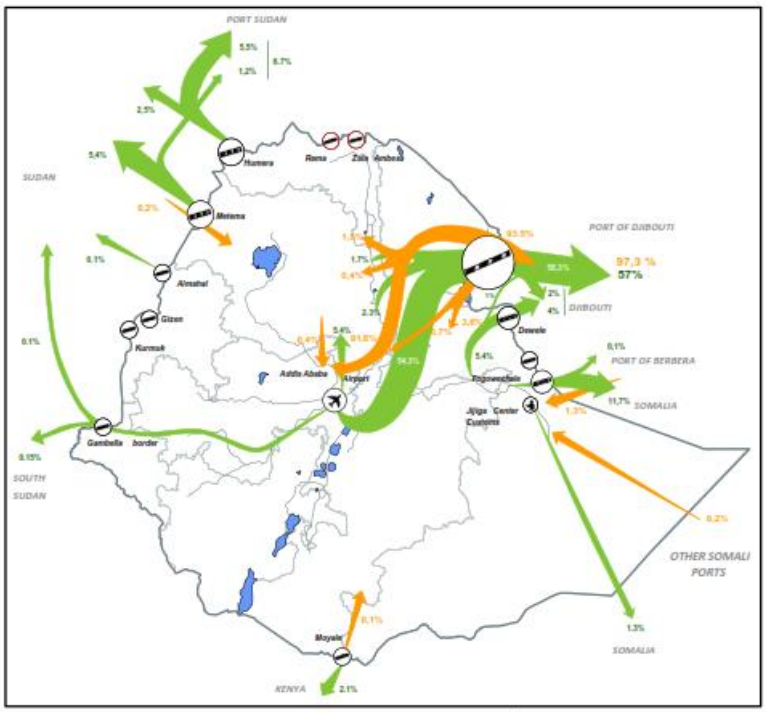

المصدر: البنك الدولي (٢٠٢١) مبادرة منطقة القرن الأفريقي : مشروع الممر الاقتصادي الإقليمي في جيبوتي (P174300)

خريطة (١٢) حركة تدفق الواردات والصادرات الإثيوبية

تكلف التجارة الإثيوبية عبر ميناء جيبوتي رسومًا تتراوح ما بين (١,٥–٢) مليار دولار سنويًا فضلًا عن التهديد المتمثل في جعل التجارة الإثيوبية خاضعة لمنفذ بحري في دوله واحدة مما يوجد قلق أمني لدى إثيوبيا يتعلق بتوجهات جيبوتي وتحركاتها الخارجية ، فضلًا عن الحساسية لأي اضطرابات أمنية أو تقلبات سياسية قد تحدث في جيبوتي مستقبلًا ، وقد أثر وجود قواعد عسكريه أجنبيه مختلفة، ولا سيما في جيبوتي والصومال تأثيرًا واضحًا في حسابات إثيوبيا الاستراتيجية ، فهناك قلق إثيوبي من التنافس الدولي وسيطرة القوات الأجنبية في بعض دول المنطقة بما قد يضر بأمنها مستقبلًا ، فإثيوبيا اليوم تسعى الى إنشاء قاعده بحرية حتى تستطيع الحفاظ على أمنها وامتلاك القدرة العسكرية البحرية ، وفرض نفسها كطرف فاعل في أمن القرن الأفريقي ، وتدرك إثيوبيا تمامًا أنها لا تستطيع الاعتماد فقط على ميناء جيبوتي ، لذا فهي تنوع إمكانيات استخدام موانئ اخرى .

و تعتبر منطقه القرن الأفريقي وفقًا لمحددات الجغرافيا السياسية ذات موقع جيوستراتجي فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين في غايه الأهمية؛ فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يعد أحد أهم طرق مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية مرورًا بقناه السويس ، كما تطل على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار، وهو ما اكسب دول المنطقة هذه الأهمية كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات الإستراتيجية(جياد وعباس ، ٢٠٢٠ ، ص٢٢٩) وقد شهدت منطقه القرن الأفريقي زياده كبيره في عدد وحجم الانتشارات العسكرية الأجنبية منذ عام ٢٠٠١م ، وخاصه في العقد الماضي ، وتعمل حاليًا مجموعه واسعه من الجهات الأمنيةالإقليمية والدولية في القرن الأفريقي ، وتشمل المنشأت العسكريةالأجنبية، ومرافق بريه مثل(القواعد والموانئ ومهابط الطائرات ومعسكرات التدريب والمرافق شبه الدائمة ومراكز اللوجستيات) ، وقوات بحرية منتشرة بشكل دائم أو منتظم ، والجانب الأكثر وضوحًا لهذا الوجود هو انتشار المرافق العسكرية في المناطق الساحلية على طول البحر الأحمر والقرن الافريقي ، ومع ذلك هناك أيضًا حشد للقوات

البحرية، ولا سيما حول منطقه مضيق باب المندب ، وعند مدخل البحر الأحمر وفي خليج عدن (Melvin, 2019,p.1)

ومع تزايد الأهميةالاستراتيجية لمنطقه القرن الأفريقي كان هناك تجدد في الاهتمام الدولي بهذه المنطقة، وينعكس هذا الاهتمام جزئيًا في التنافس المتزايد بين مختلف الجهات الخارجية الفاعلة، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين ، وأيضًا بين الدول الفاعلة في الأقاليم المجاورة والمرتبطة بالقرن الأفريقي؛ حيث تتنافس الإمارات والسعودية وقطر وتركيا على النفوذ (International crisis group, 2019,p.11) فمنذ انتهاء الاستعمار أصبحت منطقه البحر الاحمر تستقطب العديد من القوى التي اتخذت لها قواعد في الدول المطلة عليه لتأمين التجارة التي تربط بين بحر العرب والمحيط الهندي والبحر المتوسط ، وذلك عبر مضيق باب المندب وقناة السويس ، ولكن ما زاد عدد القوى خاصه الغربية في المنطقة هو التهديدات الحديثة لهذا الممر التجاري العالمي ، والمتمثل في عمليات القرصنة وما يرافق ذلك من تهريب للسلاح والهجرة غير النظامية، إلى جانب القوى الغربية فإنه اتجهت في الآونة الأخيرة كل من الصين وتركيا واليابان نحو الاستثمار والتجارة في أفريقيا عمومًا، وشرق أفريقيا خصوصًا، وتتطلع هذه القوة الصاعدة إلى أسواق ومجالات استثمار جديده لذلك وجدت في منطقه القرن الافريقي مجالًا رحبًا لذلك (السبيطلي،٢٠١٨،ص٥).

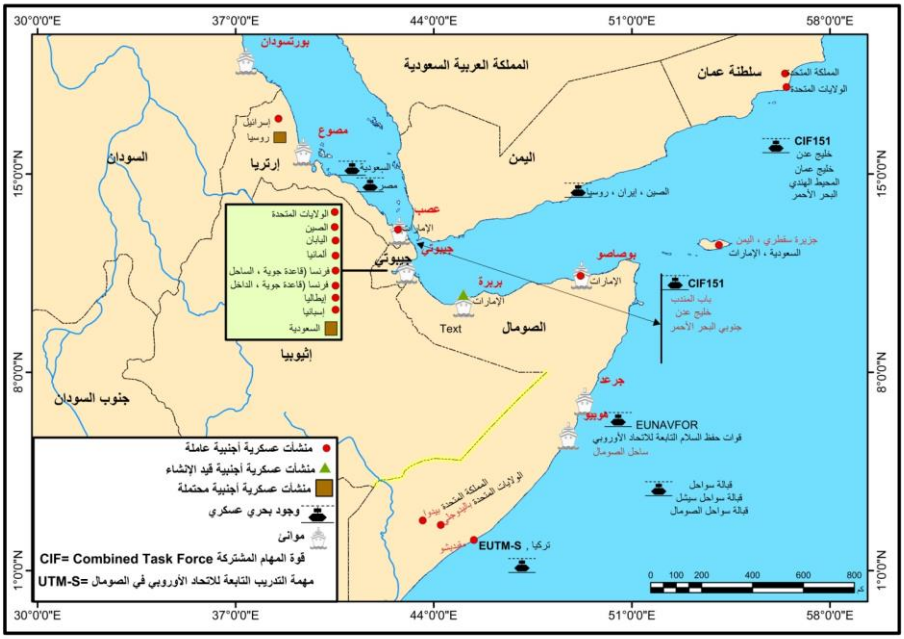

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://simplemaps.com) - (https://data.apps.fao.org) – (https://data.humdata.org)
والمصدر: SIPRI (2019) MilitaryPresence in The Horn of Africa, April.

خريطة (١٣) توزيع القواعد العسكرية الأجنبية في القرن الأفريقي

ولذلك وسعت إثيوبيا دائرة العلاقات والتحالفات مع دول منطقة القرن الأفريقي لتنويع خياراتها في مجال الموانئ البحرية؛فقد تمكنت في عام ٢٠١٨م من توقيع عدد من الاتفاقيات المتعلقة بحصولها على حصص من بعض الموانئ البحرية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٠) الاتفاقيات التي وقعتها إثيوبيا مع دول جوارها للوصول للبحر الأحمر والمحيط الهندي في عام ٢٠١٨

الدولة	مضمون الاتفاق
الصومال	استثمار إثيوبيا في ٤ موانئ صومالية هي: بوصاصو – كسمايو– هوبيو – جرعد .
جيبوتي	شراء حصة من ميناء جيبوتي مقابل أن تحصل جيبوتي على حصص في شركات إثيوبية (مثل شركة الكهرباء الإثيوبية – شركة الخطوط الجوية الإثيوبية).
السودان	الوصول لميناء بورتسودان لخدمة مناطق شمال إثيوبيا.
كينيا	حصول إثيوبيا على أراضي في جزيرة لامو كجزء من مشروع لابسيت LAPSSET (مشروع يربط بين إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان).

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجع (عسكر، ٢٠٢٣)

وبالنظر إلى الخيارات الإستراتيجية الموجودة أمام إثيوبيا للوصول إلى البحر ، فإنه يبدو أن اثيوبيا وجدت بغيتها في ميناء بربره في أرض الصومال حيث أنه قريب جغرافيًا ، ويقع شمال شرق إثيوبيا قرب مناطق يسكنها إثيوبيون من العرقية الصومالية وعرقيه الأورمو ، مما يتيح تعزيز وجود الدولة في تلك المناطق ، ويوفر فرص عمل ومشاريع تنميه تتبع للحكومة المركزية، وتتيح لها احكام قبضتها على تلك المناطق التي تشهد اضطرابات متكررة(مآلات دولية ،٢٠٢٤، ص٤) فالعلاقات المتطورة بين ولاية الصومال الإقليمية في إثيوبيا وبين أرض الصومال المجاورة لها أهميه جيوسياسية كبيره بالنظر إلى ديناميكيات الأمن في الأراضي الصومالية المأهولة بالسكان في المنطقة، بالإضافة إلى الجهود الجارية لتسهيل الوصول الى خليج عدن عبر ممر بربره .

جدول (١١) الخيارات الاستراتيجية أمام إثيوبيا للوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي

الدولة	الميناء	الموقع / الأهمية	التحديات / الفرص
الصومال	هوبيو	يقع شمال وسط إقليم مدج شمال شرقي الصومال بالقرب من خليج عدن ومضيق باب المندب. تدير الميناء شركة Oriental terminal وهي ائتلاف صومالي بريطاني تركي.	▪ علاقات غير مستقرة بين البلدين ▪ التنافس الاقليمي بين البلدين ▪ موروث العداء التاريخي ▪ التدخلات الخارجية ▪ حركة الشباب الصومالية
	جرعد	يقع في إقليم مدج وسط الصومال ويبعد عن الحدود الإثيوبية بقرابة (٣٠٠) كم.	
جيبوتي	جيبوتي	تعتمد عليه إثيوبيا في نقل أكثر من ٩٥٪ من تجارتها.	▪ تزاحم القواعد العسكرية ▪ تهديدات أمنية (مثل تلك التي تعرض لها خط السكك الحديدية الواصل بين جيبوتي وأديس أبابا خلال حرب إثيوبيا الأخيرة في إقليم تيجراي. ▪ ارتفاع تكلفة رسوم العبور ما بين ١,٥-٢ مليار دولار سنويًا (تعادل ١٦٪ من التجارة الإثيوبية).
كينيا	لامو	يقع شمال مدينة مومباسا وهو جزء من مشروع لابيست.	• في حالة تنفيذ مشروع لابيست (الربط بين إثيوبيا وكينا وجنوب السودان) فقد يكون هذا الميناء خيار رئيسي لإثيوبيا.
إريتريا	عصب	يعد منفذ بحري لخدمة شمال وشمال شرق إثيوبيا. أكثر مرونة في نقل البضائع بتكلفة مادية أقل لقصر المسافة.	▪ نفوذ جبهة تحرير تيجراي في شمال إثيوبيا . ▪ عدم استقرار العلاقات بين البلدين .
السودان	بورتسودان	ميناء على البحر الأحمر يمكنه خدمة تجارة شمال إثيوبيا.	▪ علاقات غير مستقرة بين البلدين بسبب سد النهضة ومنطقة القفشة المتنازع عليها. ▪ الحرب في السودان .
إقليم أرض الصومال	بربرة	يقع الميناء عند مدينة بربرة الساحلية " في أرض الصومال" في الجزء الجنوبي من خليج عدن. يعد أقرب الموانئ لشرق إثيوبيا ويمكن استخدامه لتصدير منتجات الزراعة والماشية من هذه المنطقة.	يرجح أن تعتمد عليه إثيوبيا بشكل كبير مستقبلًا حيث أن: • المسافة بين أديس أبابا وبربرة هي نفس المسافة بين أديس أبابا وجيبوتي. • يربط الإقليم الصومالي الاثيوبي (شرق إثيوبيا)بالعاصمة أديس أبابا من خلال استثمارات تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار وهي عبارة عن طريق بري يربط الميناء بمدينة توجوشال الحدودية الاثيوبية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجعين (الشمري ، ٢٠٢١) – (عسكر ، ٢٠٢٣).

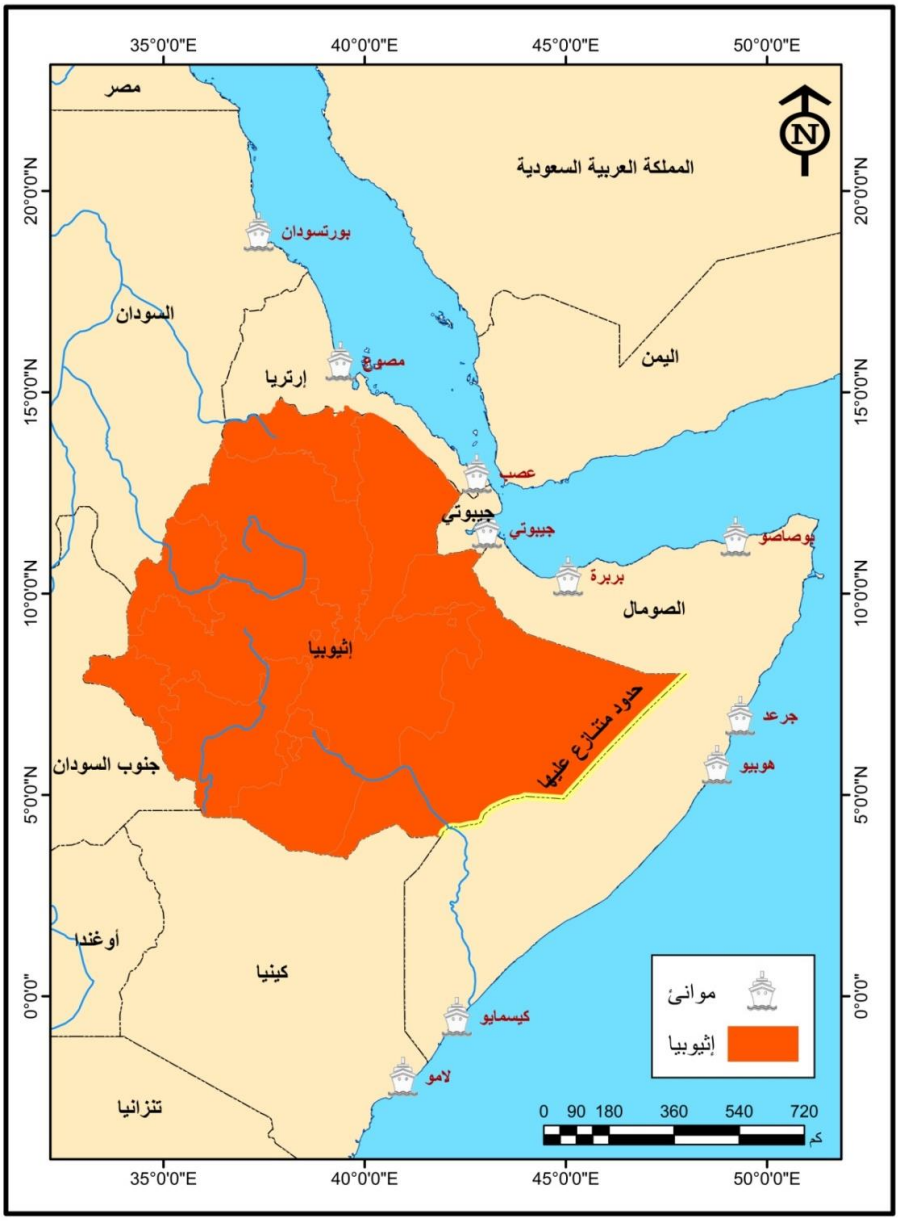

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على قواعد البيانات المكانية من المواقع :
(https://data.humdata.org) – (https://data.apps.fao.org) - (https://simplemaps.com)

خريطة (١٤) خيارات الموانئ الاستراتيجية بالنسبة لإثيوبيا في القرن الأفريقي للوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي

وقد تطورت التفاعلات الماضية والحالية بين أرض الصومال وولاية الصومال الإقليمية عند تقاطع التجارة عبر الحدود بين إثيوبيا وأرض الصومال ، وكذلك فيما يتعلق بعلاقات القرابة بين عشيرتي إسحاق وأوجادين ، فالجزء الأكبر من الماشية التي تصدرها أرض الصومال عبر ميناء بربره يأتي من ولاية الصومال الإقليمية، كما أن القات والخضروات وغيرها من السلع الأخرى تمر من ولاية الصومال الإقليمية للتصدير إلى أرض الصومال ، وفي المقابل يتم استيراد الالكترونيات والمواد الغذائية والمنسوجات والأدوات المنزلية ومواد البناء وغيرها من السلع الاستهلاكية أما لبيعها في ولاية الصومال الإقليمية أو في الداخل الإثيوبي ، وعلى مدى عقود كافحت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية لتحقيق المزيد من الإيرادات من الصادرات الضخمة من الماشية الى أرض الصومال ، ويعد بناء الطرق على الجانب الإثيوبي من ممر بربره وانشاء منطقة بربرة الاقتصادية الحرة في ديسمبر ٢٠١٩ أحدث العلامات على تزايد إضفاء الطابع الرسمي على التجارة عبر الحدود بين إثيوبيا وأرض الصومال (Abdi & mann, 2020,p.1)

وتتمتع أرض الصومال بموقع استراتيجي وهو أحد وجهات الموانئ التي تشمل إلى جانبها جيبوتي والصومال "مقديشو" وكينيا "مومبسا ولامو" و إريتريا "مصوع /عصب" والتي تتنافس جميعها على التجارة الضخمة في إثيوبيا غير الساحلية ، وتشير التقديرات إلى أن حجم الواردات الإثيوبية عبر جيبوتي سيزيد بنحو (٢٠) مليون طن في عام ٢٠٣٠م وذلك مقارنة بعام ٢٠١٣م (World Bank , 2016 ,p.37) وبالتالي فإن الحصول على جزء من هذه التجارة يوفر موردًا للعملات الأجنبية ، ومصدر دخل يمكن استخدامه لجذب الاستثمارات الاجنبية من أجل تطوير وتحديث الموانئ وخدماتها وقدراتها الاستيعابية .

٧- مذكرة التفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا

إن اعتماد اثيوبيا على ميناء واحد أو على مصدر واحد للوصول إلى البحر الأحمر، قد دفعها إلى السعي للبحث عن بدائل أخرى؛ ففي يناير من عام ٢٠٢٤ م توصلت إثيوبيا إلى اتفاق مثير للجدل مع إقليم أرض الصومال الانفصالي للوصول لميناء بربره لأغراض تجارية وبحرية، وهو الأمر الذي أوجد توترات مع حكومة الصومال

الفيدرالية، ويبدو أن سعي الحكومة الإثيوبية للحصول على منفذ بحري جاء بعد الحرب في منطقة تيجراي، والأزمة الاقتصادية الداخلية خاصة في ظل التوتر القائم ما بين اثيوبيا ودول جوارها (بريكيتيب،٢٠٢٤،ص١)

ويبدو أن إثيوبيا تتخذ من خلال مذكرة التفاهم نهجًا مختلفًا لتحقيق هدفها المتمثل في وصولها إلى البحر ، وترى الحكومة الاثيوبية أن هذا تعويضًا عن الخطأ التاريخي الذي تم ارتكابه من ناحيتها عندما حصلت إريتريا على الاستقلال في عام ١٩٩٣م ، وبالتالي قطع عن إثيوبيا طريق الوصول الى البحر ، ونتيجة لذلك أصبحت إثيوبيا الآن الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان بدون خط ساحلي ، ويمر حوالي ٩٥٪ من جميع الواردات والصادرات الإثيوبية حاليًا عبر ميناء جيبوتي ، وتصل الرسوم المطلوبة لذلك إلى (١,٥-٢) دولار أمريكي ، والتي يتعين على إثيوبيا دفعها بالعملة الأجنبية النادرة، وقد رفضت الحكومة المركزية في الصومال مذكره التفاهم بشدة، كما اعتبرت الصومال أن اعتراف إثيوبيا بأرض الصومال "كدولة" يمكن ان يترتب عليه أن تتبعها دولًاأخرى بما يمثل انتهاكًا لسيادتها (Kurtz,et.al, 2024,p.4)

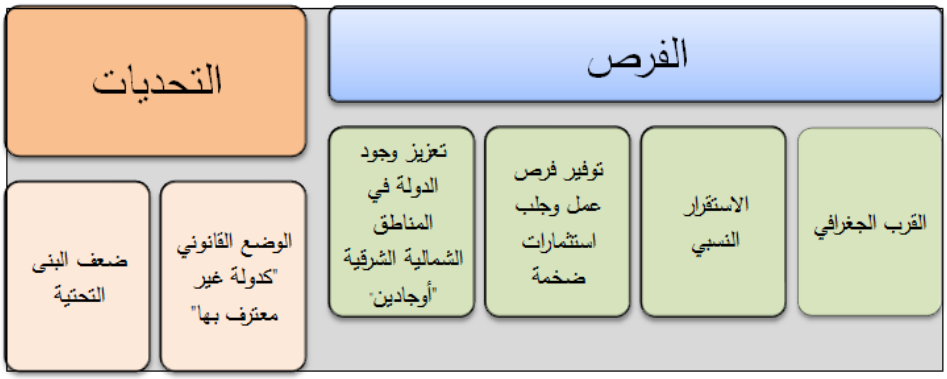

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل (١٢) الفرص والتحديات في اختيار إثيوبيا إقليم أرض الصومال لإقامة قاعدة بحرية

وقد كان التحدي الرئيسي لطموحات إثيوبيا في الوصول إلى البحر الأحمر في الشمال (حيث تقع أرض الصومال) هو وضع أرض الصومال كدولة غير معترف بها ، وبعبارة أخرى كان الدخول في اتفاق مع منطقة في الصومال مثيرًا للجدل من الناحية

القانونية ، ومع ذلك تم تخفيف هذا القيد إلى حد ما من خلال شراكة أرض الصومال في مارس من عام ٢٠١٨م مع شركة موانئ دبي العالمية ومقرها الإمارات العربية المتحدة ، واستحواذها على أسهم من ميناء بربرة كمستثمرين مشاركين ، ونصت الاتفاقية بتقاسم الاستثمارات في الميناء بنسبة ٥١٪ لشركة موانئ دبي و ٣٠٪ لأرض الصومال و ١٩٪ لإثيوبيا ، وكانت اتفاقية إدارة الموانئ بين الإمارات وأرض الصومال و إثيوبيا تجارية بطبيعتها لكنه علق البعض على أن اثيوبيا من خلال توقيعها اتفاقية دولية مع أرض الصومال اتخذت خطوة نحو الاعتراف بها (The heritage institute for policy studies, 2024 ,p.8) والجدير بالذكر أنه خسرت اثيوبيا نسبتها (١٩٪) في عام ٢٠٢٢ بعد أن فشلت الدولة التي مزقتها الحرب (حرب تيجراي) في توفير الأموال المطلوبة (Kurtz,etal 2024,p.4)

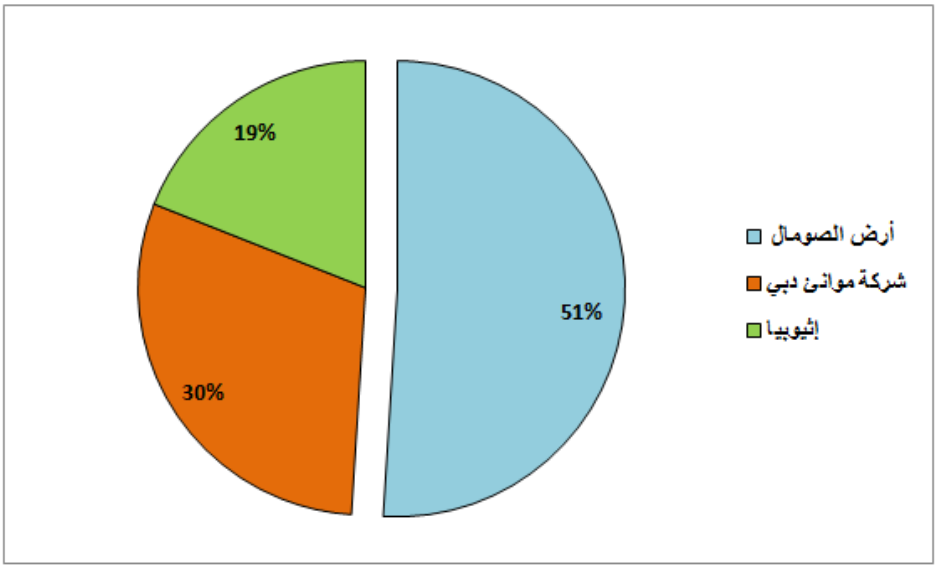

شكل (١٣) توزيع أسهم إدارة ميناء بربرة وفقًا لاتفاقية الشراكة الثلاثية عام ٢٠١٨م.

ويجري حاليًا تطوير الطريق بين ميناء بربرة في أرض الصومال المؤدي إلى أديس أبابا، وهو الآن في مرحلة متقدمة جدًا من التوسعة، وقد استثمرت شركه BPالعالمية التابعة للإمارات (٤٥٠) مليون دولار في مشروع توسيع ميناء بربرة، كما افتتحت الإمارات قنصلية دبلوماسية في هرجيسا(Jhazbhay, 2021,p.24).

ويقع ميناء بربرة داخل مدينة بربرة الساحلية " في أرض الصومال" في الجزء الجنوبي من خليج عدن، وهو ما أكسبه أهمية كبيرة بسبب موقعه الجغرافي، وفي عام ٢٠١٦م حصلت شركة موانئ دبي العالمية على عقد لمدة (٣٠) عام لإدارة وتحديث وتوسيع الميناء، وجعله متعدد الاستخدامات مع إمكانية التمديد لمدة (١٠) أعوام، بما يسمح بفتح نقطة وصول جديدة للبحر الأحمر عبر ميناء بربرة ويكمل ميناء جيبوتي (تستثمره شركة موانئ دبي أيضًا)، وذلك من خلال إنشاء منطقة حرة ومركز تجاري إقليمي (الشمري ، ٢٠٢١ ، ص٢١٦).

أعلن في الأول من يناير عام ٢٠٢٤م عن مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال ولا يزال النص الكامل للاتفاقية غير معلن ، إلا أن الاجزاء التي ظهرت إلى العلن أثارت العديد من التساؤلات وردود الأفعال ، وبحسب ما ورد فإن أرض الصومال أعلنت عن اتفاق لتأجير أرض لإثيوبيا لمدة (٥٠) عام لبناء منشأة بحرية على طول ساحلها ، مقابل اعتراف إثيوبيا بدولة أرض الصومال ، ولا يزال الغموض قائمًا فيما يتعلق بتفاصيل الاتفاق ، بما في ذلك مدى المنطقة المؤجرة والأحكام التكميلية ، وقد ألمحت الحكومة الإثيوبية إلى غرض متعدد الأوجه للمرفق المقترح يشمل الوظائف العسكرية والتجارية ، وعلى العكس من ذلك أكدت أرض الصومال أن نية إثيوبيا تدور فقط حول إنشاء قاعدة بحرية مع الاحتفاظ بميناء بربرة لعمليات التجارة .

وفيما يتعلق بالمنطقة المؤجرة أشار الإعلان الأول إلى أن امتدادها الساحلي يبلغ طوله (٢٠) كم ، في حين هناك تصريحات وأخبار متداولة تشير إلى أن المنطقة المؤجرة إجمالًا تمتد على مساحة (٢٠) كم٢ من البر والبحر ، وتختلف التقارير أيضًا بشأن الأحكام التكميلية ؛ حيث يشير البعض إلى أن أرض الصومال ستعود عليها فوائد بما في ذلك الأسهم في الشركات المملوكة لإثيوبيا مثل الخطوط الجوية الإثيوبية ، كما أنه لا يوجد تحديد دقيق للموقع ، لكن ترجحالتكهناتأنها مدينة لوجايا الساحلية بالقرب من الحدود الجيبوتية مع أرض الصومال وبالقرب أيضًا من ميناء بربرة (Sturdik 2024,p.1), وقد سبق وأعلن رئيس الوزراء الأثيوبي "آبي أحمد" في ١٣ أكتوبر من عام ٢٠٢٣ عن "ضرورة إيجاد منفذ بحري لإثيوبيا على البحر الأحمر لاستعادة العظمة

الإثيوبية بدلًا من الغرق في غياهب النسيان" ، وبينما تترجم اتفاقية إثيوبيا مع أرض الصومال هذا الطموح الإثيوبي ، فإنه يعيد إلى الواجهة إحياء الصراعات التاريخية ، والتي ينظر قطاع واسع من الصوماليين من خلالها إلى إثيوبيا باعتبارها جهة ساعية لتفتيت الصومال والقضاء على وحدته وسيادته والسيطرة على موارده (مآلات دولية ،٢٠٢٤،ص٢) فهم يرون أن إثيوبيا سببًا رئيسيًا في معظم الأزمات التي مرت على الصومال ، والتي أدت إلى فشل الدولة وإنهيار الحكومية المركزية .

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

شكل (١٤) أهداف إثيوبيا وأرض الصومال من مذكرة التفاهم

أكسب الموقع البحري لإقليم أرض الصومال أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية ، وكان له دور في تشكيل سياسة أرض الصومال إقليميًا ودوليًا ، خاصة وأن الإقليم يجاور واحدة من أكبر دول العالم الحبيسة "إثيوبيا" لذلك كان هذا الموقع عاملًا حاسمًا وركنًا مهمًا

استندت عليه أرض الصومال في إعلانها الانفصال ؛ حيث أنها لا تتمتع بموقع بحري فحسب إنما موقع بحري استراتيجي اكتسب أهميته من وجود مضيق باب المندب المتحكم في حركة التجارة العالمية خاصة تجارة النفط ؛ فهو يعتبر عقدة للربط بين مضيق هرمز وقناة السويس ، كما أن تأسيس إثيوبيا لقاعدة عسكرية على البحر الأحمر يتيح لها أن تصبح واحدة من الأطراف الفاعلة والمؤثرة على حركة النقل والتجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر إجمالًا ، وفي منطقة مضيق باب المندب على وجه الخصوص ، كما أن وجود أكثر من نقطة وصول للبحر بالنسبة لإثيوبيا يخلصها من قيود الجغرافيا بوصفها دولة حبيسة ذات عدد سكاني كبير .

وبموجب هذا الاتفاق تستطيع إثيوبيا الوصول إلى البحر الأحمر وإقامة قاعدة بحرية ، وذلك في مقابل الاعتراف بأرض الصومال كدولة ، وحصول أرض الصومال كذلك على نسبة (٢٠)% من الخطوط الجوية الإثيوبية التي بلغت إيراداتها نحو ٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م(عسكر ، ٢٠٢٤،ص٢) ونظرًا لتكتم إجراءات الاتفاقية ، وعدم وجود وثيقة رسمية فإن ذلك أدى إلى وجود غموض وارتباك حول حقيقة الاعتراف الاثيوبي بأرض الصومال كدولة ، كما أنه توجد تناقضات حول الموقع الجغرافي للقاعدة البحرية التي ترغب إثيوبيا في اقامتها ؛ فقد صرح مسئول اثيوبي بأنها ستكون في لوجايا بينما يذكر مسؤولو أرض الصومال ووسائل الإعلام مواقع مختلفة مثل زيلع ، وبربرة ، وبلهار ، ولوجايا (The heritage institute for policy studies, 2024 ,p.9)

و من شأن هذا الاتفاق في حال تنفيذه أن يسهم في تقليل اعتماد إثيوبيا على ميناء جيبوتي ، وما يعنيه ذلك من تخفيف الأعباء الاقتصادية بما في ذلك أعباء الرسوم التي وصلت إلى ملياري دولار سنويًا ، والتي شكلت عبئا على ميزانية الدولة الإثيوبية التي تبلغ حوالي (١٤,٧) مليار دولار ، وتحد من نمو حجم التجارة الدولية لإثيوبيا ، كما تشير تقارير إلى خسارة إثيوبيا نحو (١٥٠) مليون دولار شهريًا بسبب عدم امتلاكها منفذ بحري على البحر الأحمر ، في الوقت الذي تشير فيه دراسة للأمم المتحدة بأن حصول إثيوبيا على منفذ بحري يعني زيادة نمو بمعدل (٢٥-٣٠)% للناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، ولاسيما مع تزايد عدد السكان في البلاد ليتجاوز (١٢٨) مليون نسمة وسط توقعات بأن

يصل إلى (١٥٠) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٩مو (٢٠٠) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م ، ومايعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية هائلة (عسكر ، ٢٠٢٤، ص٤).

ويلاحظ على هذا الاتفاق أن توقيت إعلانه جاء مفاجئًا، وذلك في ضوء قصر الفترة الزمنية بين تصريحات آبي أحمد في أكتوبر ٢٠٢٣م حول ضرورة إيجاد موطئ قدم في البحر الأحمر، وقد تضمنت التصريحات آنذاك تحذيرات بإمكانية استخدام القوة في حالة فشل التفاوض مع دول المنطقة، وفي ذلك الوقت كان الاهتمام موجه نحو إريتريا وليس أرض الصومال، ويعتقد أن الاتفاق المبرم يتجاوز طرفيه ليضم أطرافًا إقليمية، وربما دولية أخرى تدير الاتفاق وتهدف إلى تحقيق أهدافًا استراتيجية خاصة بها.

ويدعم هذا الاتجاه إعلان أرض الصومال في عام ٢٠٢٢م إلغاء حصة إثيوبيا ١٩٪التي كانت قد تضمنها الاتفاق الثلاثي الذي أبرم في عام ٢٠١٧م لتطوير ميناء بربرة بين إثيوبيا وأرض الصومال وشركة موانئ دبي العالمية ، وذلك بسبب وجود تحديات لوجستية قد واجهت إثيوبيا لتكملة المشروعات التي تربط بين الميناء والداخل الإثيوبي ، وهو الأمر الذي يثير الشكوك حول مصدر تمويل هذه الصفقة خاصة وأن إثيوبيا تعاني أزمات اقتصادية هيكلية ومالية تأكدت بإعلانها عدم قدرتها على سداد جزء من الديون المستحقة عليها ، ما يعني بالتبعية أنها لا تمتلك القدرة المالية على تكلفة استئجار قاعدة بحرية تجارية و عسكرية ، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية (عسكر ، ٢٠٢٤ ، ص٢) وقد أطلقت إثيوبيا في مارس من عام ٢٠١٩ مشروع لإعادة إحياء القوات البحرية الإثيوبية باتفاقية مع فرنسا بقيمة (٩٦) مليون دولار تشمل تطوير سلاح البحرية الإثيوبي وتدريب البحارة الإثيوبيين بفرنسا ، كما أعادت تأسيس أسطولها البحري عام ٢٠٢٠م ، وذلك بعد نحو ثلاث عقود من حله إثر استقلال إريتريا ، ولهذا يمكن القول أنه قد تكون فرنسا داعمة ضمنيًا لجهود إثيوبيا التي تمنحها نفوذًا جديدًا في شرق أفريقيا بعد انتكاساتها في غرب القارة (مآلات دولية ، ٢٠٢٤ ،ص٤)

٨- ردود الفعل الإقليمية على مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال

قيام إثيوبيا بتوقيع اتفاقًا مع ارض الصومال يصطدم بمصالح أطراف اخرى عديدة في منطقه القرن الأفريقي بداية من جيبوتي التي ستفقد إيراداتها من تجاره البضائع

الإثيوبية، وإريتريا التي سيختل ميزان القوى بينها وبين اثيوبيا وذلك مع استطاعت إثيوبيا أن يكون لديها منفذ بحري ، فضلًا عن الصومال الذي يرى في هذا الأمر اعتداء من قبل إثيوبيا على سيادته وتفتيتًا لوحدة أراضيه ، والسودان أيضًا يخشى من الطموحات الإثيوبية التوسعية خاصه في ظل العلاقة الوطيدة بين الحكومة الإثيوبية وقوات الدعم السريع ، وصولًا الى مصر التي لم يعد لديها شك في إن إثيوبيا تعمل على تطويقها من الجنوب ، وأيضًا تركيا التي لديها مصالح استراتيجيه في الصومال الى جانب امتلاكها استثمارات في إثيوبيا(مآلات دولية ، ٢٠٢٤ ، ص٧)

وقد دفعت المنافسة حول السيطرة على البحر الأحمر في حقبه الحرب الباردة القوى المتنافسة الى بناء قواعد بحرية في البحر الأحمر فقد انشات الولايات المتحدة هذه القواعد في ميناء بربره ، في حين أقام الاتحاد السوفيتي قواعد منافسة في موانئ وجزر تابعة لإريتريا ، وبعد انتهاء هذه الفترة شهدت المنطقة صعود العديد من الجهات الفاعلة الجديدة خاصه "الدول الخليجية" ، وقد ساهم تباين المصالح بين هذه الدول في تعقيد العلاقات بين دول المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالموانئ البحرية ، وتعتبر الإمارات من خلال شركتيها دي بي وورلد DP world وموانئ بي &أو P&O، ومقرهما دبي أحد المستثمرين الأكثر نشاطًا في الموانئ البحرية في القرن الأفريقي (بريكيتيب،٢٠٢٤،ص٢)

تستشعر دول المنطقة الخطر نتيجة الطموح الإثيوبي المتصاعد للوصول إلى البحر الأحمر ، وكانت وجهات النطر في مجملها متحفظة على بنود الاتفاق بين أثيوبيا وأرض الصومال، وجاءت مصر في مقدمة تلك الدول ؛ فقد أكدت على الوقوف بجانب الصومال وأمنه واستقراره ،أما تركيا فهي تعد حليف مهم للصومال ، و توجد لها قاعدة عسكرية في الصومال ، و قد أكدت من خلال بيان لوزارة خارجيتها على التزامها بوحدة وسيادة الصومال ، ومن المرجح أن تكون الإمارات هي جهة محركة من خلف الستار لاتفاقية إثيوبيا مع أرض الصومال ؛ حيث أنها رعت في عام ٢٠١٨ اتفاقًا ثلاثيًا بين أرض الصومال وإثيوبيا وشركة موانئ دبي العالمية لإدارة ميناء بربرة ، وذلك ضمن استراتيجيتها في ربط المراكز اللوجستية والبني التحتية البحرية في الخليج العربي مع البحر الأحمر (مآلات دولية ، ٢٠٢٤ ، ص٥)

ولا يمكن إغفال الأطراف التي ستتأثر بتداعيات مذكرة التفاهم بين إثيوبيا و إقليم أرض الصومال ، والمتمثلة في دول القرن الأفريقي ، وعلى رأسها الصومال التي ترى أن قيام إثيوبيا بالتفكير في الاعتراف بأرض الصومال "كدولة" يزيد من الاضطرابات ويسهم في عدم الاستقرار في المنطقة ككل ، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة نتيجة المنافسة الدولية المحتدمة مع وجود دول فاعلة من خارج الإقليم (مثل الصين وتركيا والإمارات)كمستثمرين في المجالات المتعلقة بتطوير الموانئ والنقل البحري ، الأمر الذي يعني مزيدًا من الاضطرابات والتعقيدات التي قد تنتج بسبب تعارض المواقف نتيجة تضارب المصالح.

وتعتبر الصومال ثم جيبوتي أكثر دول الإقليم تأثرًا بهذا الاتفاق بشكل مباشر ، ويمكن توضيحه على النحو التالي:

أ- الصومال:

اعتبرت دولة الصومال هذا الاتفاق بمثابة تهديد لأمنها واستقرارها ووحدة أراضيها ؛ حيث أن هذا الاتفاق من شأنه أن يكون محفزًا لأقاليم الصومال الخمسة نحو المضي في عقد اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى "خاصة أثيوبيا" دون الرجوع للحكومة المركزية ، وهو ما قد يترتب عليه الاتجاه نحو الانفصال عن دولة الصومال الفيدرالية ، وانتهاء الحال بالصومال إلى تفككه في شكل دويلات صغيرة ، وقد بدأت الصومال حربًا دبلوماسية ضد إثيوبيا لإجبارها على التراجع عن الاتفاق ، خاصة ما يتعلق بالاعتراف بأرض الصومال "كدولة" ، إلى جانب أن الصومال قد تستعين بالتناقض الإقليمي لحشد الأطراف المناوئة في الإقليم للسياسة الإثيوبية ، والتي تحفظت على بنود مذكرة التفاهم من أجل صياغة موقف قوى في وجه إثيوبيا .

فدولة الصومال تنظر إلىالعلاقات الإثيوبية مع أرض الصومال باعتبارها تحديًا لسيادتها في حين أن طموحات إثيوبيا البحرية مدفوعة بما تسميه إثيوبيا الحتمية الاقتصادية، والمتمثلة في تامين طرق وصول موثوقة وأيضًا متنوعةإلى البحر الاحمر (حسن،٢٠٢٤،ص٣) وفي إطار رفض الحكومة الصومالية للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال ؛ فإنها سعت للحصول على دعم تركيا ، وفي ٩فبراير ٢٠٢٤م وقعت اتفاقية

تعاون عسكري واقتصادي مع تركيا ، وقد أشاد معظم المحللون الصوماليون بالاتفاقية باعتبارها نقطة تحول وخطوة استراتيجية أنهت بشكل ملحوظ التهديدات الإثيوبية ، ورغم عدم الإعلان عن الاتفاقية بالكامل ، إلا أن ما هو معروف عنها هو أنها تتضمن أحكامًا تقضي بقيام تركيا ببناء البحرية الصومالية وخفر السواحل وحماية المياه الإقليمية (The heritage institute for policy studies, 2024 ,p.11) و إلى جانب ذلك هناك عاملان يخففان بشكل كبير من خطر نشوب صراع مسلح بين إثيوبيا والصومال وهما:

- توازن القوى العسكرية
- المصلحة المشتركة في محاربه حركه الشباب

فالجيش الإثيوبي منخرط بقوه في محاربة العديد من حركات التمرد في داخل إثيوبيا فقد أضعفته حرب (٢٠٢٠-٢٠٢٢) في شمال البلاد، إلا أنه لا يزال أحد أكبر القوة العسكرية الموجودة في المنطقة، وفي المقابل لا يزال قطاع الأمن الصومالي قيد التطوير، فهو غير قادر حتى على حماية العاصمة بشكل فعال من هجمات حركه الشباب، وتنقسم قوات الأمن الصومالية بين وحدات وقيادات مختلفة من الحكومات الفيدرالية والميليشيات العشائرية والتي تعمل بشكل غير متماسك.

ولا طالما كانت إثيوبيا والصومال متحدتين في القتال ضد حركه الشباب ، وتريد إثيوبيا احتواء قدرات هذه الجماعة في الدولةالمجاورة لها ، والحفاظ على منطقة عازلة وبالتالي منعها من مهاجمة إثيوبيا ؛حيث أنه في يوليو عام ٢٠٢٢م عبر المئات من مقاتلي حركه الشباب الحدود ، وتقدموا حوالي (١٥٠) كم الى الداخل الإثيوبي ، وبسبب هذا الوضع المهدد تنشر إثيوبيا حاليًا حوالي (١٠) آلاف من جنودها في الصومال ، وحوالي ثلث هذا العدد فقط حتى الآن كانوا جزءً من بعثه الاتحاد الافريقي في الصومال "اتميص ATMIS" ، ونشرت إثيوبيا البقية بمبادرة منها ؛ حيث تتعاون هذه القوات بشكل وثيق مع قوات الولايات الفيدرالية الصومالية المعنية، وقد تسامحت الحكومةالفيدرالية الصومالية مع هذه القوات لسنوات ، وذلك على غرار الوحدات الكينية الموجودة في جنوب الصومال (Kurtz,et.al, 2024,p.5)

ب- **جيبوتي:**

تعتبر جيبوتي الميناء الأقرب إلى إثيوبيا من حيث المسافة، وقد منحت جيبوتي إثيوبيا حق الوصول بالكامل إلى مينائها ، الذي يتعامل حاليًا مع ما يصل إلى ٩٥٪ من التجارة الدولية لإثيوبيا ، ولتلبية احتياجات إثيوبيا أنشئت جيبوتي مجموعة من البنية الأساسية الجديدة ، بما في ذلك موانئ للشحن والهيدروكربونات ، فضلًا عن المناطق الصناعية المحيطة بميناء جيبوتي ، ويعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين الجارتين أن(٧٥)% من الناتج الإجمالي لجيبوتي يعتمد حاليًا على خدمات النقل التجاري من وإلى إثيوبيا ، ووفقًا للبنك الدولي فإن (٨٥)% من حركه الشحن في جيبوتي إما تتجه إلى إثيوبيا أو تأتي منها ، لكنه في ذات الوقت تعاني إثيوبيا من اللجوء لميناء جيبوتي بسبب التعريفة المينائية الباهظة نسبيًا ، والتي نشأت عن الوضع الاحتكاري لهذا الميناء بالنسبة لإثيوبيا المضطرة للجوء إليه ، وكذلك هناك الازدحام المروري الذي ينشأ عنه تأخير في حركة الواردات والصادرات الإثيوبية(المصري،٢٠٢٤).

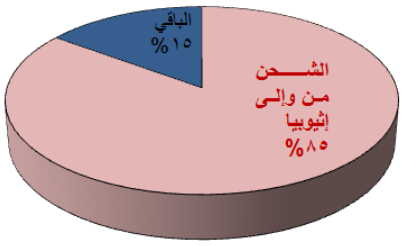

شكل (١٥) نسبة الشحن من وإلى إثيوبيا من خدمات الشحن في ميناء جيبوتي

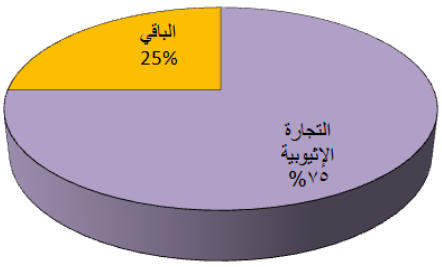

شكل (١٦) نسبة مساهمة تجارة إثيوبيا عبر ميناء جيبوتي في الدخل القومي لجيبوتي

وتواجه جيبوتي تحديات على خلفية مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال؛ حيث أنها تستفيد من عائدات مرور التجارة الإثيوبية عبر مينائها، وفي حالة تطبيق الاتفاق فإن غالبية التجارة ستتحول إلى أرض الصومال، ما يعني تنوع في نقاط الوصول

بالنسبة لإثيوبيا، مما يجعلها تضع شروطًا خاصة مع جيبوتي بما يمكنها من تحقيق مكاسب، ويخفف الأعباء المالية عليها.

وعلى الرغم من أن جيبوتي تقبل إلى جانب إثيوبيا جوازات السفر الصادرة عن أرض الصومال ولديها مكتب دبلوماسي لها ؛ إلا أنها تميل إلى النظر لأرض الصومال باعتبارها تهديدًا لمينائها الذي يشكل العمود الفقري لاقتصادها ، والذي تعتمد عليه إثيوبيا بشكل شبه كامل في صادراتها ووارداتها، وعلى الرغم من التقارب العشائري والثقافي بين جيبوتي وأرض الصومال ، إلا أن العلاقات بينهما لم تكن جيدة باستمرار؛ فقد ساءت في بعض الأحيان وأدت إلى إغلاق الحدود بينهما ، ومن ذلك انزعاج أرض الصومال من مبادرة جيبوتي التي أسست الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال ، وكذلك إعلان جيبوتي التزامها الرسمي بالوحدة الصومالية (Mesfin ,2009 ,p.10)

تهدف جيبوتي الى تحويل الاهتمام الإثيوبي بعيدًا عن ميناء بربره في أرض الصومال وتعزيز التعاون بينها وبين إثيوبيا مما يساهم في إبقاء طموحات أرض الصومال تحت السيطرة ، وفي سبيل تحقيق ذلك عرضت جيبوتي على إثيوبيا إدارة ميناء تاجورة (أفتتح عام ٢٠١٧م) ويمكن النظر الى عرض جيبوتي ذلك من منظور طموحاتها الإقليمية التي تتجاوز مجرد الاعتبارات الاقتصادية إلى تعزيز قوتها كفاعل مؤثر ومهم في المشهد الإقليمي ، وفي هذا السياق يأتي عرض جيبوتي لإثيوبيا بإدارة ميناء تاجورة كخطوه استراتيجيه تهدف إلى مواجهة تنامي نفوذ ميناء بربره في أرض الصومال ، ويقع ميناء تاجوره في موقع مثالي لتلبية احتياجات إثيوبيا مما يجعل منه منافسًا قويًا لميناء بربره في أرض الصومال ، ومن خلال منح إثيوبيا حقوق لإدارة هذا الميناء ، فإن جيبوتي تحاول بذلك تعزيز علاقاتها وشراكتها التجارية مع إثيوبيا والتي تعتمد على مينائها بشكل كبير (حسن ،٢٠٢٤،ص٣) .

سادسًا: الاعتراف الدولي بأرض الصومال

لا يزال التاريخ يلعب دورًا مهمًا في القضية القانونية والأخلاقية لأرض الصومال من أجل الاستقلال ؛ حيث أنه بعد استقلال أرض الصومال بخمسة أيام اختارت الانضمام للرؤية الصومالية الشاملة والتوحد تحت علم واحدة وعاصمة واحدة (Allison , 2015

(p.3, وقد أعلنت أرض الصومال انفصالها من جانب واحد في عام ١٩٩١م ، وذلك بعد أن دمرت الحكومة المركزية جزء كبير من المنطقة في عام ١٩٨٨م، ولا تزال أرض الصومال غير معترف بها دوليًا ، ولكن نتيجة لعملية مصالحة عشائرية (مؤتمر روما عام ١٩٩٣م) قامت أرض الصومال بتطوير مؤسساتها السياسية والقضائية والأمنية ، وقد كانت الصومال بالفعل من أفقر البلدان في العالم عندما أنهار نظام سياد بري في عام ١٩٩١م ، وخلال السنوات الخمس عشر التالية أدت الحرب الأهلية ثم الجفاف والمجاعة في فترة لاحقة إلى أن يصبح معظم الصوماليون يكافحون للحصول على خدمات أساسية، وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين؛ فإنه قدر عدد النازحين داخليًا في أرض الصومال بنحو(٦٧) ألف نازح وذلك في عام ٢٠١٢ (UNDP,2012,P.7)

أعلنت أرض الصومال استقلالها عن الصومال بعد سنوات من الحرب التي بلغت ذروتها بالإطاحة بنظام سياد بري ، ومنذ ذلك الحين أثبتت أرض الصومال أنها الكيان الأكثر استقرارًا في المنطقة الصومالية ، وعلى الرغم من النكسات التي تعرضت لها خلال الحربين الداخليتين في عام ١٩٩٢م، وفي الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) إلا أنها كانت واحدة من أكثر الأماكن سلمًا في القرن الأفريقي ؛ فقد أدت عمليات طويلة من المصالحة بين العشائر بتمويل ذاتي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى تشكيل حكومة تقاسم السلطة ، وقد وفر هذا قاعدة مهمة للاستقرار السياسي الدائم في أرض الصومال ولإعادة إعمارها وتنميتها (Ibrahim& terlinden, 2010 ,p.76)

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود كامله على انفصال أرض الصومال إلا أنها لا تزال غير معترف بها إلى حد كبير داخل أفريقيا وأيضًا وعلى الصعيد العالمي ، وقد أرسل الاتحاد الأفريقي بعثة تقصي الحقائق إلى أرض الصومال عام ٢٠٠٦م ، والتي أوصت بمنحها الاعتراف كدولة مستقله ، ووجدت أن الاتحاد الذي تأسس عام ١٩٦٠م قد تسبب في معاناه كبيرة لسكان أرض الصومال ، لكن التقرير لم يُطرح في المحادثات الوزارية للاتحاد الأفريقي ، وهو مؤشر واضح على أن الاتحاد الأفريقي يعتزم الاستمرار في سياسته الراسخة والمتمثلة في رفض أي محاولات للانفصال في القارة على أساس أن هذا من شأنه أن يفتح المجال أمام النزاعات الحدودية في جميع أنحاء القارة،

وقد اشترطت العديد من الدول الأعضاء في أي اعتراف مستقبلي بأرض الصومال بأنه على الحكومة الفيدرالية الصومالية إصدار اعترافها أولًا (Arab enter for search and policy studies, 2020,p.1)

وتشهد قضية انفصال أرض الصومال جدلًا كبيرًا بين عشائرها ونخبها ؛ حيث أنها تتألف من خمس قبائل ، وتشكل قبيلة إسحاق الأغلبية ، وأكثرية أبناء هذه القبيلة يؤيدون الانفصال بشكل عام عن الصومال ، أما باقي القبائل الأربع وهي : الدولبهانتي– جادابيرسي – العيسى – السنجلى ؛ فإن غالبية أبنائها يرفضون الانفصال ، إضافة إلى الجدل القائم بين النخب المثقفة في إقليم أرض الصومال حول قضية الانفصال (جيدي ، ٢٠٢٠ ، ص١٠) ولكنه في عام ٢٠٠١م أظهر استفتاء في أرض الصومال أن (٩٧)% من السكان يؤيدون الاستقلال ، وحكمت أرض الصومال نفسها بشكل أساسي نظرًا لعدم وجود حكومة مركزية في الصومال ، ويتردد القادة الأفارقة في الاعتراف بهذا الادعاء خوفًا من إثارة المزيد من الفوضى في الصومال ، كما أنهم لا يريدون تشجيع مناطق أخرى في القارة من الذين يرغبون في دول مستقلة(Walls&Kibble, 2011,p.3) وبذلك لم تعترف أي دولة في القارة الأفريقية بأرض الصومال كدولة مستقلة ، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية دول العالم ، و بالتركيز على مواقف بعض الدول من أرض الصومال يمكن ذكر ما يأتي:

- **المملكة المتحدة:**لم تعترف بأرض الصومال كدولة، وترى بأن الأمر متروك لأرض الصومال والحكومة الفيدرالية الصومالية لتقرير مستقبلهما (Holland , 2023 ,p.6).
- **الولايات المتحدة:**أحجمت عن الاعتراف بأرض الصومال، وذلك لاعتقادها أن ذلك سيكون له آثار سلبية على استقرار الصومال، وأنه سيضعف سلطة الحكومة الصومالية الهشة، وأحالت الولايات المتحدة المشكلات المتعلقة بالحدود السياسية في أفريقيا إلى الإتحاد الأفريقي، وقد تقدمت أرض الصومال في ديسمبر من عام ٢٠٠٤م إلى الأمم المتحدة بطلب للإنضمام إليها ، لكن الأمم المتحدة أرجعت الأمر إلى الاتحاد الأفريقي (محمود ،٢٠٢٢، ص٦٠).

- **الصين:** لم يكن لها دور رسمي يذكر في الصومال منذ سقوط الحكومة المركزية، لكن في الأعوام الأخيرة أصبحت علاقتها وثيقة بالصومال في ظل دورها المتصاعد في أفريقيا، وذلك في إطار مشروعها "حزام واحد .... طريق واحد" ، والذي يمر عبر البحر الأحمر فبناءً على ذلك أصبحت الصين منذ عام ٢٠١٥م أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية ، وما من شك في أن التنافس الصيني الأمريكي يلقي بظلاله على العلاقات التي تقيمها أرض الصومال مع تايوان حيث تعتبر أرض الصومال ثاني دولة–غير معترف بها– تقيم علاقات دبلوماسية معها في أفريقيا بعد مملكة إسواتيني الصغيرة ، وقد تبادل الطرفان العلاقات الدبلوماسية في عام ٢٠٢٠م ، وقد أثار في ذلك الوقت افتتاح مكتب باسم تايوان في هرجيسيا "عاصمة أرض الصومال" حفيظة الصين ؛ حيث أنه لم يستخدم اسم "تايبيه الصينية" –المصطلح الذي تستخدمه دول عديدة في العالم وتقصد به تايوان وذلك لتجنب الإساءة إلى الصين – وقد فرضت الصين ضغوطًا مختلفة على الدول الأفريقية ، خاصة تلك التي تربطها علاقات مع تايوان من خلال دبلوماسية القروض التي تعتبرها الصين سلاحًا للضغط في هذا المجال (محمود ،٢٠٢٢، ص٦١) لذلك لا يتوقع أن تكون الصين طرفًا مؤيدًا للاعتراف بأرض الصومال كدولة ، بل قد تعمل في الاتجاه المعاكس لذلك فيما يخدم قضيتها الجوهرية وصراعها مع تايوان.
- **إثيوبيا:** يُعتقد أن إثيوبيا لن تستفيد من اعتراف المجتمع الدولي بأرض الصومال ، وسوف يكون من الأفضل لها أن تحافظ على الوضع الراهن ، الأمر الذي سيجعل أرض الصومال قابلة للتغيير ، ويمنع ظهور الصومال الموحد والذي يشكل تهديدًا أمنيًا لها ، كما أن إثيوبيا لا تريد أن يُنظر لها على أنها تحاول تقسيم الصومال خاصة من وجهة نظر سكانها من الصوماليين ، فهي بذلك تحاول تجنب ردات الفعل العنيفة التي قد تترتب على ذلك (Mesfin ,2009 p.9) والجدير بالذكر أن إثيوبيا كانت قد تعهدت بموجب مذكرة التفاهم بينها وبين أرض الصومال بأن تجري تقييمًا معمقا لقضية الاعتراف بأرض الصومال

كدولة ، وإن حدث ذلك فإنها ستكون سابقة كأول دولة تعترف بأرض الصومال ، وقد حاولت إثيوبيا من جانبها أن تعمل كوسيط بين الصومال وأرض الصومال ؛ حيث كانت إثيوبيا تاريخيًا لديها علاقات أفضل مع أرض الصومال من علاقاتها مع الصومال ، ولكن لا تزال إثيوبيا قريبة جدًا من أرض الصومال بحيث لا يمكنها لعب دور الوسيط ، كما أن الصومال راقب عن كسب كيف اتخذت إثيوبيا مؤخرًا خطوات لدمج اقتصادها مع أرض الصومال من خلال ممر ميناء بربره التجاري سعيًا منها لتقليل اعتمادها على جيبوتي للوصول الى البحر(International crisis group, 2019,p.13)

- **مصر** : يعتبر القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا لمصر ، ومنفذًا بحريًا للملاحة في البحر الأحمر وبالتالي في قناة السويس ؛ فأمنه يعتبر أمنًا لمصر ، واستقراره يعد استقرارًا للمنطقة ، وباختصار يمكن القول أن منطقة القرن الأفريقي هي مصدر الأمن والخطر معًا ، وتعتبر العلاقات بين مصر وشعوب منطقة القرن الأفريقي موغلة في القدم منذ عصر الفراعنة ؛ حيث امتدت تجارتهم وبعثاتهم إلى بلاد بونت (الصومال) وظل الترابط ممتدًا بين مصر وساحل القرن الأفريقي (موسى ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩) وفي هذا السياق أبرمت الصومال اتفاقيه أمنيه مع مصر للتعاون العسكري ، وذلك في أغسطس من عام ٢٠٢٤م ، بالإضافة إلى تعهد مصر بالمساهمة للمرة الأولى بقوات عسكريه في بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ، فيما وصلت مساعدات عسكريه مصرية بالفعل الى الأراضي الصومالية(مآلات دولية ،٢٠٢٤،ص٣).
- **الإمارات** :استثمرت الإمارات بشكل كبير في إقليم أرض الصومال فبعيدًا عن الميناء وقعت شركه موانئ دبي العالمية في عام ٢٠١٨م اتفاقية لإنشاء منطقة حرة اقتصادية بمساحه (١٢)كم٢ في بربرة، وقد حصلت أبو ظبي بشكل منفصل على حقوق في قاعدة عسكرية بأرض الصومال ، كما يجري تجديد الطريق الذي يربط بربرة بالحدود الإثيوبية، وذلك بتمويل من صندوق أبوظبي ، وفي الوقت نفسه تحرص كل من الإمارات والسعودية على ضمان عدم تمكن

أي من منافسيهم الرئيسيين(قطر وتركيا وإيران) من الوصول إلى ساحل البحر الأحمر الذي تسيطر عليه أرض الصومال (٨٥٠)كم، وهم بالفعل يراقبون وبحذر بناء تركيا لأكبر قاعدة عسكرية خارجيه لها في مقديشو عاصمه الصومال ، ونظرًا لذلك فإنه من المرجح أن تجابه الإمارات والسعودية سيطرت الحكومة الفيدرالية الصومالية على أرض الصومال (International crisis group, 2019,p.12)

- **إسرائيل:** تعد طرفًا رئيسيًا متربصًا بما يجري؛ فقد تحولت منذ حرب ١٩٧٣م، وبعد إغلاق مضيق باب المندب أثناء الحرب إلى الاهتمام بأمن البحر الأحمر، فأصبح أمن البحر الأحمر يرتبط بأمنها واستراتيجيتها التي تقوم على أساس إيجاد موطئ قدم عند مدخل البحر الأحمر ليكون منفذًا رئيسيًا لصادراتها المتجهة إلى أفريقيا واليابان وجنوب شرق آسيا، إلى جانب تزويدها بالبترول دون اللجوء إلى المرور عبر قناة السويس، وما يعنيه ذلك من منع العرب من السيطرة على البحر الأحمر ونزع صفته العربية (موسى، ٢٠٠٩ ، ص٦٢)

١- تطبيق نظريات الاعتراف بالدولةعلى حالة أرض الصومال

(١-١) **النظرية التصريحية:** يفضل معظم المعلقين بما في ذلك محكمة العدل الدولية النظرية التصريحية، وبموجب هذه النظرية فإنه يتم الاعتراف بالدولة عند استيفاء أربعه شروط بغض النظر عن الموافقة الدولية، فالاعتراف يكون بناء على المعايير التي صاغتها اتفاقيه مونتيفيديو Montevideo conventionوتشمل ما يلي :

أ- عدد سكان دائم

ب- إقليم محدد

ج- حكومة

د- القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى(Lalos, 2011,p.797)

وغالبًا ما يستشهد باتفاقيه مونتيفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول لعام ١٩٣٣م كأداة قانونية دولية أساسية تعرف مفهوم الدولة، وتتضمن الاتفاقية النص التالي: " تشكل

الدولة شخصًا وحدًا في نظر القانون الدولي، ولهذا السبب الدول متساوية قانونيًا، وتتمتع بنفس الحقوق ،ولها أهلية متساوية في ممارساتها" ، ولكي يكون الاقليم دولة يجب أن يكون لديه سكان دائمون ، وإقليم محدد ، وحكومة ، وقدره على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى .

وتعد اتفاقيه مونتيفيديو أوضح بيان للنظرية التصريحية، وتتطلب النظرية التصريحية شيئين: أن تستوفي الدولة المرتقبة كل عنصر من العناصر الأربعة المذكورة، وأن تعلن الدولة سيادتها ، وبالتالي لا تعتمد الدولة على اعتراف أو إقرار من الدول الأخرى (Kreuter, 2010,p.365) ومع ذلك فإنه يجادل البعض بأنه في الممارسة العملية تضع الدول بعض الأهمية لمسألة اعتراف الدول الأخرى ؛ فوفقًا للنظرية التصريحية فإنه بمجرد أن يستوفي الإقليم جميع الشروط الأربعة يصبح الاعتراف به كدوله إلزامًيا بغض النظر عن الموافقة الدولية، ومن الناحية العملية من المرجح ألا تحصل الدولة على حقوق دولية على الصعيد الدولي حتى يتم الاعتراف بها.

لذلك أدت الأهمية العملية للاعترافات إلى النظرية الثانية، وهي النظرية التأسيسية للدولة، ويؤكد مؤيدي هذه النظرية أن الدولة تصبح شخصًا قانونيًا بمجرد اعتراف الدول الاخرى بها على هذا النحو يحدث الاعتراف عندما تقبل الدولة علنًا وجود الدولة، وهذه النظرية على الرغم من أنها فقدت شعبيتها خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلا أنها شهدت مؤخرًا انتعاشًا، ومع ذلك يجادل النقاد بأن هذا النهج يؤدي إلى عدم اليقين خاصه عندما تختار بعض الدول الاعتراف بدوله بينما لا تفعل دول أخرى ، لذلك كما يزعمون أن ذلك يعيق ممارسة حق تقرير المصير لأنه يضع أهميه أكبر على حكم الدول المعترفة من حقوق الدولة التي تمارس تقرير المصير (Kreuter, 2010,p.366)

(٢-١) **النظرية التأسيسية** : تجادل هذه النظرية بأن الدولة ليست تلقائية بل تتطلب اعترافًا من المجتمع الدولي ، وينبع هذا النهج من التحول في مبدأ القانون الدولي من القانون الطبيعي إلى النظرية الوضعية، التي تركز على الموافقة كعنصر أساسي في النهاية، بينما تستمد النظرية التصريحية دعمها

من المنظرين ، ويبدو أن النظرية التأسيسية تعكس الواقع بشكل أكثر دقة، ويتأكد هذا الادعاء من خلال الملاحظة القائلةأن الدولة فقط "هي التي تجلس في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" وأن الدولة فقط "هي التي تتقدم بطلبات الى محكمة العدل الدولية" (Lalos, 2011,p.800)

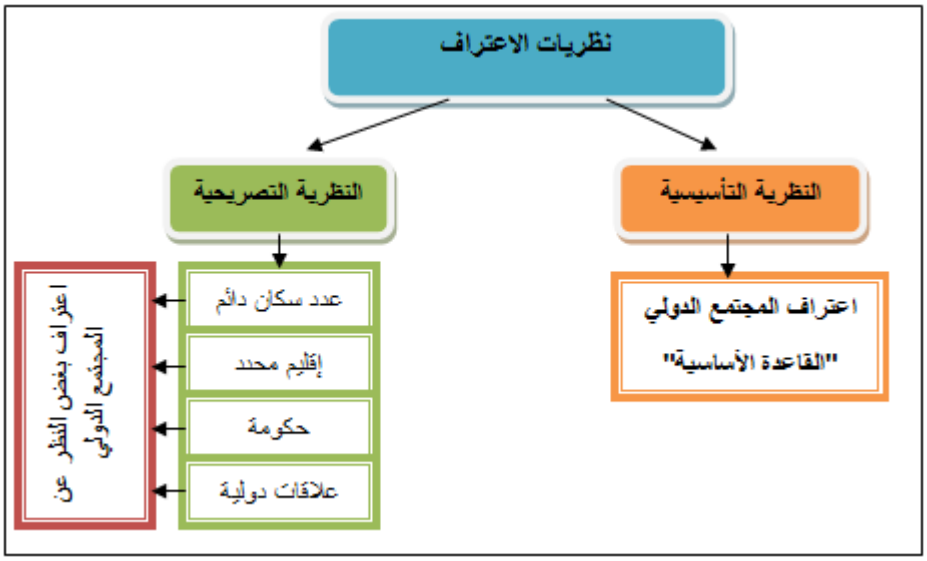

المصدر : الشكل من عمل الباحثة

شكل (١٧) نظريات الاعتراف بالدولة

وفي ضوء النظرية التأسيسية تواجه أرض الصومال تحديات في تحقيق رغبتها في الاستقلال و الاعتراف الدولي بها ، وتتمثل هذه التحديات في علاقتها غير المحسومة مع الدولة الصومالية ، ونقص الضمانات الدولية التي يمكن أن تستعين بها باعتبارها إقليمًا غير معترف به ، وذلك رغم علاقتها الوثيقة مع إثيوبيا والتعاون الأمني بينهما .

٢- مدى استيفاء أرض الصومال شروط اتفاقية مونتيفيديو

تستوفي أرض الصومال المتطلبات المنصوص عليها في اتفاقية مونتيفيديو ؛حيث لديها سكان دائمون واقليم محدد وحكومة عامة ولديها القدرة على الدخول في علاقات مع دول اخرى، ونتيجة لذلك ينبغي أن تعترف النظرية التصريحية بجمهورية أرض الصومال كدولة داخل المجتمع الدولي، وتلبي أرض الصومال المعيار الأول فلديها

عدد سكان متزايد على الرغم من الطبيعة البدوية ؛ حيث بلغ عدد سكانها نحو (٣,٤) مليون نسمه وذلك في عام ٢٠١١م.

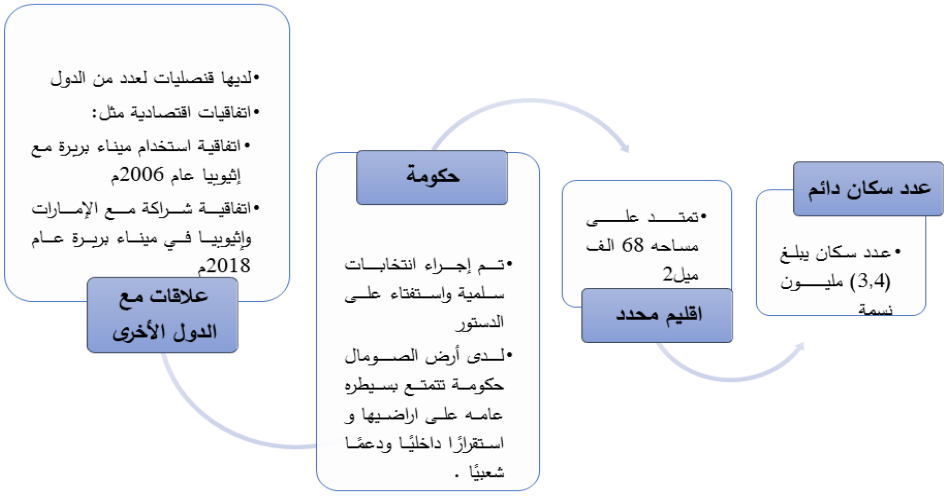

المصدر : الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجع (Lalos, 2011,p805-806)

شكل (١٨) استيفاء أرض الصومال معايير النظرية التصريحية (اتفاقية مونتيفيديو)

وتم استيفاء المعيار الثاني لأن الحدود الإقليمية لأرض الصومال تمتد على مساحة (٦٨)ألف ميل مربع ، وهو ما يقابل تقريبًا حدودها الاستعمارية، ومع ذلك كانت مناطق حدودها الشرقية موضع نزاع مستمر مع بونت لاند المجاورة لها حول إقليمي "سول وسناج الشرقية" والذي يشكل مشكلة مستمرة ، وتستند بونتلاند في موقفها إلى حقيقة مفادها أن مجتمعي دولبهانتي وورسنجلي اللذان يسكنان المنطقة يشكلان جزءً من عشيرة دارود التي تسيطر على بونت لاند ، وقد ظل الصراع بين الطرفين حربًا باردة إلى أن اندلعت مواجهة دامية في عام ٢٠٠٢م ، ومنذ ذلك الحين دخلت قوات الجانبين في مواجهة مما أدى إلى عدة جولات من القتال ، وفي أكتوبر عام ٢٠٠٧م استولت قوات أرض الصومال على لاس كانود "عاصمة سول" ، ومن المتوقع أن يظل الصراع إذا أصر كلا الطرفين على مطالبه (Ibrahim & Terlinden ,2010,p.79)ونتيجة لهذا الصراع الإقليمي قد يكون هناك خلاف على إن أرض الصومال إقليمًا محددًا بوضوح ، ومع ذلك لا يشترط القانون الدولي رسم الحدود النهائية.

و لدى أرض الصومال حكومة محددة بوضوح ، وبالتالي فهي تستوفي المعيار الثالث وقد أجرت الحكومة استفتاء على الدستور وأجرت عده انتخابات سلمية، بالإضافةإلى ذلك يبدو أن حكومة أرض الصومال تتمتع بسيطرة عامة على أراضيها ، ويبدو أن هناك استقرارًا داخليًا ودعمًا شعبيًا للحكومة، وأخيرًا أظهرت أرض الصومال قدرتها على الدخول في علاقات مع دول أخرى ؛ فمنذ انفصالها تلقت العديد من الدول وفودًا من أرض الصومال ، واضطرت المنظمات الدولية إلى إنشاء علاقات شبه رسمية معها ، بالإضافةإلى ذلك فإنه تمتعت أرض الصومال بالسلوك الشبيه بسلوك الدولة عندما وقعت اتفاقية استخدام طويلة الأجل لاستخدام ميناء بربره مع إثيوبيا.

٣- مقارنة حالة أرض الصومال بجنوب السودان فيما يتعلق بالاعتراف الدولي

من منظور فني بحت ربما يكون لدى أرض الصومال قضيه أقوى للحصول على اعتراف دولي من مناطق أخرى في العالم مثل جنوب السودان أو اريتريا أو كوسوفو، وهو الأمر الذي يثير تساؤل : لماذا تم الاعتراف بجنوب السودان مثلًا كدولة ولم يحدث ذلك في حالة أرض الصومال ؟ ويمكن مناقشة ذلك الموضوع من خلال مقارنة النقاط الجوهرية التي توصف حالة كلًا من أرض الصومال وجنوب السودان .

جدول (١٢) مقارنة حالة أرض الصومال بجنوب السودان من حيث الاعتراف الدولي

نقاط المقارنة	أرض الصومال	جنوب السودان
حق تقرير المصير كشعب خضع لحكم أجنبي	☐كانت أرض الصومال تدار خلال معظم الفترة الاستعماريةكمحميه بريطانية، بينما كانت الأجزاء أخرى من الأراضي الصومالية تحت السيطرة الإيطالية والفرنسية. ☐تمتعت أرض الصومال عند الاستقلال بسياده معترف بها على نطاق واسع ولعدة أيام قبل الانضمام طواعية إلى الإقليم الإيطالي السابق في الجنوب. ☐تصف أرض الصومال نفسها بانها دوله مستقلة سابقًا تعيد تأكيد شخصيتها الدولية المستقلة. ☐حصل الإقليم على الاستقلال عام ١٩٦٠م واعتراف الامم المتحدة. ☐الانضمام الطوعي للإقليم في جمهورية الصومال.	☐لم يكن جنوب السودان تاريخيًا منفصل عن باقي السودان. ☐لم يكن جنوب السودان نتاجًا استعماريًا بالمعنى المعتاد. ☐كان يدار الإقليم بشكل منفصل بريطاني في إطار الحكم الثنائي البريطاني – المصري لكل السودان (ما يشكل حجة ضعيفة للانفصال على أساس إنهاء نظام الاستعمار).
نظرية المسافة الاجتماعية	●الصوماليون أمة متجانسة عرقيًا ولغويًا ودينيًا	●جوهر الصراع عدم التجانس العرقي والديني واللغوي بين شمال السودان وجنوبه. ●التفاوت الاقتصادي بين شمال وجنوب السودان.
الشريك التفاوضي	●لم يكن هناك شريكًا ممثلًا في الحكومة المركزية يمكن التفاوض معه حول حق تقرير المصير.	●كان هناك حكومة مركزيه مستعدة للحوار وقبول حق تقرير المصير.
الدعم الدولي	➢لم تحصل قضية أرض الصومال على التعاطف الدولي. ➢دعمت معظم المؤسسات الدولية وأعضائها من الدول وحدة جمهورية الصومال وعارضوا الانفصال من جانب واحد.	➢حصل جنوب السودان على دعم الولايات المتحدة لأسباب متعددة تتمثل في: ☑وجود النفط بوفرة في جنوب السودان ☑تعاون أمني وإقامة قواعد عسكرية ☑تبني المنظمات المسيحية الأصولية والمحافظة لوجهة نظر جنوب السودان بتصوير الأمر كصراع بين المسيحيين الأفارقة ضد المسلمين والعرب .

المصدر:الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجعين (Bereketeab, 2012, p.17) - (Walls & Kibble, 2011,p.40)

كانت أرض الصومال من منظور حق تقرير المصير تدار خلال معظم الفترة الاستعمارية كمحمية بريطانية، بينما كانت الأجزاء الأخرى من الأراضي الصومالية تحت

السيطرة الإيطالية والفرنسية ، وعند الاستقلال تمتعت أرض الصومال بسيادة معترف بها على نطاق واسع ولعدة أيام قبل الانضمام طواعية إلى الإقليم الإيطالي السابق في الجنوب، ولذلك تصف أرض الصومال نفسها بأنها دوله مستقلة سابقًا تعيد تأكيد شخصيتها الدولية المستقلة ، ولذلك على عكس جنوب السودان يلبي أرض الصومال أحد شروط القانون الدولي ألا وهو حق تقرير المصير كشعب خضع لحكم أجنبي ، بالإضافة إلى أنه يشير سكان أرض الصومال إلى صك قانوني آخر وهو استقلالهم عن الاستعمار ، وحصولهم على اعتراف الامم المتحدة، ولكنهم تخلوا طواعية عن استقلالهم وانضموا إلى اتحاد الصومال ، ويجادلون أيضًا بأنهم طالما انضموا طواعية إلى الإتحاد فإنهم بذلك يحتفظون بحق الانسحاب منه ، أما في حاله جنوب السودان فإن أقرب ما يمكن أن تدعيه الحركة الشعبية لتحرير السودان من وجود منفصل هو حقيقة أن الإقليم كان يدار بشكل منفصل من قبل البريطانيين في اطار الحكم الثنائي الانجليزي – المصري للسودان ككل ، وبذلك يمثل جنوب السودان حجة ضعيفة لتقرير المصير والانفصال على أساس نظام إنهاء الاستعمار .

وبتطبيق نظرية المسافة يلاحظ أن الصوماليين هم الأمه الأكثر تجانسًا في قاره أفريقيا فيما يتعلق بالعرق والدين واللغة والثقافة وأسلوب الحياة، وكان هذا التجانس هو ما دفعهم في المقام الأول الى السعي إلى التوحد ليس فقط بين أرض الصومال الإيطالية والبريطانية السابقتين ولكن بين جميع الصوماليين ، وقد يشكل هذا التجانس تحديات أخلاقية وسياسيه لأولئك الذين يفكرون في الاعتراف بدوله أرض الصومال ، و يمكن القول أن هناك ظروفًا معينه تجعل حالة جنوب السودان أقوى من حالة أرض الصومال فيما يتعلق بالبعد العرقي و الثقافي، فقوة مطالب جنوب السودان بتقرير المصير تنبع من الاختلافات العرقية و الثقافية، وقد اعتبرت الجهات الفاعلة الدولية على الأقل أن المسافة العرقية و الثقافية بين سكان جنوب السودان وشماله تمنح جنوب السودان الحق في إقامة الدولة؛ حيث عرفوا الصراع بأنه ديني عرقي ؛ أي كشعب يعاني تحت حكم ديني عرقي ، فهذا التصور لا يجعل الانفصال مقبولًا أخلاقيًا وقانونيًا وسياسيًا فحسب بل مبررًا أيضًا.

وكان العامل الثاني الذي عمل لصالح مطالب جنوب السودان بتقرير المصير على عكس أرض الصومال،هو وجود شريك تفاوضي مستعد للانخراط في الحوار، في حالة جنوب السودان كان هناك حكومة مركزية مستعدة لقبول حق تقرير المصير، خاصة مع تعريف الصراع من منظور ديني عرقي، أما في حالة أرض الصومال لم يكن هناك شريكًا في هيئه حكومة مركزية للتفاوض معها ، خاصة وأن موافقه الحكومة المركزية هو أحد الشروط الأساسية لنجاح الانفصال .

وبالنسبة للدعم الدولي فإنه لم تعترف أي من دول أعضاء المجتمع الدولي بأرض الصومال كدولة ؛ حيث أن معظم المنظمات الإقليمية وأعضائها يدعم وحدة جمهورية الصومال ، أو على أقل تقدير يعارضون انفصال أرض الصومال من جانب واحد عن الصومال ويصرون على انفصال متفق عليه ، بينما كان جنوب السودان محظوظًا بالحصول على دعم الدول القوية خاصه الولايات المتحدة، وربما دفع عاملان الولايات المتحدة إلى الانخراط بنشاط في قضية انفصال جنوب السودان ،الأول هو وفرة النفط في جنوب السودان ، والثاني هو المصالح الأمنية والجيوستراتيجيه، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحركات الأخيرة لإنشاء قواعد في جنوب السودان ، إلى جانب ذلك فقد قدمت جنوب السودان للجمهور الامريكي ما يحدث على أنه صراع بين المسيحيين الأفارقة ضد المسلمين والعرب ما جعل المنظمات المسيحية الأصولية المحافظة تتبنى هذا التفسير، وتضغط في اتجاه دعم الولايات المتحدة لانفصال جنوب السودان.

سابعًا: النتائج والتوصيات

النتائج:

- يتوزع الصوماليون اليوم على أربعة دول هي الصومال – إثيوبيا – جيبوتي –كينيا، وذلك نتيجة لما تعرضت له أرض الصومال التاريخي من تمزيق نتيجة للتنافس الاستعماري والأطماع الإثيوبية.
- ظهرت فكرة الصومال الكبير في الخطة التي قدمها وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن إلى مجلس وزراء القوى المتحالفة عام ١٩٤٦م أثناء مناقشة موضوع الممتلكات الإيطالية، واقترح من خلال الخطة فرض وصاية بريطانية على المناطق التي يسكنها الصوماليون، لكن الدول الكبرى رفضت الخطة لتعارضها مع مصالحها.
- ظهرت القومية الصومالية بشكل واضح مع حلول خمسينيات القرن العشرين، وتجمع الصوماليون حول هدف واحد، وهو "مشروع الصومال الكبير"، وكان هذا الأمر كفيلًا بأن ينحي كل الخلافات الجوهرية بين أقاليم الصومال جانبًا في ذلك الوقت.
- ظهرت دولة الصومال في عام ١٩٦٠م بعد استقلال الصومال الشمالي "الصومال البريطاني، والصومال الجنوبي "الصومال الإيطالي" واتحادهما معًا في جمهورية الصومال، والتي كان لها هدفًا أساسيًا هو السعي نحو ضم باقي أجزاء الصومال.
- لم يستمر الاتحاد بين الصومال الشمالي والجنوبي طويلا؛ حيث أنه كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل الاتحاد وتفككه، وقد تمثلت بشكل أساسي في نمط الإدارة الاستعمارية في الصومال، وفشل النظام السياسي بعد الاتحاد في إدارة العملية السياسية وتوزيع السلطة بين شمال وجنوب الصومال، والانقسامات القبلية، وسوء الإدارة الاقتصادية.
- لعبت إثيوبيا دورًا في تمزيق الصومال التاريخي بمشاركتها الاستعمار الأوروبي، وبدأ هذ الدور من خلال سيطرتها على منطقة هرر في عام ١٨٨٧م، ومنذ ذلك الوقت بدأت في التوسع في أراضي القبائل الصومالية في هرر وأوجادين، كما أنه وعلى خلفية مشاركتها في الثورة المهدية فقد أعطتها بريطانيا أوجادين.

- لا تعترف الصومال بالاتفاقيات التي أبرمها الاستعمار البريطاني مع إثيوبيا لترسيم الحدود الصومالية الإثيوبية مثل اتفاقية عام ١٨٩٧م واتفاقية عام ١٩٥٤م؛ حيث ترى دولة الصومال أن هذه الاتفاقيات لم يتم الرجوع للصوماليين أو أخذ رأيهم بشأنها.
- تعتبر منطقة أوجادين هي محور الخلاف بين إثيوبيا والصومال؛ فالمنطقة لها أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لإثيوبيا والصومال؛ حيث يمتد من خلالها طرق التجارة الواصلة إلى البحر، وكذلك الحوض الأعلى لنهري جوبا وشبيلي، إلى جانب اكتشاف الذهب بها.
- ترتكز الاستراتيجية الإثيوبية تجاه الصومال على عدة أهداف تتمثل في إضعاف المنافسة الصومالية لها إقليميًا، الوصول إلى البحر عبر سواحل الصومال لحل مشكلتها الجغرافية باعتبارها "دولة حبيسة"، والقضاء على فكرة الصومال الكبير، وفكرة قيام حكم إسلامي في الصومال.
- ترتبط إثيوبيا مع أرض الصومال بعلاقات جيدة تشمل التمثيل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي والأمني ، كما أن إثيوبيا تستهدف تحقيق غايتها في الوصول إلى البحر وإنشاء قاعدة لها على البحر الأحمر من خلال أرض الصومال التي وقعت معها مذكرة تفاهم في هذا الشأن في يناير من عام ٢٠٢٤م ، وذلك لأسباب تتعلق بالقرب الجغرافي ، والارتباط الموجود بين أرض الصومال والإقليم الشمالي الشرقي في إثيوبيا الذي يقطنه صوماليون ، بما يمكن إثيوبيا من إحكام قبضتها وفرض سيطرتها على الإقليم من خلال توظيف الاقتصاد متمثلًا في الأسواق وفرص العمل التي ستنتج عن تنفيذ مشروع ربط إثيوبيا بميناء بربرة في أرض الصومال .
- أعلنت أرض الصومال انفصالها من جانب واحد عقب انهيار الدولة في الصومال في عام ١٩٩١م، ولا تزال أرض الصومال غير معترف بها دوليًا، ويبدو أن الموقف الجمعي الإفريقي تجاهها متمسك بسياسية رفض الانفصال، وذلك حتى لا يفتح المجال أمام النزاعات الحدودية ويشجع المناطق الأخرى في القارة على اتخاذ نفس النهج.

التوصيات:

- أن يسعى الصومال نحو حل مشكلاته التاريخية العالقة مع إقليم أرض الصومال من خلال توظيف وساطة إقليمية جادة هدفها وحدة الصومال واستقراره وتأكيد سيادته مثل مصر المرتبطة بالصومال أمنيًا والتي تعتبره عمقًا استراتيجيًا لها عبر البحر الأحمر.
- إعادة النظر في الفيدرالية كنظام للحكم في الصومال، لأنه لا يلائم طبيعة المجتمع الصومالي القائم على القبلية؛ فتطبيق مثل هذا النظام يعزز عوامل الانقسام والعزلة بين الأقاليم، وهو الأمر الذي قد ينتج عنه تحول الصومال إلى دويلات منفصلة عن بعضها.
- أن تتمسك دولة الصومال بموقفها الرافض لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها في يناير عام ٢٠٢٤م بين إثيوبيا وأرض الصومال، لأن سماح الصومال بتمرير الاتفاقية سيكون له تبعات خطيرة على سيادته ووحدته مستقبلًا، خاصة إذا أقبلت الولايات الصومالية الأخرى على عقد اتفاقيات مماثلة من جانب واحد ودون الرجوع للحكومة المركزية.
- اتخاذ خطوات نحو مصالحة شعبية شاملة لكل أقاليم الصومال ؛حيث أن معظم الصراعات في الصومال ترجع للانقسامات العشائرية، ومن ذلك تدشين مؤتمرات للحوار الوطني، وايجاد آليات لربط المؤسسات التعليمية والإعلامية، ونشر ثقافة الوعي القومي تجاه الوحدة الصومالية.
- تحقيق التعاون الاقتصادي بين الصومال وإثيوبيا بما يخدم مصالح الدولتين ويحقق التكامل بينهما على أساس أن إثيوبيا دولة كبيرة سكانيًا ولديها نمو اقتصادي، و لكنها في المقابل دولة حبيسة، أما الصومال فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه يمتلك سواحل طويلة يمكنه من خلالها ربط إثيوبيا بالعالم، والحصول على مزايا التجارة الإثيوبية الضخمة.

ثامنًا: المصادر المراجع

المصادر:

- البنك الدولي (٢٠٢١): مبادرة منطقة القرن الأفريقي "مشروع الممر الاقتصادي الإقليمي في جيبوتي .(P174300)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٢): المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإدارة العامة دراسة الحالة الإفرادية للصومال (بونت لاند وصوماليلاند).
- World bank group (2016): Somaliland's private sector at a crossroads political economy and policy choices for prosperity and job creation.
- UNICEF (2020): Somali regional report (2018-2019) refugee and host community context analysis.
- The federal republic of Somalia, National Bureau of Statistics (NBS) (2022): Somalia facts and figures, seventh edition, October.
- Republic of Somaliland country, profile2021.
- Stockholm International Peace Research "SIPRI" (2019): Military Presence in the Horn of Africa, April.
- CIA (2002): Ethnic Group from Somalia summary map
- CIA (2002): Agriculture and Natural Resources from Somalia summary map

المراجع العربية:

١- **أبو العنين، محمود، وأخرون(٢٠٢٤):** النمط التدخلي الإثيوبي في قضايا وأزمات منطقة القرن الأفريقي، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد ٤٦، العدد٢،أبريل.

٢- **السبيطلي، محمد (٢٠١٨):** القرن الأفريقي في ظل الصعود الإثيوبي تسويات ومصالحات وتنافس على الموانئ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تقرير خاص، أكتوبر.

٣- **الشمري، ثناء إبراهيم فاضل (٢٠٢١):** الأهمية الجغرافية السياسية لإقليم أرض الصومال، مجلة كلية الآداب، المجلد ٢٢، العدد٩٦،البصرة.

٤- **المحيشي، عبدالقادر مصطفى، وأخرون (٢٠٠٠):** جغرافية القارة الأفريقية وجزرها، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،مصراته .

٥- **المصري، بلال(٢٠٢٤):** حقيقة الاستراتيجية البحرية الاثيوبية حالة موانئ جيبوتي ولامو الكيني وبربرة في صوماليلاند ، المركز الديمقراطي العربي ، نوفمبر.

٦- **بريكيتيب، ريدي (٢٠٢٤):** إثيوبيا تسعى لإيجاد منفذ بحري :هل يهدد مبتغاها الاستقرار الإقليمي ، مجلس الشرق الأوسط للشئون الدولية ، سبتمبر.

٧- **بندقجي، حين حمزة(١٩٨١):** الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية ، الطبعة الثالثة ، الناشر ح.ح.بندقجي ، جدة.

٨- **توفيق، محمود (٢٠١٧):** الدولة في عالم بلا حدود ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة .

٩- **جياد، إسراء أحمد ، وعباس، حسناء رياض(٢٠٢٠):** التنافس الاقليمي على منطقة القرن الأفريقي ، دراسات دولية ، العدد٨٠.

١٠-**جيدي، عبدالقادر معلم محمد(٢٠٢٠):** الفيدرالية في الصومال دراسة تقييمية ، متابعات إفريقية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، العدد٣.

١١-**حافظ، صلاح الدين(١٩٨٢):** صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير.

١٢-**حسن، حمدي عبدالرحمن حسن(٢٠٢٤):** مناورة جيوسياسية جيبوتي والنزاع الصومالي الإثيوبي ، تقديرات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، سبتمبر.

١٣-**حسين، محمد عبدالرازق(٢٠٢٢):** معضلة مشروع بناء الدولة في الصومال "العراقيل والفجوات البنيوية" ،مجلة سياسات عربية ، المجلد ١٠ ، العدد ٥٦ ، مايو .

١٤-**حمدان، جمال (١٩٩٦)** : أفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافيا السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة.

١٥-**حميدة، عبدالرحمن (١٩٩٧):** جغرافية الوطن العربي ،الطبعة الثانية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .

١٦- **رياض، زاهر(١٩٦٥)** : إفريقيا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

١٧- **رياض، محمد ،وعبدالرسول، كوثر(٢٠١٥):** أفريقيا دراسة لمقومات القارة ، مؤسسة هنداوي.

١٨- **سعودي، محمد عبدالغني(٢٠١٠):** الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

١٩- **صوار، أحمد(١٩٥٩)** : الصومال الكبير ، مطبوعات الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة.

٢٠- **عبدالسلام، محمد ، ويونس، علي(٢٠٢١):** الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية ، الطبعة الثانية ، دار الوفاء للنشر والتوزيع .

٢١- **عبدالفتاح،أسماء عبدالفتاح حسين (٢٠٢٢):** السياسية الأمريكية تجاه الصراع الإثيوبي –الصومالي على منطقة الأوجادين في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٤م ، مجلة كلية الآداب ، العدد٥١، جامعة حلوان.

٢٢- **عبدالله، سميرة عبدالرازق(٢٠١٥):** النزاع الصومالي – الإثيوبي حول الأوغادين (١٩٦٠-١٩٧٨) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ٢٦ ، العدد ١ ، جامعة بغداد.

٢٣- **عسكر، أحمد (٢٠٢٣):** لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، مارس.

٢٤- **عسكر، أحمد (٢٠٢٤):** قراءة أولية في اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال "تقديرات استراتيجية" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، يناير .

٢٥- **عنتر، نشوان زيد علي(٢٠٠٧)** : الصراع الصومالي الإثيوبي ، النبراس للطباعة والنشر ، صنعاء .

٢٦- **فارح، سليمان حاج عبدالله (١٩٩٨):** مشكلة الحدود الصومالية الإثيوبية ودوائر القوى الدولية فيها (١٩٤٨-١٩٧٨)، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى .

٢٧- **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات(٢٠١٩):** الصومال بين التدخلات الدولية والتوترات الداخلية ، أوراق سياسية.

٢٨- **محمد، زياد يوسف(٢٠٢١):** التنافس الأوروبي في منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة ، المجلة السياسية والدولية ، العدد٤٦ ، مارس.

٢٩- **محمود، صهيب(٢٠٢٢):** فهم انفصال صوماليلاند: تاريخ تشكل الدولة الصومالية وإخفاقها (١٩٦٠-١٩٩١)، مجلة سياسات عربية ، المجلد ١٠، العدد٥٦، مايو .

٣٠- **نشرة مآلات دولية (٢٠٢٤):** قاعدة عسكرية إثيوبية على ساحل أرض الصومال ، منصة أسباب ، العدد ٤٩ ، يناير.

٣١- **نشرة مآلات دولية (٢٠٢٤):** استراتيجية إثيوبيا تجاه البحر الأحمر تفجر صراع الهيمنة في القرن الأفريقي ،منصة أسباب ، العدد ٥٤ ، سبتمبر.

٣٢- **موسى، عايدة العزب (٢٠٠٩):** محنة الصومال من التفتيت إلى القرصنة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة .

٣٣- **يحي، جلال ، ومهنا، محمد نصر(١٩٨١):** مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال ، دار المعارف ، الإسكندرية .

٣٤- **يونس، محمد عبدالمنعم (١٩٩٨):** الصومال وطنًا وشعبًا ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

المراجع الأجنبية :

1-Abdi, Mustafa Mohamed, and Mann, Tobais Hag (2020): Relation between Somali regional state and Somaliland (2010-2019), conflict research program, February.

2-Arab center for research and policy studies (2020): Negotiations between Somaliland and the federal government: prospects of success or failure situation Assessment, June.

3-Ahmed, Ismail .I, and Green, Reginald Herbold (1999): The heritage of war and state collapse in Somalia and Somaliland: local – level effects, effects, external interventions and reconstruction , Third world Quarterly, vol.20.

4-Alison, Simon (2015): Somaliland at the crossroads, East Africa report, (ISS) institute for security studies , Issue .5 , October.
5-Bereketeab, Redie (2012) :self determination and secessionism in Somaliland and South Sudan challenges to postcolonial state – building discussion paper.75 ,The Nordic African institute .
6-Cova, Katerina Rudin (2016): Ethiopian foreign policy in the horn of Africa in formal relation with Somaliland and their possible future development, African studies, PoliTEJA, 3(24).
7-Defense language institute foreign language center "DLIFLC"(2019): countries in perspective (cip),Somalia ,November .
8-Ibrahim, Mohammed Hassan, and Ulf, Terliden(2010) : Somaliland "home grown peacemaking and political reconstruction, Somali peace process, issue 12 .
9-Forti, Daniel R. (2011): A pocket of stability: understanding Somaliland , occasional paper series, issue 2, center for the constructive resolution of disputes .
10- Hersi, Mohammed Farah (2017): State fragility in Somaliland and Somalia: A contrast in peace and state building, International Growth Center (IGC).
11-Holland, Louis Brooke (2023): Political development in Somaliland, house of commons library, research briefing, no.9733, march.
12-International crisis group (2019): Somaliland: the perils of delaying new talks, Africa repor , no.280, July , Belgium.
13-Jama, Mohamud (2017): Somalia and Somaliland: Ruminations on a interim settlement process , Bildhaan ,vol.17.
14-Jahazbhay, Iqbal (2021): Ethiopian's impact on security and peace in the horn of hope, new agenda, framing six salient issues , issue 80.
15-Kendie, Daniel (2007): Towards Resolving the Ethiopia-Somalia disputes, international conference on African development archives .104, western Michigan university.
16-Kreuter, Aaron (2010): Self determination sovereignty and the failure of states: Somaliland and the case for justified secession, university of Minnesota law school, scholar ship repository.

17-Kurtz, Gerrit, et.al (2024): Escalations risks in the horn of Africa, SWP comment, no.5, German institute for international and security affairs.
18-Lolas, Dimitrios (2011): Between statehood and Somalia: reflections of Somaliland statehood, Washington university global studies law review, issue.4, vol.10.
19-Mahmoud, Suhaib (2023): understanding the Secession of Somaliland history of the formation and failure of Somalia State (1960-1991), Articles, no.1, vol.6.
20-Melvin, Neil (2019): The foreign military presence in the horn of Africa region, SIPRI background paper, April.
21-Mesfin, Berouk (2009): the political development of Somaliland and it's conflict with punt land, institute for security studies, iss paper 200, September.
22-Ogundele, Ayodejio (1987): balance of power theory and the Ethiopian – Somali conflict of 1977-1978, master of arts "political science", December.
23-Philipp, Christiane E. (2005): Somalia – Avery special case, Max Planck year book united nations low, vol.9.
24-Phillips, Sarah G. (2016): when less was more: external assistance and the political settlement in Somaliland, international affairs, no.3, vol.92.
25-Roble, Muhyadin (2016): A study on the impact of Ethiopian foreign policy towards Somalia from 1991-2015, master of arts in international relation, school of humanities and social science, summer.
26-Sturdik, Stanislav (2024): Ethiopian – Somaliland memorandum of understanding: Impact on Regional Security, Security outline, April.
27-Sserry, Brigadier Joseph K. Nkai, and Henk, Colonel Daniel (1997): The Ogaden war: An analysis of its impact on regional peace on the horn of Africa, U.S. Army war college, strategy research project.
28-The heritage institute for policy studies (2024): Ethiopian's MOU with Somaliland A threat to Somalia's sovereignty and regional stability, policy brief, March.

29-united nations environment program "UNEP" (2005): the state of the environment in Somalia, A desk study, regional office for Africa, Nairobi – Kenya, December.

30-Walls, Michael, and Kibble, Steve (2011): South Sudan and after rethinking border and revisiting migration after the referendum, York shire African studies network, university of Leeds, June.

☐ **مواقع الإنترنت**

https://simplemaps.com
https://data.humdata.org
https://data.apps.fao.org
www.stratfor.com